وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحيى فارس المديـــة
كليـــة العلـــوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة
قســـم: العلـــوم الإنسانيـــة.
الشعبة: تاريخ.

الدولة العثمانية من نظام السلطنة إلى نظام الجمهورية
1876م-1924م

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص الدولة العثمانية 1453 – 1924

من إعداد الطالبتان:
- شهيرة بن علال.
- سمية حرنافي.

إشراف الدكتورة:
فاطمة الزهراء رحماني

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
لطيفة حمصي	د. أستاذ مساعد أ	رئيسا
رحماني فاطمة الزهراء	د.أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقرراً
مولود قرين	د.أستاذ محاضر أ	عضواً مناقشا

السنـــــة الجامعيـــة:
1443 هـ-1444هـ/2022 م- 2023م



Mrytouda

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ»

سورة الممتحنة -الآية1-

شكر وعرفان

قال تعالى:

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل-الآية 19-

بداية الشكر لله عز وجل

الحمد لله حمدًا كثيرًا ،الحمد لله أنار دربنا ووفقنا في إنجاز مذكرتنا العلمية لتكون علما ينتفع به

قال الرسول صلى الله عليه وسلم **«لا يشكر الله من لا يشكر الناس»**

رواه أحمد وأبو داود والبخاري

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى :

-الأستاذة المشرفة على المذكرة الرحماني فاطمة على كل ما قدمته لنا من دعم ، كنت السند لنا والمحفز، لم تبخل علينا بكل ما لديها من معلومات ومراجع ونصائح وتوجيهات طيلة فترة إنجاز المذكرة.

-أساتذة اللجنة المناقشة التي شرفتنا بحضورها و زودتنا بمعارفها وخبرتها

-الأساتذة المشرفين على تخصص تاريخ الدولة العثمانية في صقل معارفنا وتوجيهنا طيلة فترة تكويننا .

- الشكر لكل من ساهم في هذا البحث، الشكر لكل من هم في ذاكرتنا ولم يتم ذكرهم.

إهداء

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات ،لا بذكرك فحمدا كثيرا

إلى من كان لي سندا إلى من أعطاني آمالا أبي حفظه الله

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب أمي حبيبتي

إلى سندي في الحياة زوجي الغالي

إلى هديتي الإلاهية قرة عيني رهف

إخوتي أخواتي الذين كانوا سندا لي

وزوجة أخي وابن أخي عبد الإله

إلى عائلة زوجي

إلى كل أصدقائي

سمية

إهـــــــــداء

إلى روح أبي رحمة الله عليه

إلى حبيبتي أمي الغالية حفظها الله

إلى كل من سلك سبيل العلم طلبا للمعرفة

إلى كل إخوتي

شهيرة

المقدمـــــة

المقدمة:

نظام السلطنة الذي اتبعته الدولة العثمانية منذ بروزها كقوة إقليمية ، سمح لها بأن تؤسس في التاريخ الحديث أطول الدول عمراً في العالم فوق رقعة جغرافية ذات أهمية إستراتيجية ، إمتدت من الأناضول لتشمل البلقان والأراضي الأوروبية ، هذا النظام مكنها من التوحيد بين عالمي الشرق والغرب ضمن إطار العلاقة التامة بين السلطان ورعاياه، فكانت المثال الفعلي للمجتمع الإنساني المتعدد الثقافات واللغات والشرائع ، لكن هذا لم يدم فمنذ أواخر القرن الثامن عشر إلى غاية القرن العشرين أخذ نظامها في التصدع مما ولد أزمات في مختلف المجالات .

تراجعت الدولة العثمانية دركة بعد دركة إلى أن وصلت إلى حلقة مفرغة من الضعف و الشلل في جميع مؤسساتها، صادف هذا يقظة أوروبا مما جعلها أكثر عرضة للخطر نتيجة المؤثرات و المؤامرات الغربية ، فكان أكبر تحدي لها هو الحفاظ على نظامها الذي يؤكد على شرعيتها و يضمن إستمرارية وجودها ، سعت للمواجهة وأثناء سعيها وجدت نفسها تتبنى معالم نظام جديد كان الأساس الجوهري لنهاية الدولة العثمانية وتشكل الجمهورية التركية .

- دواعي اختيار الموضوع

يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع لمجموعة من العوامل والذاتية الموضوعية :

-أولهما الذاتي: ميولنا الفكري والعلمي إلى دراسة المواضيع التي تتمحور حول التغيرات التي عاشتها البشرية إنطلاقا من تغير فكرها ،كذلك محاولة معرفة إلى أي مدى أثر الفكر الكمالي في المجتمع التركي حتى لازال إلى يومنا هذا يخلد الشعب التركي شعاراته و يمجدها ، أيضا محاولة الوصول إلى تفسير كيف انتهى كيان دولة كانت تقبض بأذرعها الثلاث على العالم .

وثانيهما الموضوعي :بمناسبة الذكرى المئوية لعقد معاهدة لوزان وإعلان الجمهورية التركية عاد موضوع سقوط الدولة العثمانية إلى الساحة الدولية إضافة إلى الأحداث التي تعيشها المنطقة في السنوات الأخيرة ، و لا يمكن إستيعاب ملامح الحاضر ،والإحاطة بها إلا بالمعرفة الصحيحة لوقائع الماضي المتمثلة في التاريخ العثماني

من خلال إجراء دراسة تاريخية حول موضوع نهاية الدولة العثمانية وتشكل الجمهورية التركية ، فلازال البحث في هذا الموضوع تحدي يجهد المؤرخين من كل أقطار العالم نظرا لحساسية الإشكالية التي يطرحها، إلى جانب هذا وقع إختيارنا على هذا الموضوع نظراً لوفرة المصادر والمراجع بكل اللغات الخاصة بهذه الفترة المدروسة ، مما يشجع الباحث على دراسة الموضوع من كل زوايا للخروج بإستخلاصات جديدة .

-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في طبيعة الموضوع الذي يربط بين التاريخ الحديث والمعاصر وبين المجال الفكري والسياسي ،حيث حاولنا إبراز أن هذا التحول الذي عرفته الدولة العثمانية لم يكن مجرد تغيير سياسي إحلال نظام مكان نظام، بل كان تغيير فكري أدى إلى التغيير في الأساس النظري لأحداث الواقعة ،وعلى القارئ أن

يدرك وجود مشكلة في هذا المجال هي أن عثماني القرن التاسع عشر لم يروا أنفسهم يوماً كجزء من الجمهورية التركية .

-الإشكالية :

على ضوء ما تقدم ،تبحث هذه الدراسة في أبرز تحول تاريخي عرفته الدولة العثمانية وهو التحول من نظام السلطنة إلى نظام الجمهورية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ميلادي ،كما تسعت هذه الدراسة إلى إبراز إلى أثر التحولات الحاصلة في الداخل والخارج على الدولة العثمانية في العهد الحميدي ، وكيف تفاعلت مع تلك التحولات؟ خلال سعي السلطان عبد الحميد الثاني لمواجهة تلك التحديات حفاظاً على مقاليد حكم السلطنة في إطار الموروث الإسلامي هل هناك من ناهض التقليد و استجاب لتغريب ؟ إذا كانت الإجابة بنعم نعود للسؤال الأول إلى أي مدى أثرت تلك التحولات وإلى درجة كانت الإستجابة لها ؟ هل اقتصرت على إحداث تغيير في النظام أم أنها دخلت نطاق التبعية للقوى الغربية ؟ كما تهدف الدراسة إلى الإبراز التيارات الفكرية والسياسية التي ظهرت ما بين 1876إلى غاية 1924م والتي كان لها دور في إسقاط الدولة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية بدعم التيارات القومية واليهودية ودعم خارجي ،بعبارة أخرى هل استبدال نظام السلطنة العثمانية بالجمهورية التركية كان السبيل لحماية أمة أم رضوخ لضغط خارجي؟ أم أنها هدف شخصي ؟

-الإطار الزماني والمكاني :

لضبط الموضوع زمنيا ومكانيا ،حددنا فترة زمنية خصصناها بالدراسة المجال الجغرافي للدولة العثمانية منذ 1876 م بداية تولي السلطان عبد الحميد الثاني حكم السلطنة العثمانية في ظل وجود عدة تحديات مرورا بالفترة إنتقالية منذ 1908 إلى غاية إعلان الجمهورية التركية وإنهاء الخلافة العثمانية سنة 1924م، حيث يمثل هذا التاريخ مراحل تصدع نظام السلطنة وتشكل نظام الجمهورية .

-الدراسات السابقة :

لقي موضوع نهاية الدولة العثمانية وإعلان الجمهورية إهتماماً ملحوظاً في دراسة وتتبع أحداث هذه الفترة ، لتكون حصيلة هذا الإهتمام عدد من الرسائل الجامعية والبحوث والدراسات ، من بين هذه الدراسات التي اعتمدنا على جزء منها للإستئناس هي :

-رسالة مقدمة لنيل رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من إعداد أحمد عوض موسى موسى بعنوان "**موقف الدولة العثمانية من الأقليات العرقية والدينية**" :تناولت هذه الدراسة موقف الدولة العثمانية تجاه الأقليات العرقية والدينية ضمن مجالها الجغرافي ، حيث قام بتسليط الضوء على الدور البارز الذي لعبته الأقليات في إثارة العديد من المشكلات و الأزمات للدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، الأمر الذي هدد إستقرار السلطنة .

-رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من إعداد علا محمد حسن بعنوان "**العلمنة في تركيا العثمانية**": سلطت في موضوع مذكرتها على التيارات المناهضة للسلطنة العثمانية وبروز القومية التركية ودورها في علمنة الدولة العثمانية .

-المنهج المتبع في الدراسة:

لقد فرضت طبيعة البحث الإعتماد على العديد من مناهج البحث في معالجة هذه المذكرة وإعدادها فنظراً للمسار التاريخي لإضمحلال السلطنة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي في سرد الأحداث وترتيبها كرونولوجياً و مناقشتها ، وفقاً لتسلسلها الزمني ثم تحليلها من أجل استنتاج الحقائق التاريخية ، كما وظفنا المنهج التاريخي المقارن قصد تبيان الفرق بين وضع السلطنة العثمانية في العهد الحميدي وعهد الإتحاديين وفي معالجة بعض المسائل المرتبطة ببعض جوانب موضوعنا ، كالنشاط السياسي للنخب السياسية و وضع الأقليات وطبيعة العلاقات الخارجية والوضع الإقتصادي والإجتماعي في السلطنة العثمانية .

-الخطة المعتمدة في الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة البحث تقسيم المادة العلمية إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة .

-المبحث الأول : يتناول السلطنة العثمانية في العهد الحميدي بين التحدي والمواجهة ، يتضمن النخب الفكرية الجديدة و الأزمات وتسرب القوانين الوضعية التي شكلت تحدي لسلطنة العثمانية بصفة عامة والسلطان عبد الحميد الثاني بصفة خاصة، وسياسته الداخلية والخارجية في التعامل مع هذه التحديات للحفاظ على إستمرارية السلطنة العثمانية بصبغتها العثمانية الإسلامية .

المبحث الثاني: تطرقنا من خلاله إلى التيارات المناهضة لنظام السلطنة وكيف عملت على تقويض الدولة العثمانية بداية من خلع السلطان عبد الحميد الثاني إلى دعمها لجمعية الإتحاد والترقي للوصول إلى السلطة خدمة لمصالحهم.

المبحث الثالث: فهو بعنوان الحركة الكمالية وإعلان الجمهورية التركية وتم التطرق فيه إلى الحركة النضالية لمصطفى كمال أتاتورك وإيديولوجيته في إعلان الجمهورية

التركية ووضع أسسها،كما تم الإشارة إلى إنعكاسات هذه السياسة على المجتمع العثماني التركي والعالم الإسلامي وردة الفعل المحلية والدولية من هذه التغيرات .

-الخاتمة: رصدنا فيها أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج و حقائق تاريخية تثبت أسباب سقوط الدولة العثمانية بداية من إختلال نظامها إلى إعلان الجمهورية التركية .

- **التعريف بأهم المصادر والمراجع**

لقد حرصنا على إستقاء مادة هذا البحث من مظانها الأصلية فتمكنا من الحصول على بعض الوثائق من الأرشيف العثماني ، وهي رسائل وتقارير متبادلة بين الحكومة العثمانية و القناصل والسفراء الفرنسيين و البريطانيين ، وكذا وثائق إدارية تبين طبيعة المؤسسة العثمانية خلال تلك الفترة.

كما حرصنا على الرجوع إلى العديد من المصادر التي كتبها الفاعلون، شاركوا بدرجات متفاوتة في صنع الأحداث التاريخية التي تمثل موضوع هذا البحث أو عاصروها، مع الأخذ بعين الإعتبار بأنها ليست مما لا يرقى إليها الشك، فهي ربما تمثل وجهة نظر معينة، إلى أنها على أي حال أقرب إلى الحدث، وتحمل في طياتها معلومات على جانب كبير من الأهمية، لذا فقد كان من الأجدر تحليلها لإستنتاج الأفكار.

وأهم المصادر المعتمد عليها هي "مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني" من ترجمة محمد حرب التي تضمن ملخص عن حياة السلطان عبد الحميد الثاني مع إبراز أهم الأحداث المحيطة بها والتي أدت إلى عزله، فقد أمدتنا هذه المذكرة بمعلومات قيمة عن وضع السلطنة فترة حكم السلطان الثاني .

ثاني أهم مصدر اعتمدنا عليه هو كتاب لسليمان البستاني المعنون "عبرة وذكرى الدولة العثمانية قبل وبعد الدستور"حيث يعتبر هذا مصدر مهم بحكم مؤلفه عاش فترة الإنقلاب الدستوري وعمل عضو في مجلس المبعوثان فكتابه كان مرآة للأفكار والتصورات لدى الجيل الذي شارك في الإنقلاب ، وعلى رغم من أننا لاحظنا ذلك التناقض في حكمه على وضع السلطنة العثمانية أيام السلطان عبد الحميد الثاني ،حيث يصرح أنها فترة رجعية وإستبدادية ومن ناحية اخرى يصرح بأن العقود الثلاثة لحكم السلطان عبد الحميد الثاني شهدت تقدما في العلوم وأنها نالت تقدما في مجال الحضارة .

كما اعتمدنا على مصدر اخر مهم هو مذكرة نيازي بعنوان "خواطر نيازي" وهي صحيفة من تاريخ الإنقلاب العثماني الكبير ، وما يزيد من قيمتها أن مؤلفها قائد كتيبة عسكرية عثمانية وأنها صدرت من هيئة إدارة الولاية وإدارة القضاء في جمعية الاتحاد والترقي بمناستر ، و أيضا تم الإعتماد على مذكرات أتاتورك وغيرها من المصادر المهمة .

كما اعتمدت هذه الدراسة على العديد من المراجع الحديثة ذات الصلة مباشرة بموضوع البحث أهمها : المرجع الأجنبي بعنوان thought the genesis of young ottoman للمؤلف شريف ماردين şerif mardin، وهو مرجع يتحدث فيه المؤلف عن تكون أفكار العثمانيين الجدد وقادة الحركة المعارضة للسلطنة العثمانية منذ 1876، حيث يذكر أنه معترف بها بشكل عام من قبل أولئك المهتمين بالتاريخ الثقافي للشرق الأوسط ، ويصنف من أفضل الدراسات حول الفكر الذي تبناه العثمانيين الجدد ،إلا أنه يغلب على دراسته أسلوب المستشرقين في تناول الأحداث ،حيث يؤكد بطريقة مباشرة أن أوروبا مصدر التطور الحاصل في الفكر العثماني ولولا أوروبا لبقي الفكر العثماني في تقوقع بعبارة أخرى يؤكد على المركزية الأوربية .

إلى جانب هذا اعتمدنا على مرجع بعنوان "العثمانيون تاريخ وحضارة" لمحمد حرب، الذي يعتبر من أهم المراجع كونه لا يعتمد على السرد التاريخي للوقائع التاريخ السياسي كغيره ،بل تحدث عن شخصيات السلاطين وطريقة تعاملهم مع الحركات المناهضة بداية من الوهابية وصولا إلى الحركة الكمالية ،إلى جانب هذا تم إستقساء المعلومات التي تخدم الموضوع من مرجع للمؤلف سيد محمد السيد محمود بعنوان تاريخ الدولة العثمانية النشأة و الإزدهار وفق مصادر عثمانية معاصرة ودراسات تركية حديثة ، وهو من ضمن المؤلفات العربية المميزة حيث نجد به تحليل ومناقشة للوقائع و الأحداث بوجهة نظر هي الأقرب من جهة الحدوث في الماضي .

-صعوبات الدراسة:

خلال إنجازنا للبحث واجهتنا العديد من الصعوبات أهمها هو الحصول على وثائق

أرشيفية خاصة بالموضوع نظراً لتواجد المركز الأرشيف العثماني بتركيا

و تعدد لغات الوثائق الأرشيفية بين العثمانية و التركية و الفرنسية و الإنجليزية ، كما أن بعض الوثائق التي حصلنا عليها من الأرشيف في الغالب مكتوبة بخط اليد يصعب على الباحث قرائتها ، وعليه وجدنا صعوبة كبيرة من توظيف المعلومات في تحرير الموضوع ، هذا جعلنا نقوم بتوظيف وثائق واضحة الخط واللغة تخدم سياق الموضوع .

كما يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع كانت من الصعوبات، نظراً لأن الدراسة تتعلق برقعة جغرافية شاسعة شهدت العديد من التطورات التاريخية خلال المرحلة المدروسة ،غير أن الإعتماد على مصادر فعالة ومراجع في موضوع الدراسة مككنا من ضبط الموضوع والتغلب على تلك الصعوبة إضافة إلى تقيدنا بتعليمات دليل المذكرة الصادر من كلية العلوم الإنسانية سهل علينا الأمر.

أيضا من بين الصعوبات التي واجهتنا هي إختلاف نظرة المؤرخين إلى الفترة المدروسة بين من يؤيد سقوط الدولة العثمانية وثورة الإتحاديين وأنهم السبب في بناء دولة للعنصر التركي الذي كاد أن يتشتت ،إضافة إلى حجتهم في ذلك تحرر العرب من السلطة العثمانية ، وبين معارض يرى أن سقوطها عرض العالم الإسلامي للإنقسام الذي لم يعرف بعدها إتحاد لاسياسي ولا جغرافي، ومازاد علينا الأمر تعسرا في الدراسة هي تناقض المؤلِف في نفس المؤلَف ، وكذلك من الصعوبات التي واجتهنا هي محاولة الإعتماد على المراجع حديثة مما اضُطررنا لإقتنائها من مواقع إلكترونية غير مجانية (أمازون) .

ولعل الأهم من بين الصعوبات التي واجهتنا هي عدم الإطلاع على كل الدراسات السابقة من مصادرو مراجع نظرا لتغيير الجزئي في موضوع الدراسة في الأشهر الثلاث الأخيرة ، ضف إلى ذلك طبيعة عمل المكثف داخل وخارج المؤسسة و المسؤولية الأسريةمما زاد من صعوبة التوجه إلى المكتبات و الإكتفاء بالمواقع الإلكترونية .

وأخيرا لايسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بالشكر والامتنان الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وتجاوز الصعوبات، أو حتى بعضها، والشكر موصول أولا وآخرا إلى الأستاذة المشرفة فاطمة الزهراء رحماني التي أتحفت الدراسة بتوجيهاتها و إرشاداتها السديدة.

المبحث الأول:

السلطنة العثمانية في العهد الحميدي بين التحدي والمواجهة

أولا/: الصراع بين القوى الجديدة والقوى التقليدية.

ثانيا/: أزمات السلطنة العثمانية خلال القرن 19 ومطلع القرن 20.

ثالثا/: السلطنة العثمانية بين القوانين العثمانية والأوروبية.

رابعا/: السياسة الإسلامية للسلطان عبد الحميد الثاني.

تمهيد:

عرفت السلطنة العثمانية خلال الفترة الممتدة من **1839**م إلى **1876**م تغييرا راديكاليا أثر على نظامها السوسيوسياسي، فبعد أن ارتد نظام السلطنة منتصبا على قوانين وضعية غربية المصدر تشعبت التيارات الفكرية في السلطنة مما أدى إلى حدوث صراع بين العثمانيين التقليديين وبين أصحاب النظام الجديد، ليكون السلطان عبد الحميد الثاني (**1876-1909**)[1] أمام مفترق طرق بين الإنصياع إلى من يطالبون بالدستور أو الأصح ما يطالب به الغرب، وبين الحفاظ على استمرارية السلطنة وتقاليد حكمها المستمد شرعيته من الإسلام.

بين هذا وذاك، كيف واجه السلطان عبد الحميد الثاني هذه التحديات للحفاظ على استمرارية السلطنة العثمانية في ظل وجود إيديولوجيات ليبرالية قومية على المستوى الداخلي والدولي؟

أولا: الصراع بين القوى الجديدة والقوى التقليدية

1/- النخب الفكرية السياسية العثمانية خلال القرن 19م:

شهدت السلطنة العثمانية خلال القرن التاسع عشر ميلادي تراجع جغرافي إقتصادي رافقه تحول سياسي نتيجة الثورة الفكرية[2] التي لم تقل خطورة عن تحدي العدو الخارجي، فقد تحول الكتاب إلى بيروقراطيين[3] وأخذوا يسيطرون على مؤسسات السلطنة في عصر التنظيمات (**1839-1876**)م بحكم معرفتهم بأوروبا ولغاتها، ونتيجة عملهم في مكتب الترجمة ومكاتب المراسلات الأجنبية للباب العالي وفي العمل الدبلوماسي، بعدما كانوا ينحدرون من الدواوين.

برزت هذه الطبقة الجديدة بفكر ونمط غربي بلباس أوروبي من سترات سوداء قصيرة وطرابيش، يحبون مصاحبة الأوروبيين متأثرين بطريقة تفكيرهم وعيشهم، تأثروا وأثروا بها على المجتمع العثماني وحتى على السلطة

[1]- **عبد الحميد الثاني (1876-1909)م: " Abdulhamid** "هو السلطان الرابع وثلاثين للسلطنة العثمانية، من مواليد 16 شعبان 1285هـ الموافق ل 22 سبتمبر 1842م ابن السلطان عبد المجيد الأول والسلطانة تيرمجكان، تربى على يد زوجة أبيه بعد وفاة أمه، والتي عملت على بلورة شخصيته وفق الدين الإسلامي، قضى عمره وهو يطلب العلم، زار أوروبا رفقة عمه السلطان عبد العزيز في 11 شعبان 1293هـ الموافق 1850م. للمزيد أنظر: السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني**، تحق:محمد حرب، ط 3، دار القلم، دمشق، 1991، ص 17.

[2] -وسيلة درش، فاطمة بودرهم، تحولات بنية الطبقة السياسية التركية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع 19، 2017، ص-ص629-630.

[3] -مشتقة من البيروقراطية وهي مصطلح مأخوذ من كلمة يونانية **Kartos** وتعني السلطة والحكم، كما أنها مقتبسة من كلمة فرنسية **Bureau** وتعني المكتب، أي حكم المكاتب...للمزيد أنظر:اريك زوركر، **تاريخ تركيا الحديث**، تر: عبد اللطيف حارس، ط1، المدار الإسلامي، ليبيا،2013، ص 20.

الحاكمة ،عن طريق عقدهم لقاءات اجتماعية وحضورهم اجتماعات سياسية دبلوماسية، متنقلين بذلك في أرجاء العاصمة والأقاليم المجاورة كممثلي الإدارة الجديدة للسلطنة العثمانية فترة التنظيمات.[1]

وقد حكموا الإدارة العثمانية من خلال رفضهم لطرق الحياة الإجتماعية والسياسية العثمانية التقليدية وفرضهم متطلبات وقوانين جديدة على رعايا السلطنة العثمانية وفق الأنظمة الغربية، ما جعلهم لا يندمجون في الجماعات الإسلامية نظرا لأفكارهم التي تتنافى مع ركائز نظام السلطنة المستمدة من الشريعة الإسلامية، هذا ما جعلهم بشكل كبير غير شعبيين، كما سخر منهم المسيحيون العثمانيون وكذا الأجانب بحيث اعتبروهم شرقيين متقمصين لحضارة لا يفهمونها بعدما كانوا يتوقعون تأييدهم[2]، تزايد عددهم وتزايد معه نفوذهم في الباب العالي لمعرفتهم باللغة الفرنسية والإنجليزية وإطلاعهم على الأفكار الأوروبية المعاصرة لزمنهم بالأخص أفكار الثورة الليبرالية القومية عام **1848م**، فلقد وصفوا على أنهم أوائل الإنتلجينسيا العثمانية، نظروا إليهم بعد صدور الخط الهمايوني عام **1685م** أنهم تابعون للقوى الأوروبية يخدمون بأفكارهم وقوانينهم مصالح الطوائف المسيحية التي أخذت تتصاعد نفوذها وثرواتها.

اختلفوا في طريقة الإصلاح لاختلاف أفكارهم ومصالحهم، هذا ما جعلهم لا يحققون أهدافهم وبقيت تلوح في الأفق إضافة إلى استبعادهم عن مركز السلطنة، فما كان عليهم إلا التطرق إلى أساليب أخرى، وجد بعضهم هذا في التجارة والبعض الآخر في الصحافة التي أعطت مساحة لنقل الأخبار والتطورات الدولية منها صحيفة "تركماني أحوال" الصادرة عام **1860م** برئاسة إبراهيم شيناري[3] الذي عاد إلى السلطنة بعد الثورة الليبرالية مشبعا بالأفكار الغربية الليبرالية مقتنعا بالحداثة الأروربية[4]، وبهذا أصبحت الصحيفة وسيلة لانتقاد الحكومة والتعبير عن أفكار معارضيها.

إلى جانب هذه الطبقة الجديدة نجد العثمانيون الشباب الذين عرفوا بتعصبهم للدين الإسلامي ووطنيتهم، ينظرون بحنين إلى ماضي يحمل في طياته العصر الذهبي للإسلام وقوة العثمانيين واعتبروا التنظيمات خضوعا للمصالح الأوروبية، ونظروا إلى الحكومة العثمانية متحيزة وبيروقراطية أدت إلى تدمير نظام المراقبة القديم بتبنيها النماذج الغربية في عملية التحديث، كما يذكر محمد عبده[5] في كتاباته "إن الأمة الإسلامية في انحطاط ويجب إصلاحها من الداخل وتبني المؤسسات الأوروبية بحد ذاته لن يحقق هذا الإصلاح، فالتنظيمات لم تنجم عن الدين أو بواسطته، كما كان ينبغي أن يحدث، بل جاءت تحديا له...وجميع التغيرات التي يحاولون إجراءها

---

[1] –كامل فؤاد، **حركة الإصلاح في الدولة العثمانية والتنظيمات**، مجلة كليات اللغات والترجمة، جامعة الازهر، ع 38، 2006، ص 103.

[2]– فعلوا ذلك إلى حد ما تم التحقق بالأكثرية الإسلامية المعادية لهم والتي تنظر لهم على أنهم تخلوا عن أمجادهم وحضارتهم...للمزيد أنظر اريك زوركر، المرجع السابق، ص 106.

[3]– انظر: للملحق رقم12.

[4]– روبير مونتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ت: بشير السباعي، ج 2، ط 1، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، 1992، ص 73.

[5]– انظر:الملحق 12.

على هذا النحو مكتوب لها الإخفاق بسبب عنصر اللاشرعية اللاحق جوهريا"[1]، كانوا مقتنعين بأن هذه الأخيرة سوف تؤدي إلى خراب نظام السلطنة وأن تطبيق الشريعة الإسلامية في مؤسسات السلطنة سيعيد لها قدرتها وقوتها من جديد، لكن هذه الدعوة لم يستجيب لها أحد ولم يعمل بها أحد.

وفي وسط هذه التيارات والأحداث نشأ ميل عثماني جديد خريج مدارس حديثة، يندد بضرورة التمادي في الأخذ بالطرق الأوروبية فكرا ومنهجا، وأخذ هذا الميل يتصاعد حتى وصل إلى مؤسسات الدولة ويعتبر مصطفى رشيد باشا ممثل هذا الجيل الجديد، كان فكره يتمحور في أن السبب الرئيسي لانحطاط السلطنة العثمانية يكمن في استمرارها الأخذ بالنظم الإدارية القديمة وأن النظام البرلماني الأوروبي أنفع، وأن الواقع الذي تعيشه يحتم عليها تجديد مؤسساتها وسلطتها.

هذا الفكر خلق النواة الأولى للنخبة الفكرية السياسية التي ستبرز في عهد السلطان عبد العزيز (**1861-1876**)[2] وتطالب بإقامة حكومة تمثيلية دستورية برلمانية في السلطنة، تضمن حق الشورى مما يؤدي إلى غرس شعور حقيقي بالمواطنة لكل الرعايا المسلمين والغير المسلمين والولاء للحكومة.

أطلق على النخبة المثقفة تسمية العثمانيون الجدد، مقتنعين بأن الحل الوحيد لاستمرار وجود السلطنة العثمانية هو تغريبها وأوربتها، كان لهؤلاء نشاط واضح في عهد السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني اللذان وجدوا أنفسهم محاطين بالعثمانيين الجدد من كل جانب، حيث سعت النخبة الجديدة إلى الحد من سلطة السلطان من خلال نقل فرمان التنظيمات من السلطان إلى الصدر الأعظم والوزراء، وقد حاول السلطان عبد العزيز التصدي لأهدافهم لكنه لم ينجح في ذلك وتم تنحيته وتولية السلطان مراد الخامس **1876م**[3] المتأثر بالفكر الماسوني الغربي، لكن ما لبث أن تولى الحكم تم إزاحته بعد تلبية مطالب النخبة الجديدة المتمحورة حول الدستور[4]، مبررين ذلك أن خلعه بسبب تدهور صحته العقلية، وتعيين السلطان عبد الحميد الثاني خلفا له في نفس السنة **1876م**. والحكم لا يزال مطلقا وإرادة السلطان فيه فوق كل إرادة ينقص ويثبت ما شاء من الأحكام وليس ثمة قيد.[5]

---

[1] – ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة (1798–1939)**، تر: كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت ، لبنان، د.ت، ص .191

[2] – **عبد العزيز (1861–1876)م**: من مواليد 1246هـ الموافق 1830م بقصر أيوب، ابن السلطان محمود الثاني عرف بتمكنه العسكري وفي نفس الوقت ملحنا وخطاطا وشاعرا وذكاؤه في تسيير أمور السلطنة، وهيبته وهو السلطان 32 من سلاطين الدولة العثمانية...للمزيد أنظر ماري ملزباتريك، **سلاطين بني عثمان**، ط 1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص 58.

[3] **مراد الخامس 1876م**: من مواليد 1840م، هو السلطان الثالث والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية، ابن السلطان عبد المجيد الأول، تولى الحكم لمدة 93 يوما سنة 1876 ثم خلعه بعد صدور القرار من قاضي القضاة، توفي سنة 1904م دفن باستنبول بالمقبرة الجديدة...للمزيد أنظر: صالح كولن، **سلاطين الدولة العثمانية**، ط 1، دار النيل، القاهرة، مصر، 2014، ص 305-308.

[4] مصطفى أرمغان، **السلطان عبد الحميد والرقص مع الذئاب**، ت: مصطفى حمزة، ج 2، ط 1، الدار العربية للعلوم، أبو ظبي، ص 26.

[5] سليمان البستاني، **عبرة وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تح: خالد زيادة، ط 1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص 41.

هذه التيارات الفكرية الجديدة أعطت للكلمات القديمة السياسية معاني جديدة تتناسب مع مصطلحات ليبرالية، أصبحت كلمة الوطن بالعربية موازية لكلمة باتري **Patrie** بالفرنسية وكلمة الحرية موازية لكلمة ليبرتي **Liberté** وبدل مصطلح الأمة أصبحت الطائفة هذه المصطلحات الجديدة ستصبح وسيلة للإيديولوجية القادمة.[1]

زيادة على هذا لم يكتفوا بفرض أفكار جديدة ونشرها في الصحف فقد أسسوا جمعيات سرية أولها اتفاقي حاميات "تحالف الوطنيين" عام **1865م**[2] لنشر أفكارهم وتجهيز الارضية الشعبية لتنفيذ مطالبهم التي تطورت إلى مطالب تمس ركائز السلطنة، حاولت هذه الأخيرة كبح كل نشاط من نشاطاتهم يخل بالقواعد السياسية للنظام، من خلال إصدار قانون للصحافة والرقابة عام **1865م**، لكن هذا لم يوقف نشاطهم بل اتخذوه حجة على السلطنة لانتقادها وانتقاد طريقة تعاملها مع الأزمات، لتقوم بنفيهم إلى الداخل من خلال تعيينهم في إدارة الاقاليم واتخاذ اجراءات صارمة معهم.

2- انحدار القوى التقليدية وصعود الطبقة الجديدة:

التحديث الذي تبنته السلطنة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر القطيعة التاريخية بين النمط المؤسسي التقليدي وترتيب المؤسسي الجديد، لا سيما على الصعيد السياسي الذي عرف تبدلات في عسكرية ومرجعيات تاريخية وعقيدية واحدة، نتيجة انخراط الطبقة الحاكمة العثمانية في مسعى تحديثي لإنهاء التخلف التي عرفتها السلطنة العثمانية وبناها المؤسساتية واستبدالها بأخرى على الشاكلة الغربية، وأن هذا التغيير في المؤسسات السياسية يستوجب تغير في طبيعة القوى السياسية التي تتولى عملية تسيير تلك المؤسسات.[3]

شجعت السلالة الحاكمة صعود الطبقة الجديدة لطبيعة أفكارهم ونظرتهم المستقبلية اعتقادا أنها مصدر للتقدم الذي سيحل أزمات السلطنة، وهذا أدى إلى نشوب عصيان واستياء المحافظين، إلا أن الحكومة العثمانية واصلت دعمها لهذه الطبقة وتولية ممثليها مناصب هامة في البلاط[4]، لكن ما فتئت أن أدركت تهديد هؤلاء النخب الجديدة التي ساعدتهم على اكتساب نفوذ وبناء علاقات اجتماعية سياسية داخليا وخارجيا، بعد أن أصبحت ناقد لأشكال الحكم المطلق الذي تتبعه السلطنة، أهدافهم لم تكن حل الأزمات التي تهدد السلطنة بقدر ما كانت تصبوا إلى القيام بإصلاح ديمقراطي وهذا ما عارضته السلالة الحاكمة، خاصة بعد ما

[1] وسيلة درش، فاطمة بودرهم، المرجع السابق، ص 632-633.

[2] **اتفاقي حاميات:** جمعية سرية على شاكلة جمعية الكاربوناري في إيطاليا تهدف إلى إقامة نظام وطني دستوري وبرلماني، انظم إليها العديد أهمهم أحفاد السلطان محمود الثاني (1808-1839)م. الأمير مراد والأمير عبد الحميد الثاني...للمزيد أنظر اريك زوركر، المرجع السابق، ص 107.

[3] Robert E.WORD, and Donkuvart Ruston, **political hedernisation in japan and turkey**, 1 Ed, princeton legay librairey, 1964, p p 110.111.

[4] محمود عصفور سلمان، **العثمانيون الجدد وأفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها**، مجلة ديالي، ع 49، 2011، ص 03-04.

آلت إليه مصر والتي أصبحت مركز اهتمام القوى الليبرالية الرئيسية (فرنسا وبريطانيا). إضافة إلى ارتباط هذه القوى الجديدة بفرنسا، والدليل هو تراجع نفوذها بعد خسارة فرنسا أمام بروسيا (**1870-1871**)م.[1]

هذا التراجع في نفوذ القوى الجديدة أدى إلى تقوية مناصري القوى المحافظة في استنبول، خاصة بعد أن تفطن السلطان عبد العزيز لأهدافهم من خلال سياسة فؤاد وعلي باشا[2]، بإبقائهم بعيدا عن إدارة الشؤون العامة كما عمل على عدم ترك أي موظف رسمي يتحصن في مركزه[3]، ووضع مجلة الأحكام العدلية الشرعية في مايو **1867م** من قبل لجنة من العثمانيين الشرعيين، وقد حاول في هذه الفترة مدحت باشا إقناع السلطان عبد العزيز بوضع دستور للسلطنة مستمد من النظم الغربية، فما كان من السلطان إلا أن عزله من الوزارة وأبعده.

عاد مدحت باشا إلى الآستانة وعمل على خلع السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد الخامس، ثم خلع هذا الأخير باستصدار فتوى من شيخ الإسلام لاضطرابه العقلي وتولية عبد الحميد الثاني الحكم، تجهيز إلى إعلان الدستور هو ومن يندون بالحكم الدستوري.

برز إلى جانب مناصري الدستور فئة من الحركة المعارضة للسلطة الحاكمة منهم ضياء بك ونامق كمال يدعون لإقامة برلمان عثماني من سلطات محددة، يعارضون فكرة المساواة في الحقوق بين الرعايا المسلمين والغير مسلمين، فهم أكثر محافظة وتشدد نذكر منهم علي سعافي داعية إسلامي والأمير مصطفى فضل باشا الذي كان معروفا بآرائه الليبرالية لكن تغير فكره بعد أن سلب منه حكم مصر غادر إلى فرنسا ومن هناك إرسال رسالة إلى السلطان عبد العزيز ينبهه للضعف، كما عرض نفسه ممثل لتركيا الفتاة[4] وهو أول من أطلق مصطلح ياني عثمانيلر[5] **Yeni Osmanilar** على العثمانيين الجدد.

استمر هؤلاء في نقد سياسة الباشاوات في الصحف الأجنبية بلندن وباريس وجنيف والتي كانت تصل إلى السلطنة عن طريق مكاتب البريد والقنوات التجارية، استمر نشاطهم في الخارج وأسسوا صحف خاصة بهم

---

[1] البرت حوراني وفيليب س خوري وآخرون، **الشرق الأوسط الحديث**، ج 1، تر: أسعد صقر، ط 1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1996م، ص 143-144.

[2] أنظر: الملحق رقم12

[3] سليمان بن صالح الخراشي، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط 1، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1420هـ، ص 18-19.

[4] **تركيا الفتاة:** حزب أسسه مصطفى فضل باشا، بدأ نشاطها سنة 1889م، بداية من المدرسة الطبية العسكرية وانتشرت بحذر بين طلاب المدارس كان اسمها ترقي واتحاد.....، للمزيد أنظر: أرنست امزور، **تركية الفتاة وثورة 1908**، ت: صالح أحمد العلي، تدق نيقولا زيادة، د ط، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت- نيويورك، 1960، ص 12-13.

[5] محمد عصفور سلمان، المرجع السابق، ص 05.

أكثر راديكالية، إلى أن عقد ممثلهم فضل باشا السلم مع السلطان عبد العزيز، وكان ممثلهم هو أول من يعود إلى استنبول بتاريخ يونيو **1867م**.[1]

كان العثمانيون الشبان باستثناء علي سوواني أعضاء في النخبة الحاكمة متعلقين بالسلطنة، أرادوا إنقاذها عبر الإصلاحات الليبرالية[2]، عاد نامق كمال عام **1870م** ثم عاد بقية العثمانيون الشباب باستثناء اثنين منهم بعد موت علي باشا عام **1871م**، بحيث أراد السلطان عبد العزيز أن يحتويهم فقد شكلوا مجموعة صغيرة داخل النخبة الحاكمة.

قاموا بتنظيم نشاطات على مدى فترة تزيد عن خمس سنوات لكن لم يكونوا يوما منظمين بشكل صارم لاختلاف أفكارهم وآرائهم وهذا سيظهر جليا في إعلان الدستور سنة **1876م** وفي معارضة سياسة عبد الحميد الثاني فيما بعد، لكن بالمقابل ظهر إسهامه في محاولة خلق أسلوب سياسي جديد، لذا يمكن اعتبارهم المؤسسين لأول حركة سياسية من النخبة العثمانية في السلطنة، كانوا أول من حاولوا وبشكل واع إيجاد رأي عام والتأثير فيه حتى أن مصطلح أفكاري عمومية كان من ابتكارهم.

لكن بروز الطبقة الجديدة لا يعني زوال الطبقة التقليدية بل تراجع نفوذها، مما شكل ثنائية طبقية من ناحية وثنائية ثقافية من ناحية أخرى، لتظهر على شكل انقسام ثقافي بين ثقافة تقليدية إسلامية تمثل القطاعات الشعبية وثقافة حضرية غربية تعبر عن اتجاهات القوى السياسية الجديدة الصاعدة (البيروقراطية، الجيش الجديد، نخبة فكرية صغيرة غربية الإتجاه) كفواعل بديلة عن القوى التقليدية.

3/– الطبقة الجديدة بين الموروث الإسلامي و التحديث الغربي:

ركزت الإيديولوجية العثمانية على العلاقة التامة بين الحاكم ورعاياه، إذ كان السلطان يمثل السلطة المطلقة بينما كان الكثير من مساعديه رغم نفوذهم كمفوضين لفرض سلطته ،حيث كان نظام الحكم العثماني ونظام ملكية الأرض يهدفان دائما إلى منع ظهور مراكز سلطة منافسة، نجحت في ذلك لفترة من الزمن ولوقت طويل، لكن هذا لم يدم فبمقارنة السلطة العثمانية مع الدول القومية الحديثة في القرن التاسع عشر كانت في القرن الثامن عشر مختلفة في ثلاثة أوجه، أولا كانت حكومتها صغير جدا وجهاز الحكومة المركزية في استنبول "الباب العالي"[3] يتكون من موظفين مهمتهم الدفاع عن الأرض والحفاظ على القانون والنظام.

---

[1] محمد روحي الخالدي، **أسباب الإنقلاب العثماني وتركيا الفتاة**، تح: خالد زيادة، د ط، مطبعة المنار الجماميز، مصر، 1326هـ، ص 59-60.

[2] **الليبرالية**: هي إيديولوجية رائدة في الفكر الجديد، وأنها أقدم نظرية في الفكر الغربي وأكثرها صمودا، تمثل الإيديولوجية الرئيسية في النظام الرأسمالي الغربي الجديد، تطورت إلى المجال السياسي في القرن 18 و 19 وكانت سببا في تحولات اجتماعية سياسية في المجتمعات الغربية...للمزيد أنظر شهريار زرشناس، **الليبرالية**، ت: حسين الصراف، سلسلة المصطلحات المعاصرة، ع 6، ط 1، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، ص ..

[3] أوجد محمد الرابع أوجي (1648-1687)م مقرا رسميا في القصر للصدر الأعظم سمي بالباب العالي، يجتمع فيه مع الوزراء لتدبير أمور السلطنة وبهذا أصبح المقر الأصلي للحكومة أنظر: تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية (1280–1924)**م، ط01، جامعة القدس المفتوحة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، 2015، ص 66.

تغيرت هذه الإيديولوجية في الوقت الذي كانت فيه السلطنة العثمانية تبحث عن قوة جديدة لإعادة موازين القوى إلى سابق عهدها وإعادة الشرعية للسلطنة، من خلال عملية التحديث السياسي الذي قامت به، استوجب هذا تغيير في المؤسسات السياسية وبشكل أكثر تغيير في القوى السياسية التي تتولى عملية تسيير تلك المؤسسات، هذا ما خلق صراع بين القوى التقليدية والجديدة مما زاد من حدة الوضع حسب ما ذكر خليل إينالجيك **Halil Inalcik** قائلا: " جهود التحديث هي انعكاس لمسألة الصراع على السلطة بين القوى التقليدية للسلالة العثمانية الحاكمة والضغوطات الأجنبية خلال مرحلة الإنحدار ويبرز ذلك ليس في التغيير السياسي فقط بل أيضا الهيمنة الإقتصادية للقوى الإمبريالية الغربية على السلطنة العثمانية وتفوق نموذج الثورة الفرنسية التي جلبت أشكال حكم جديدة عن نظام السلطنة تقوم على فكرة المواطنة والحقوق والواجبات".[1]

هذا الوضع الجديد خلق صراع بالمركز بين القوى التقليدية العثمانية وبين الطبقة الجديدة، بين الذين يريدون المحافظة على تسيير شؤون السلطنة وفق مبادئ الإسلام الذي لا يتناقض مع الحرية والشورى والدستور وبين المتشددين بأفكار الثورة الفرنسية والقوانين الوضعية، هذا الصراع زادت حدته بعد وصول الطبقة الجديدة إلى مراكز الحكم، مما أثر على وضع السلطنة فبعدما كانت تعتمد على النموذج الإسلامي الشرقي في التسيير صارت تعتمد على نماذج الثورات الأوروبية والحكومات البرلمانية عن طريق العثمانيين الجدد معتبرين ذلك السبب الرئيسي في التغير الجذري الحاصل في أوروبا ووسيلة لالتحاق السلطنة العثمانية بالركب الحضاري.

تبنت السلطنة العثمانية النظام الجديد، تسيره قوى جديدة مثلت الإدارة الحديثة فبعد أن عاد العثمانيون الشباب إلى إستنبول مقتنعين بالحداثة مشعبين بالأفكار الأوروبية الليبرالية على رأسهم رشيد باشا[2] الملقب بأبو الإصلاحات وتلميذاه علي باشا وفؤاد باشا الذين أداروا شؤون السلطنة في خمسينات وستينات القرن التاسع عشر، إلى جانبهم نجد أحمد جودت باشا[3] ومدحت باشا الملقب بأبي الأحرار، هؤلاء حكموا الإدارة العثمانية على نمط النمط الغربي رافضين للنظام التقليدي العثماني مطالبين بتجديد نظام السلطنة إن لم نقل طمس الهوية العثمانية وهذا ما عبر عليه مترينيخ **Metterinick** قائلا " إن جعل الإمبراطورية العثمانية أوروبية يعني سلبها وجودها" [4]، ليؤكد على الخلفية الحقيقية لعملية التحديث في السلطنة العثمانية.

بعدما كانت السلطنة العثمانية تتعاطى مباشرة مع رعاياها في كثير من المجالات عن طريق شيوخ الإسلام وكهنة الأبريشيات ورؤساء الطوائف الحرفية والقناصل الاجانب ومشايخ القبائل أخذت تتواصل معهم

[1] وسيلة درش، فاطمة بودرهم، المرجع السابق، ص 635.

[2] أنظر الملحق رقم 12

[3] أنظر الملحق رقم12

[4] شفيق محسن، المرجع السابق، ص 157.

عن طريق مجالس النيابة، بعدما كانت تتبع النظام الضريبي الإسلامي[1] شرعت المساواة في الضرائب بين مختلف الرعايا، هذا بعد رضوخها للضغوطات الأجنبية وتنفيذ برامج القوى الجديدة المتكونة من مفكرين وشعراء وصحفيين وأدباء أمثال إبراهيم شناسي وناهق كمال ومصطفى فاضل وخليل غانم ومحمد روحي الخالدي[2]، الذين شكلوا حركة معارضة السلطنة العثمانية ونظام الحكم مطالبين بالحرية، خاصة بعد أن فشل نديم باشا[3] في تسيير الازمات خاصة الأزمة الإقتصادية التي ما لبثت أن تحولت إلى قضية ثنائية إقتصادية بدرجة أولى سياسية في سبعينيات القرن التاسع عشر.

في جو من الفوضى السياسية والمالية قام مجموعة من كبار السياسيين العثمانيين باغتنام الفرصة لتحقيق مطالبهم وإبعاد كل من يعرقلهم بداية من السلطان عبد العزيز بتاريخ 30 مايو **1876م** بعد صدور فتوى من شيخ الإسلام خير الله أفندي الذي كان مقرب منهم بعزل السلطان وتعيين مراد الخامس الذي وعدهم قبل وصوله الحكم تحقيق أهدافهم أهمها إعلان الدستور، بدا وكأن برنامجهم سيتحقق على أرض الواقع بداية من تعيين ناهق كمال وضياء باشا في سكرتارية القصر[4] أخذت سلطتهم تتزايد شيئا فشيئا، لكن الصدر الأعظم رستم[5] نبه السلطان مراد الخامس لخطورة أهدافهم مما جعله يؤجل إعلان الدستور، وما زاد عرقل الأمر مقتل حسين عوني باشا ورشيد باشا وزير الخارجية من طرف قائد عسكري شركسي انتقاما للسلطان عبد العزيز[6]، ما أدى إلى التغيير في ميزان القوى لصالح الإصلاحيين الأكثر راديكالية.

تقرر في **15** يوليو **1876** إعلان الدستور إلا أنه تأجل بسبب الأزمات الداخلية نتيجة تراكم الديون وزيادة التعصب القومي ونشاط الجمعيات للأهداف السياسية بإيحاء من الدول الغربية المعادية للسلطنة لا سيما انجلترا، ضف إلى ذلك تراجع الحالة الصحية للسلطان مراد الخامس، وكحل من الحكومة لهذا الوضع جعل أخيه عبد الحميد وصيا عليه، رفض هذا عبد الحميد الثاني فلم يكن أمامها خيار إلا أن تعزل السلطان مراد الخامس عن العرش وتعيين بدلا منه السلطان عبد الحميد الثاني هذا يبين لنا مدى النفوذ والقوة التي وصلت إليها القوى الجديدة إما بدعم شعبي وهذا كانوا يفتقدونه أو بدعم خارجي خدمة لمصالحه.

أعلن على الدستور في **23** ديسمبر **1876م** من طرف النخبة الجديدة ممثلي السلطنة معتقدين أنه سينهي الضغط الأجنبي المطالب بإصلاحات في المناطق المسيحية باعتبار الرعايا الغير مسلمين تحصلوا على

---

[1] إكمال الدين إحسان أوغلو، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ت: صالح سعداوي، م 1، ب ط، مركز الابحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية، استنبول، 1999.

[2] أنظر الملحق رقم12

[3] أنظر الملحق رقم12

[4] Serif mardin, op cit, p 12.

[5] أنظر الملحق رقم12.

[6] **حسن جركس** ضابط عثماني قاد هجوما بعد مقتل السلطان عبد العزيز عام 1876 فقتل الصدر الأعظم ووزيري البحرية والخارجية...للمزيد أنظر: سليمان البستاني، المرجع السابق، ص 61.

حقوق دستورية، لكن مع هذا استمر النقاش حول الإصلاحات وطالبت القوى الأوروبية وروسيا بإصلاحات أكثر شمولية حتى تضمن تغلغلها وسيطرتها، رفض هذا الباب العالي لتعلن روسيا الحرب على السلطنة في **24** ابريل **1877**م بعد ضمان حياد النمسا، حاولت الجيوش العثمانية الصمود أمامهم لكن ضعفها سهل اختراقها والوصول إلى سان ستيفانو[1] في الوقت الذي عم الهدوء بين صفوف الطبقة المنددة بالدستور.

عقدت السلطة الحاكمة معاهدة سلام مع روسيا بتاريخ **3** مارس **1878**م لحماية المركز مقابل التنازل عن أراضي من السلطنة من روسيا وأوروبا، لأنها لم وفي أي حال من الأحوال أن تتصدى لهم.

في الوقت الذي كانت تسعى فيه الطبقة العثمانية الجديدة تحديث السلطنة وتسييرها على النمط الغربي جعلتها لقمة سهلة للعدو في قالب التحديث لكنها في الحقيقة نوع من التبعية حسب نظرية فيلر شتاين، فلم يقتصر عمل الدول الغربية تجاه السلطنة العثمانية على التآمر عليها والحروب معها واقتطاع أجزاء منها ومحاولة إنهائها فحسب، بل كانوا يعملون على ضرب السلطنة عن طريق الجبهة الداخلية التي تمثلت في رجال كان لهم دور خطير في الإخلال بنظام السلطنة، فقد فتنوا بأوروبا وأفكارها وكانوا بعيدين عن معرفة الإسلام وتعاليمه متهمين السلطان بالحكم المطلق مطالبين بالحكم الدستوري[2] على النمط النصراني رافضين العمل وفق تقاليد الحكم العثماني والشريعة الإسلامية، هذا ما يسمى بتقويض السلطنة العثمانية من الداخل.

نجحت السلطنة العثمانية بفضل القوى الجديدة "العثمانيون الجدد" في التخلص من الإرث الإسلامي وتبني كل ما هو جديد ووضعي. لكن هذا زاد من حدة أزماتها وانحدارها ومع هذا بقوا مصممين على سلخها عن ما تنتمي إليه عرقيا وجغرافيا ودينيا بهدف تطويرها متناسين لا عزة للإسلام من شيء يأتي من كافر، وهذا ما كتب عنه جاك انكل **Jaque ancel** في كتاب حول المسألة الشرقية قائلا " من العبث البحث عن نموذج للإصلاح عن طريق وضع أنظمة لا تتناسب مع أوضاع إمبراطورية الترك من العبث تقليد الدول التي تقوم شرعيتها الأساسية على مفاهيم متناقضة لتلك السائدة في الشرق".[3]

ثانيا: أزمات السلطنة العثمانية

شكلت السلطنة العثمانية مجتمعا في كيان سياسي واحد رغم تعدد وتنوع عناصرها البشرية، فخصوصية السلطنة أنها لم تفرض نفسها كممثل لخصوصية محلية إثنية أو دينية بل هي مجال جغرافي وهيئة مشتركة لكل الجماعات الدينية والعرقية التي تتألف منها، فشرعيتها كانت مستمدة من الضمانات التي توفرها للجماعات الخاضعة، ولكي تحافظ على التوازن المسكوني اكتفت بمراقبة المجتمع عن بعد مع ضمان الحفاظ

[1] **سان ستيفانو**: حاليا باجيلكو على بعد 12 كيلومتر فقط من استنبول...المزيد أنظر اريك زوركر، ص 115.

[2] سليمان صالح الخراشي، المرجع السابق، ص 24.

[3] Jaques ancel, **Manuel historique de le question d'orient (1792–1923)**, librairie de la grave, séd, paris, 1923, p 99.

على التعددية والإستقلال الذاتي، هذه الركائز تغلغلت بعد تسرب الأفكار الغربية الأوروبية إلى الشرق العثماني واصطدامها مع النظام السائد مما أدى إلى ظهور عدة أزمات اجتماعية اقتصادية لتخلق توتر سياسي.

1- الأزمة القومية الطائفية:

بعد ضعف السلطنة العثمانية تجرأت القوى الأوروبية على التدخل في شؤونها والضغط عليها للإعتراف بالملل الجديدة، ليتحول نظام الملل[1] إلى نظام طوائف وهذا تم عن طريق الإصلاحات والتنظيمات التي شرعها الخط الهمايوني عام **1856م**، هذا الأخير لم يخلق نزاع بين الملل بل أحدث تشققات داخل الملة الواحدة.

بدأت الإضطرابات الدينية تعصف بالسلطنة العثمانية هذه الإضطرابات التي كانت نتيجة لمحاولة تحديد البنية الإجتماعية والسياسية للسلطنة، وما غذى هذه الاضطرابات هي الحملات التنصيرية التي أخذت تنتقل في جميع أنحاء السلطنة التي يقطنها الرعايا الغير مسلمين مشكلة شبكة من المدارس المسيحية[2] ما لبثت أن تحولت إلى بؤر للنزاعات الطائفية، هذا ما ولد ثقافة لدى الأقليات ترمي إلى محاولة إنسابهم إلى المعسكر الغربي وقيمه الفكرية بطريقة غير مباشرة تغريبهم عن القيم التقليدية للحضارة العثمانية الإسلامية إن لم نقل تأليبهم عليها.

أخذت الجماعات الطائفية المنفتحة بالإنغلاق على نفسها والتكتل ضمن تشكيلات من الطراز الإثني الوطني الطابع إلى تكوين دولة أو على الأقل طبقة إيديولوجية مسيطرة على السلطنة ما سماها هارود نسون بالطائفة أو الجماعة تتلقى الدعم من الدول الأوروبية وروسيا التي مارست الضغط المستمر على السلطنة العثمانية لاعتراف بعدة أمور تتنافى مع نظام الملة لتغذية المجموعات الطائفية القومية[3]، تطورت في ما بعد إلى حركات إنفصالية، هذه الحركات التي ظهرت داخل الطوائف المسيحية خلقت بؤر توتر داخل السلطنة تداخلت مع الصراعات القومية والعرقية.

ساءت العلاقة بين الحكومة العثمانية والجماعات المسيحية خاصة الأرمن، فالمشكلة الأرمينية أكثر المشاكل تعقيدا بحيث كان الأرمن مقسم إلى المذهب الغريغوري بالأكثرية والأقلية البروتستاتية والكاثوليكية[4]،

---

[1] **نظام الملل**: نظام عثماني بني على أسس إسلامية مستنبطة من المذهب الحنفي، يقوم على احترام السلطنة العثمانية لمختلف ديانات الشعوب الخاضعة لها، وعدم إجبارهم على اعتناق الإسلام بالقوة، وتم اعتماده رسميا بعد فتح القسطنطينية...للمزيد أنظر: قيس الجواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 81-85.

[2] انتشرت في الولايات العثمانية معظمها الإنجليزية والفرنسية والأمريكية ساهمت في تغلغل النفوذ الفرنسي والبريطاني وأصبحت هي الموجهة للحركات القومية وكانت تستهدف فصل العرب عن السلطنة العثمانية وإبعاد المسلمين عن رابطة الإسلام...للمزيد أنظر: موفق بني المرجة، **صحوة الرجل المريض**، ط 1، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع، 1984م، ص 168.

[3] القوميات البلقانية الناشئة سلكت طريق التحرر الوطني ضد العثمانيين ومحاولة هيكلة المناطق المحيطة ببحر إيجه كما وضعت البرجوازية العثمانية ذات الميول القومي في خدمة روسيا...للمزيد أنظر: سلوى سعد سليمان الغالبي، **المسألة الأرمينية في الدولة العثمانية وحادثة احتلال البنك العثماني**، "مجلة العصور"، ع 14، ج 1، 2004، ص ص 153-155.

[4] حصلت كل من فرنسا والنمسا على اعتراف الباب العالي بطائفة أرمينية كاثوليكية منفصلة عن الملة الأرمينية...للمزيد أنظر: شفيق محسن، المرجع السابق، ص ص 155 -156.

معظمهم من الفلاحين والحرفيين التجار في الاناضول، دب فيهم الشعور بالقومية في سبعينيات القرن التاسع عشر وأخذوا يشكلون تكتلات وتجمعات من الطلاب الأرمن نذكر منها الجمعية القومية جوس عام **1887م** وجمعية الثوري الأرمني عام **1890** اللتان كانتا تهدفان إلى استقلال أرمينيا، لكن هذا لم يتحقق نظرا لتصدي الوحدات الحميدية[1] لهم في خريف **1894م** وقتل أعداد كبيرة من الأرمن في ناحية ساسون مما خلق موجة من السخط في الداخل وفي أوروبا خاصة.[2]

بدأ الشعور بالإيديولوجية القومية الجديدة يتزايد في نفوس الأرمن في سبعينيات القرن التاسع عشر، وطالبت بعثة أرمنية بالإصلاحات في مقاطعات الأناضول الشرقية

في مؤتمر برلين **1878م**، تلقت دعم من روسيا التي وحدها قدمت لها دعما فاترا، لتتحول مطالبها من الإصلاح إلى الإستقلال، أخذت تطالب باستقلال أرمينيا وهو الشيء الذي لم يكن أكثر الأرمن وخاصة الأثرياء منهم يفكرون فيه[3]، وسعت إلى جذب الإنتباه العالمي عبر الهجمات الإرهابية عام **1894م**، لكنها فشلت في تحقيق مطالبها بسبب تعدد الجمعيات الثورية والتنافس الداخلي بين القوى الداعمة، وفي عامي **1895و 1896م** احتلت المركز الرئيسي للمصرف العثماني وهددت بنسفه، لكن تدريجيا الحكومة العثمانية الحميدية بعد **1896م** تمكنت من إعادة السيطرة على المنطقة وإخماد المعارك.

المشكلة المقدونية هي الأخرى من أكثر المشاكل تعقيدا وآثارا على السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر، فالقومية الناشئة في مقدونيا سببت مشاكل بسبب تركيبتها السكانية من الروم الارثوذكس المسيحيين مع وجود اقليات هامة من المسلمين الألبان والأتراك واليهود، هذه المشاكل تحولت إلى اضطرابات على كل المستويات في مقدونيا[4]، استغلت هذا الوضع جمعيات سرية نذكر منها المنطقة الثورة المقدونية الداخلية "**IMRO**" لحث القوى الخارجية على التدخل في المشكلة والضغط على السلطنة العثمانية القيام بإصلاحات في المنطقة.

تطورت مطالبهم من إصلاح إلى الحكم الذاتي تحت إشراف أجنبي لكن التنافس بين هذا الأخير حال دون ذلك، والملاحظ أن معظم الأقليات سارعوا إلى الإنفتاح على الغرب وتبني عاداته والتشرب من ثقافته والسير بأفكاره واتقان لغاته بل وتمثيل وكالاته ومصالحه في أحيان كثيرة، هذا التغريب أدى إلى زيادة عدم رضى مجموعة من السكان المسيحية بمعظمها في السلطنة العثمانية لينفجروا بشكل من إنتفاضات مناطقية سببها

[1] وحدات جديدة في السلطنة غير نظامية، نفسه، ص 156.

[2] بعد تصدي السلطان عبد الحميد الثاني لتمردات الأرمن وإخمادها نتج عنها مجازر دموية ليلقب بعدها السلطان عبد الحميد بالسلطان الأحمر.. للمزيد أنظر مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 42..

[3] خلال القرن 19 أصبحت الطائفة الأرمينية الارثوذكسية أكثر ثراءا وتعليما على وجه الخصوص العائلات الكبيرة المعروفة آنذاك كعائلة دوزيان وباليان وداديان حيث كان لهم نفوذ اقتصادي كبير في السلطنة...للمزيد أنظر: سلوى سعد سليمان الغالبي، المرجع السابق، ص 153.

[4] **مقدونيا:** توازي المناطق التالية سالونيكا، كوسوفو، ومناستير العثمانية، ضمت معضمها إلى بلغاريا الجديدة في معاهدة سان ستيفانو، إلا أنها بقيت بعد مؤتمر برلين جزءا من السلطنة العثمانية....للمزيد أنظر اريك زوركر، المرجع السابق، ص ص 127-128.

الجزئي الإدارة العثمانية التي ساءت في أواخر أيام السلطنة والسبب الرئيسي هو القوميات المختلفة، مثل ما حدث بالضبط سابقا في جبل لبنان بين الموارنة والدرون عام **1860م** وتجدد هذا في كريت عام **1866م** التي بدأت في شكل ثورة ضد سوء الإدارة العثمانية في الجزيرة لتتحول إلى حركة قومية للوحدة مع اليونان.

لم تحل أي من المشاكل القومية مقدونيا و أرمينيا وكريت لكن تم نسبيا السيطرة عليها بعد عام **1896م**، هذا ما جعل النظام الحميدي يتمتع باستقرار نسبي لعقد آخر، هذا لا يعني توقف محاولات الدول الأوروبية وفي مقدمتهم بريطانيا من تحريض الأقليات الغير مسلمة على السلطنة العثمانية، بل حاولوا إفساد العلاقة بين اليهود والحكومة العثمانية[1] بطريقة غير مباشرة من خلال تقديم بريطانيا وعد لليهود بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وهي تعلم أنها منطقة مقدسة لدى المسلمين بعد اتفاقها مع الحركة الصهيونية التي هي نموذج من نماذج الحركة الطائفية القومية، التي لم يكن هدفها هو الإصلاحات أو الإمتيازات بقدر ما كانت تسعى للإتحاد مع الدول الأوروبية لاقتسام أملاك السلطنة العثمانية، لتتحول مسألة الأقليات من مسألة حساسة في السياسة العثمانية إلى الشغل الشاغل للسلطنة العثمانية.

2- الحركات الإنفصالية:

إن ظهور القوميات في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أثر على السلطنة العثمانية ونظام الأمة الساري بها، خصوصا وأن السلطنة كانت تضم جنسيات وأعراق مختلفة ومتنوعة، كان ذلك تحضيرا لسقوط السلطنة العثمانية بمكوناتها المتعددة وتركيبتها السكانية إضافة إلى طبيعة النظام المللي المبني على قاعدة اجتماعية للسلطنة أصبح غير هوات لاستمراريتها وتحولت إلى حركات انفصالية.[2]

في أثناء ذلك بدأت المسألة الشرقية للظهور مجددًا، كما في صربيا واليونان والأزمات اللبنانية كان الجوهر في الأساس هو نفسه دائما عدم رضى مجموعات من السكان والمسيحية بمعظمها في السلطنة ينفجر بشكل انتفاضات مناطقية، يكون سببها جزئيا حكومة سيئة وجزئيا أيضا القوميات المختلفة التي كانت منتشرة في ذلك الوقت، وما زاد الوضع توترا أكثر هو تدخل القوى الأوروبية وروسيا حفاظا على توازن القوى وعادة ما تكون النتيجة النهائية فقدان السيطرة من قبل الحكومة المركزية العثمانية.

أصبحت الأجزاء المسيحية من الساحل وجبل لبنان بكثرتها مقاطعة تحت الحكم الذاتي بإدارة متصرف مسيحي عثماني يعين بموافقة القوى الأجنبية في ستينات القرن التاسع عشر وتجدد هذا عندما وقعت ثورة في جزيرة كريت عام **1866م** التي أججت الرأي العام في اليونان وبدعم كبير من روسيا وبعض الدول

---

[1] تؤكد الموسوعة اليهودية ان السلطان عبد الحميد الثاني عامل يهود الدولة العثمانية معاملة جيدة، ويشهد بذلك أرمينيوس فامبري A.Vambery...للمزيد أنظر: خالد عبد القادر الحبذي، الأقليات الدينية في الدولة العثمانية، IKSAD Publishing Houseأنقرة، تركيا، 2020، ص 188.

[2] ملكة قايام، النزاعات في جزيرة كريت وهجرة المسلمين بين التاريخ والقانون، ت: علي ابراهيم بكراكي، وسيم ابراهيم بكراكي، **نهاية الحكم العثماني في جزيرة كريت وهجرة المسلمين**، جمعية أولي النهى، لبنان، 2014، ص 48.

الأوروبية للثوار طالبوا بضم كريت إلى اليونان، إلا أن تردد بعض الدول الأوروبية منع حدوث هذا وطالبوا فقط الباب العالي القيام بإصلاحات في إدارة مقاطعة كريت لزيادة نفوذ المسيحيين.

انتهت ثورة كريت نهاية عام **1868**م، لكن ذلك الحماس المندد بالإنفصال عن السلطنة العثمانية أخذ ينتشر في البلقان مدفوعا بنهوض الحركة المؤيدة للسلافية في روسيا وكانت صربيا مركز هذه الإضطرابات وعندما ثار الفلاحون المسيحيون في البوسنة والهرسك ضد الإقطاعيين المسلمين المحليين، حول الصرب ومتمردو الجبل الأسود هذه الإنتفاضات إلى حركة قومية إنفصالية وقد حدث هذا في عام **1853**م وأيضا في سنوات **1860-1862** ومجددا في عام **1875**م.[1]

أدت ثورة عام **1875**م إلى تفجر سلسلة من الأحداث كادت أن تؤدي إلى إنهاء الوجود العثماني في أوروبا وتحول وضع البلقان من السيء إلى الأسوء فقد أعلنت صربيا الحرب على السلطنة العثمانية في **30** يونيو **1876**م بعقد معاهدة سلام بشهر سبتمبر من نفس السنة، إلا أن الشعور المؤيد للسلافية في روسيا قد بلغ أثناء ذلك درجة الحمى وأخذ الروس المؤيدين لسلافية يركزون على البلغار من خلال الضغط على المركز لتبني إصلاحات واسعة وإعطاء حكم ذاتي للمناطق المأهولة بالبلغار وهددت بالحرب إذ لم تنفذ مطالبها، وفي مؤتمر باستنبول أعلنت السلطنة العثمانية عن الدستور العثماني لإرضاء المناطق المسيحية وإبعاد فكرة الإنفصال عن أهدافهم.[2]

إن الرعايا قد حصلوا على حقوق دستورية، لكن هذا لم يوقف التمردات ولا طموحات وأطماع القوى الأجنبية خاصة روسيا، ليتم عقد معاهدة سان ستيفانو في **3** مارس **1878**م نصت على إقامة دولة بلغارية مستقلة تمتد بين بحر إيجه والبحر الأسود إضافة إلى التنازل عن أراض واسعة للجبل الأسود و أراض أقل لصربيا، وأصبحت كل من صربيا والجبل الأسود ورومانيا مستقلة.

وفي آسيا تنازلت السلطنة العثمانية عن باطوم وقارص وأردخان و دوغا بايزيد إلى روسيا وتم الإتفاق على تطبيق إصلاحات في أرمينيا إضافة إلى بقاء بلغاريا تحت سيطرة الإحتلال الروسي لمدة عامين، هذا ما أثار تعصب القوى الأوروبية بسبب السيطرة الروسية على البلقان وآسيا الصغرى، ليتم عقد مؤتمر برلين في يونيو **1878**م لإيجاد حل مقبول للمسألة الشرقية[3]، خفف من شروط معاهدة سان ستيفانو لكن لم يلغى شروط معاهدة الأخير، فقد حصلت كل من رومانيا وصربيا والجبل الأسود أيضا على استقلالها لكن تم تخفيض الرقعة

[1] دعم الجبل الأسود عام 1860م بشدة الثورة في البوسنة والهرسك، ولكن القوات العثمانية قمعت الثورة وسيطرت على الجبل الأسود، لكن بتدخل القوى الأجنبية استردت الإمارة الجبلية الصغيرة الحكم الذاتي...للمزيد أنظر: إريك زوركر، المرجع السابق، ص 89.

[2] حاول السلطان عبد الحميد الثاني من خلال قبوله لفكرة الدستور منع تحقيق لا مركزية في السلطنة التي كان ينادي بها الإصلاحيون بدعم من بريطانيا ومنع تنامي الحركات الإنفصالية القومية...للمزيد أنظر: شفيق محسن، المرجع السابق، ص 173-174.

[3] A. L. Macfie, **the easterm question (1774–1923)**, Routledge 2 park square, New york, USA, 2014, p 02.

الجغرافية للدولتين الأخيرتين، وإعلان بلغاريا دولة مستقلة بمساحة جد صغيرة وتقسيمها إلى جزئين يفصل بينهما جبال البلقان، بحيث استمر الجزء الجنوبي كمقاطعة عثمانية في ظل نظام خاص مع حاكم مسيحي.

روسيا حافظت على ما اكتسبته بنفس الإمتداد الجغرافي وأكثر من ذلك، وأخذت كل من بريطانيا والنمسا ثمن تدخلهما، إذ احتلت النمسا البوسنة والهرسك التي استمرت تقنيا جزءا من السلطنة العثمانية واستحوذت بريطانيا على قبرص عام **1878م** ولم يكن أمام السلطان عبد الحميد الثاني خيار سوى الإستكانة لهم.

توالى الإقتطاع واحتلال أراضي السلطنة العثمانية خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين فبعد أن احتلت فرنسا الجزائر **1830م** احتلت تونس عام **1881م** وبعد عام استحوذت بريطانيا على مصر، وفي عام **1908م** ضمت النمسا –المجر البوسنة والهرسك.

رأت السلطنة العثمانية نفسها تخسر اراضي رافقتها هجرات قادمين من البلدان التي أصبحت مستقلة، هذا ما خلق مضاعفات اقتصادية اجتماعية وثقافية وسياسية خطيرة في الأناضول والشرق الأوسط، فحاولت السلطنة كحل لهذا العودة إلى الأطروحات الإسلامية للتصدي للتيارات القومية الإنفصالية لدى مختلف الإثنيات في السلطنة.

3– أزمة الديون:

حاولت السلطنة العثمانية أن تواكب التطورات الحاصلة في أوروبا، نجحت نسبيا مع الكثير من التأخير والصعوبات وهذا راجع إلى عدة عوامل تدخل ضمن النظام الإقتصادي العثماني، حيث أن أصل الثروة وتراكم رأس المال في أوروبا تم من خلال الإحتكار والمنافسة والإستعمار والمبادرة للسوق العالمي مع ظهور برجوازيات وطنية مدعومة ومحمية من قبل دول قومية تعمل على تأمين الحرية لتوسيع الرأسمالية الوطنية، هذا نتج عنه نقل رؤوس الأموال وخلق فروع في الخارج كنوع من الأسواق الخارجية لتصريف الإنتاج، وتضاعف الإستثمارات، في الوقت الذي كان الإقتصاد العثماني قائم على الملكية.[1]

اندمجت السلطنة العثمانية في السوق الرأسمالية تدريجيا ابتداءا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر عن طريق دخولها في حلقة التبادل الدولي داخل إطار الإقتصاد الرأسمالي مما أدى إلى انخفاض سيطرة السلطنة على النشاطات الإنتاجية وعلى حركة تبادل السلع والرأسمال وخضوعها لقانون التعاون الدولي، كما ألغت نظام الجباية القديم واستبدلته بنظام ضريبي جديد يؤمن المساواة الضريبية لجميع رعايا السلطنة، وازدادت معه سلطة الأعيان، مع بقاء الإنتاج العثماني راكد نوعا وكما لعدم التطور التقني.[2]

[1] مفهوم الملكية في النظام العثماني يقضي على أي إمكانية لتراكم الثروة خارج آلية عمل السلطنة وأن الوظائف العامة هي أهم مصادر الغنى، ونفس الملاحظة وجدها بوديل في الإقتصاد الصيني "لا يتم تراكم الثروة إلا في الدولة وأجهزتها"...للمزيد أنظر: شفيق حسين، المرجع السابق، ص 159.

[2] أغلب الصناعات المحلية حرفية موجهة للسوق الداخلي المحلي وفي حالات نادرة للتصدير والزراعة تلبي حاجيات المدن فقط...للمزيد أنظر: نفسه، ص 160-161.

فقدت السلطنة العثمانية تدريجيا مسكونيتها على الصعيد الدولي خلال الفترة الممتدة بين انفتاح السوق العثماني عام **1838م** وإعلان إفلاس الخزينة العثمانية عام **1876م**[1]، بحيث ازدادت واردات السلطنة العثمانية من أوروبا وتراجع الإنتاج المحلي مما أوجد البطالة على نطاق واسع.

هذا الإنفتاح الإقتصادي الأحادي أخل تماما بالتوازن في العلاقات بين الطوائف داخل المجتمع العثماني على جميع الأصعدة الثقافية والسياسية والاقتصادية، كما ساهم في زيادة الإمتيازات الأجنبية مقابل الديون الخيالية على السلطنة لصالح الأوروبيين، وكان هذا عن طريق استغلال الدول الأوروبية خاصة فرنسا والإنجليز الوضع بعد منح الحكومة العثمانية الحرية الكاملة لكل ملة ثم لكل طائفة في إدارة شؤونها، فسرعان ما تحول هؤلاء إلى وكلاء تجاريين للدول الأوروبية الباحثة عن أسواق، ورغم أنهم عثمانيون استفادوا من حماية القوى الأجنبية بالمقابل استغلت هذه القوى الإمتيازات القانونية الممنوحة لهم، ضف إلى ذلك إعفاء الأجانب من الضرائب والتمتع بالحصانة في عملهم وهذا ينطبق أيضا على العاملين لديهم من الرعايا الغير مسلمين.

إلى جانب ذلك تراجع التجارة وسيطرة السفن البخارية على التجارة الخارجية في شرقي البحر الأبيض المتوسط التابعة للشركات الأجنبية، هذه السفن سرعت عملية اندماج الاقتصاد العثماني في النظام الرأسمالي بسبب ارتباط النشاطات الإقتصادية العثمانية بالمرافئ الأوروبية مثل مارسيليا، وما زادها ارتباطا واندماجا هي خطوط السكك الحديدية التابعة لشركات أجنبية، فبقدر ما كانت وسيلة للنقل بقدر ما كانت وسيلة للإندماج الإقتصادي والسيطرة على الحكومة المركزية.[2]

نجد في خضم هذه الأحداث وتطورها تراجع لإشتراك الرعايا المسلمين في النشاط الإقتصادي بسبب عدم رغبة المسلمين في التعامل مع الأوروبيين نتيجة الإختراق الأوروبي[3] والإحتقان الديني في البلقان، وهنا يظهر لنا اندماج أكثر لكن دون قبول مجتمعي، ضف إلى ذلك تعطل الأسطول البحري وعدم تكيفهم مع التقنيات الحديثة كما يدعي بعض المؤرخين في الوقت الذي انتشر فيه الإحتكار على مستوى الوسائل والآليات أو حتى النشاطات الإقتصادية، فالتجارة بأغلبيتها كانت حكرا على أهل الذمة وحتى أن أغلب

---

[1] انفتح السوق العثماني على الخارج بعد عقد معاهدة بلطة ليمان والتي تنص على التجارة البريطانية في الأراضي العثمانية وهذه إحدى الأسباب الرئيسية لانهيار الصناعة المحلية حين فرضت التبادل الحر...للمزيد أنظر: جورج خوري، **المصالح الإستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية**، كلية موارتيان، بيت لحم-أمريكا، ص 89-90.

[2] إنشاء السكك الحديدية تطلبت استثمارات كبيرة أبطأت من إنجازها، لكنها توسعت بعد مد الشركات الفرنسية والبريطانية أولى خطوط السكك الحديدية في السلطنة، وتم افتتاح خط ازميت-حيدر باشا عام 1873م وخط بورصة-مودنيا وتزايدت في تسعينات القرن التاسع عشر ووصلت إلى سواحل سوريا وفلسطين سنة 1888م، والشركة الالمانية أنشأت الخط الحديدي الرابط بين الأناضول وبغداد والبصرة ...للمزيد أنظر: مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 109.

[3] يقصد به الشأنين الإقتصادي والفكري، والمقصود هنا الإقتصادي وهو التوغل المالي والتجاري في السلطنة العثمانية من قبل الدول الأوروبية تحت ستار الإمتيازات...للمزيد أنظر: رؤوف عبد الله محمد وآخرون، **الإختراق الإقتصادي في الدولة العثمانية خلال القرن 19** "بلاد الشام أنموذجا"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المج 46، ع 2، ملحق 1، سنة 2019، ص 109.

رؤساء الطوائف الحرفية من أهل الذمة والمسيحيين وحتى بعد إنشاء المصارف البنكية نجد السيطرة الكبيرة للأرمن.

هذا الإختلال في النشاطات الإقتصادية بين الداخل والخارج وانخفاض أسعار البضائع المحلية مما يعني تدهور الإقتصاد المحلي، نجم عنه اختلالات مالية خطيرة ما جعل القوى الأوروبية تهيمن ماليا على السلطنة تدريجيا، بحيث جعلتها تعيش على إيقاع تدفق القروض من الخارج وأصبحت مسائلها المالية من اختصاصات الحكومات الأوروبية.

توجهت السلطنة العثمانية لحل العجز المالي على الطريقة المعتادة وهي استخدام مواردها الداخلية وبالذات تحصيل الضرائب من خلال رفع قيمتها، لكن الإصلاح في النظام النقدي والمالي لم يكن حل جذري لمواجهة مصاريف مؤسسات السلطنة، كما أن السلطنة العثمانية كانت تعد الإستدانة من الخارج من المحرمات التي لا يمكن الإقتراب منها فهي كالقنبلة الموقوتة كفيلة بالقضاء على السلطنة إذا استخدمتها، ونتيجة لذلك قامت السلطنة العثمانية بإجراءات إحترازية بعد زيادة حدة الأزمة المالية إلى انتهاج طريق جديد فبدلا من بيع المقاطعات مدى الحياة اتجهت إلى إصدار أسهم لأرباحها ثم بيع تلك الأسهم بأضعاف مضاعفة واستمرت هكذا في البحث عن حلول اقتصادية للمعضلة المالية تنعش الخزينة العامة ولو بقدر ضئيل، لكن لم تنجح في ذلك.

زاد العجز المالي في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى حل الأزمة المالية خاصة بعد خوضها الحروب وظهور قوائم[1] مزورة في السوق رغم استبدالها بقوائم جديدة، هذا الوضع دفع السلطنة العثمانية إلى القروض الخارجية لإلغاء القوائم التي زاد عددها في السوق العثماني، وفي عام **1862م**[2] تم سحبها تماما من السوق في أعقاب القرض الخارجي في عهد السلطان عبد العزيز (**1861-1876**)م، ولا ننسى أن السلطان عبد العزيز ورث عن أسلافه دينا مقداره **15** مليون جنيه استرليني[3]، بهذا كانت السلطنة العثمانية مهيأة بشكل كبير للإستدانة من الخارج بعدما كانت تعتبرها من الخطوط الحمراء التي لا يمكن تخطيها.

اضطرت السلطنة في بداية الأزمات الإقتصادية إلى البحث عن من يقرضها من فرنسا أو إسبانيا أو هولندا لكن هذه الدول كانت تعيش أزمات لا تسمح لها بتقديم قروض، حتى أنها لجأت إلى المغرب أولا، نتيجة الظروف التي كانت تمر بها السلطنة خاصة ما خلفته حرب القرم (**1853-1856**)م والتي كانت السبب

[1] أصدرت السلطنة العثمانية في عام 1839م عملة ورقية عرفت آنذاك باسم القوائم ولم تكن تلك العملة ذات غطاء ذهبي بل أوراق غير ملونة مما جعلها تفقد قيمتها...للمزيد أنظر: أحمد صالح علي محمد، **صيارفة وبنوك، الأثر الإقتصادي للمؤسسات المالية الأجنبية في الدولة العثمانية القرن 19م**، "مجلة آفاق الثقافة والتراث "، الجامعة الإسلامية، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 28.

[2] نفسه، ص 29.

[3] إريك زوركر، المرجع السابق، ص 112.

الرئيسي في استدانة السلطنة، أول قرض دولي بقيمة **3** مليون باوند مع **6**% فائدة بكفالة الخديوي اسماعيل من بنك انجلترا لتمويل الحملة العسكرية[1] سنة **1854م**.

تلتها اقتراضات متكررة لمواجهة المصاريف العسكرية أو الإستهلاكية للدولة وظهور العديد من الأمراض والفيضانات والثورات الداخلية التي اجتاحت السلطنة العثمانية هذا الوضع جعل السلطنة تصدر قانون سنة **1875م**[2] ينص على أنها ستدفع نصف الفائدة المترتبة على ديونها نقدا وستجدول المتبقي على شكل سندات، لكن في نفس الوقت ارتفعت مديونيتها لدى الأسواق الأوروبية مما أدى إلى اندلا ع اضطرابات عسكرية وسياسية عرفت بأزمة الشرق (**1875-1878**)م، التي أدت إلى إعلان السلطنة إفلاسها عام **1876م**[3] وتوقفها عن دفع جميع السندات، هذا ما أعطى الضوء الأحمر للجهة الأوروبية للتدخل بعد أن انتقلت من الإقتراض الداخلي إلى الخارجي.

نصل إلى أن الإستدانة كانت وسيلة من وسائل التغلغل الأوروبي، فبطريقة غير مباشرة سلمت السلطنة نفسها من خلال عملية الإقتراض والذي هو وسيلة من الوسائل التي انتهجها الإستعمار الغير مباشر تمهيدا للإستعمار المباشر، بحيث يقوم باستعمال المال عن طريق الإقتراض ثم الضغط على الطرف المدني مما سيعجل بزواله وانهياره هذا ما آلت إليه السلطنة العثمانية.

تفطن السلطان عبد الحميد الثاني لذلك وحاول جاهدا حل الأزمة الإقتصادية التي نشبت عام 1875م، والتخفيف من حدة أزمة الديون، من خلال إصداره لقانون محرم سنة **1881م**[4] الذي حل مشكلة الديون عن طريق توحيد جميع الديون العثمانية وإنشاء إدارة الديون العمومية **Duyn-u umumiye ida esi**[5] وتوجهت استخدامات القروض من الإستهلاك إلى تطوير البنية التحتية للسلطنة وخاصة بناء المواصلات والسكك الحديدية الأمر الذي ساهم في زيادة مداخيلها وخاصة رسوم العشر، فبعد ما كانت السلطنة في السابق لا تجد من يقرضها أصبحت في وضع ترفض طلب المتلهفين لإقراضها وهذا بعد ما استطاع السلطان تسديد الديون المتراكمة على السلطنة منذ ربع قرن، لكن هذا لم يدم وعادت السلطنة إلى الإستدانة وأخذت

---

[1] عبد الرحمان أيمن خير، **عرض تاريخي لبعض أدوات السياسة المالية العثمانية مع بيان دور المؤسسات المصرفية والأوقاف النقدية العثمانية في تمويل الأفراد والمؤسسات**، international journal of al- turath in islamic welth and finane, vol 1, No 2، 2020، ص 15.

[2] إكمال الدين إحسان أوغلو، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ت: صالح سعداوي، المرجع السابق، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استنبول، 1999، ص 656.

[3] إعلانها عن التوقف التام عن سداد القروض والتي بلغت قيمتها 200 مليون جنيه استرليني...للمزيد أنظر: شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعر عبد اللطيف حارس، المرجع السابق، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص 384.

[4] عرف باسم قرار شهر محرم (محرم قرار نامه سي)...للمزيد أنظر: إكمال الدين إحسان أوغلو، المرجع السابق، ص 657.

[5] أحمد صالح علي محمد، المرجع السابق، ص 41.

إدارة الديون العمومية بالتوسع في صلاحياتها شيئا فشيئا حتى سيطرت على ثلث إرادات السلطنة وأصبحت دولة صغيرة داخل الدولة العثمانية.

ثالثا: السلطنة العثمانية بين القوانين الإسلامية والقوانين الأوروبية

1/ ماهية التشريع الإسلامي والقوانين الوضعية:

القوانين الإسلامية هي مجموعة القواعد والأحكام العامة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية التي تنظم المبادئ الأساسية يقوم عليها الحكم في الإسلام، بهذا تكون القوانين الإسلامية ثابتة على مدى الزمن لا يمكن تعديلها أو تغييرها أو إلغاؤها بأي حال لأنها وحي من الله وليس لبشر أن يغير أو يبدل فيها مهما اختلف الزمان والمكان.[1]

كما أن القوانين الإسلامية هي تلك الأحكام الثابتة هي أيضا الأحكام الجديدة المستنبطة من الوقائع والأعراف الغير مخالفة للشريعة الإسلامية تستقر لفترة من الزمن.[2]

أما القوانين الوضعية فهي تلك الأحكام والقواعد الصالحة لفترة زمنية ولأمة معينة دون غيرها كونها تنظيما بشريا لوضع معين، فالذين يضعون القانون الوضعي يخضعون إلى الأحوال والنزعات البشرية والمصالح الشخصية والظروف والمتغيرات وبهذا تكون عرضة للتحويل والتمديد ولا يكون لها مقياس ثابت بالأحكام، يحدث تصويت على القانون فيغير القانون يأتي حاكم لم يرتضي صانع الحاكم الذي قبله فيغيره.[3]

القوانين الوضعية على عكس التشريع الإسلامي الذي هو تشريع عدل وصلاح للعباد في المعاش والمعاد لقوله تعالى << **ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا**>>[4] ويقول تعالى <<**ولم يجعل له عوجا**>>[5]، وهذا لا يمكن أن يكون شيئا من القوانين الوضعية كما أن هذه الأخيرة مؤقتة لوضع معين ولجماعة معينة في بيئة معينة وعصر معين، بحيث أنها تصلح لدولة ما في فترة ما وقد لا يصلح لدولة مجاورة لها تختلف عنها عرقا، وهذا لا يمكن أن يكون في التشريع الإسلامي لأن الله عز وجل عالم بأحوال العباد لذا نجد ميزة القوانين الإسلامية لكل العباد، زيادة على ذلك فإن القوانين الوضعية تنشأ خصيصا لبعض القضايا كحال الأسر والإتفاقيات والمعاهدات وقد تترقى إلى نظريات ونصوص قانونية أما التشريع الإسلامي فميزته ولد كاملا على عكس القانون الوضعي يتطور حتى يصل إلى مقصوده.

---

[1] الشيخ صالح المغاسي، **حصة الراسخون في العلم**، قناة إقرأ، الرابط https://youtu.be/3tAOWbla1Bk 22:00 ، 2014.

[2] علي علي المنصار، **مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية**، ط 1، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت والسيد رماح بشينة، ليبيا، 1970، ص 44.

[3] إدريس شاطر، رئيس فخري، **حصة في الأفق**، قناة mbc، الرابط، https://youtu.be/UJgpoUOUff8 22:30، 2020.

[4] القرآن الكريم ،سورة النساء، الآية 82.

[5] القرآن الكريم ،سورة الكهف، الآية 01.

ومهما أضيف فيه يبقى قاصرا على عكس التشريع الإسلامي كاملا يبقى على علماء الدين الإجتهاد واستنباط الأحكام والعبر والمقاصد الواردة في مصادر الشريعة وتنزيلها على الواقع.

من جهة أخرى القانون الوضعي يعالج المعاملات المدنية ولا يمد إلى العقيدة بصلة وهذه ثغرة، كما يفقد سلطته على النفس البشرية كون أن هذه الأخيرة لا تردعها القوانين والعقوبات الشرعية بل حاجتها الردع من تلقاء نفسها، إذن هناك فرق كبير بين ما هو مصدر بشري وإلاهي، لكن بالرغم من الإختلاف فإن التشريع الإسلامي كان في كثير من الحالات مصدرا من مصادر التشريع الوضعي[1] ومن الأمثلة على ذلك مدونة نابليون التي اعتمدت على القوانين الإسلامية.

وإذا قلنا القوانين الإسلامية أو الوضعية هي أحكام وقواعد يتبادر إلى ذهننا مصطلحين التقنين والدستور، هذا الأخير يرادف **التشريع Legislation** وله ثلاث معاني وضع القانون **Lawmaking** والثاني بمعنى القانون **Law-statue** والثالث بمعنى مجموعة القوانين **Code corpus** وكلها تجتمع في موضوع واحد الدستور الذي يأتي في مقدمة القوانين باعتباره القانون الأساسي[2].

الدستور كوثيقة مدونة من جهات مختصة تبين طبيعة النظام السياسي للدولة ومؤسساتها وعلاقاتها بالشعب أفرادا وجماعات وتبين الحقوق والواجبات، هذا ما يجعلها مصدر شرعية السلطات فحين الدستور في الأصل هو كلمة فارسية مركبة من جزئين **دست** يقصد بها القاعدة و **ور** صاحب بمعنى أن الدستور يقصد به صاحب القاعدة كما أطلق على الوزير، ونجد أن معناه الدفتر الذي تكتب فيه أسماء الجند وقوانين الملك كما يقصد به الإذن وهذا ما دونت كتب التاريخ العثماني، كذلك تسمية يخاطب بها السلطان العثماني الوزراء بالدستور المعظم حسب ما ورد في الفرمانات.[3]

تغير استعمال مصطلح الدستور بعد أن اعتمدته الدول الأوروبية الحديثة في تسيير شؤونها، وأصبح يطلق على مجموعة الأحكام التي يتم مناقشتها ثم المصادقة عليها وهذا ليس بجديد في العالم كما يدعى بل وجد من قبل، ذلك منذ التأسيس الأول للدولة الإسلامية في طابع حكم الشورى. فإذا قيل حكم دستوري يعني ليس الأمر والنهي فيه للحاكم وحده بل للحاكم والأمة معا وهذا نفسه ما هو موجود في الحكم الشوري المبني على المساواة بين جميع الأفراد يستمد شرعيته من سلطة الشعب، لكن هذا الأخير جديد على الدول القومية الحديثة والدليل الدستور الفرنسي الذي اعتبر وكأنه منبع الحرية للأمم لدرجة احتذت به أكثر الأمم

---

[1] لما نطلع على القوانين الوضعية السارية نجد القوانين المدنية مثل التعسف أصلها في الشريعة الإسلامية لا ضرر ولا ضرار، كذلك الحقوق الإنسان والقوانين الجنائية قد أخذت من مبادئ الإسلام...للمزيد أنظر: محمد بن صالح العثيمين، **العقيدة، كبار العلماء**، المقطع 1322، قناة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الرابط نسخ youtube ، 21:30، 2022.

[2] علي مؤمن، **الفقه والدستور**، ط 1، دار روافد، بيروت، لبنان، 2018، ص 14.

[3] الأمير شكيب أرسلان، **البيان عما شهدت بالعيان وعمن شاهدت من الأعيان من إعلان الدستور العثماني إلى اليوم**، تح: سوسن النجار نصر، ط 1، دار الوثائق الرقمية التاريخية، لبنان، 2008، ص 6-7.

وحتى السلطنة العثمانية اقتبست منه كونه ينادي بنظام الشورى، فحيث الشورى أصل من أصول الشريعة الإسلامية لقوله تعالى« **وشاورهم في الأمر** » .[1]

فكرة الدستور في ظاهرها استهوت قصار النظر لأنها تعطي الإنسان والأمة حق التشريع متناسين أن التشريع حق لله الذي شرع ما هو صالح لكل زمان ومكان وأن الإنسان يبقى قاصرا أمامه، بهذا هم في غنى عن القوانين الأوروبية والفرنسية وغيرها، فقبل هذه القوانين قادت الأمة الإسلامية العالم بعدل ومساواة وإن جدت قضايا فباب الإجتهاد مفتوح في حدود النصوص الثابتة من القرآن والسنة[2] إذن ما كانت الأمة في حاجة إلى قوانين الغرب أو أنظمته السياسية، لكن رزئت الأمة في عهود ضعفها بشباب أمثال مدحت باشا قدر لهم أن يختلطوا بأبناء أوروبا وأعداء الإسلام فكانوا صيدا سهلا، فباء حلالهم للأنظمة الأوروبية الوضعية كانوا يقومون بضرب الشريعة والمنهاج الإسلامي لأن القوانين الوضعية لم تكن مجرد قوانين للتنظيم والتسيير بقدر ما كانت وسيلة لسلخ العالم الإسلامي من إسلامه[3]، لأن أوروبا تعلم يقينا ليس من السهل احتلال أمة إسلامية وشريعتها القرآن، ولنستشهد بقول عدو المسلمين وليم جلادستون في خطابه أمام البرلمان الإنجليزي عام **1882م** وهو يحمل المصحف بيده ويقصد بكلامه مسلمي مصر " لن يتمكن الإنجليز من حكم المسلمين ما بقي هذا الكتاب بين أيديهم إقصاء المسلمين عن هذا القرآن هو الحل الوحيد"[4]، لذا نجدهم لجؤوا إلى الضغط على السلطنة لتبني القوانين الغربية ودعم تنظيمات سرية عثمانية معارضة للحكم الإسلامي كما استهدفوا الطبقة العسكرية لنفوذهم في السلطنة مما يسهل تحقيق تطلعاتهم وأهدافهم.

2- الدستور العثماني من القوانين العثمانية إلى القوانين الأوروبية:

منذ أن تأسست السلطنة العثمانية جعلت الشريعة الإسلامية مصدرا لنظامها القانوني والقضائي، بحيث كانت تلجأ إلى المفتي[5] تشاوره وتستفتيه عند وضع قانون سياسي أو عسكري أو ما يخص قضايا المجتمع، هذا ما أكد عليه لطفي باشا قائلا "أما العثمانيون...زينوا حكمهم بالشريعة الإسلامية وبالسنة".[6]

استقرت قوانينها لفترة من الزمن على الشريعة الإسلامية ومقاصدها وأصولها فرسخت الوجود المعنوي للسلطنة العثمانية ولعبت دورا كبيرا في استمراريتها وديمومتها عهودا من الزمن، وضعت من قبل علماء السلطنة

---

[1] القرآن الكريم ، سورة آل عمران، الآية 159.

[2] جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة وآخرون، **أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، ط 1، دار الوفاء للطباعة والنشر المنصورة، مصر، ص 34.

[3] الأمير شكيب أرسلان، المرجع السابق، ص 8.

[4] مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 115.

[5] **المفتي**: أو شيخ الإسلام هو أعلى مرتبة دينية يحملها رجل الدين وهذا المنصب يصل إليه كل من توفرت فيه شروط العلم الديني، فيجب أن يكون عالما بأمور الشريعة الإسلامية...للمزيد أنظر: تيسير جبارة، المرجع السابق، ص 79-80.

[6] حاكم المطيري، **الخلافة العثمانية ودورها في التجديد الديني وظهور الحركات الإصلاحية**، ب د، دار السوائح، استنبول، 2019، ص 21.

لتنظيم العلاقات وحل المشكلات وتحقيق العدل والمساواة، إلا أن هذه القوانين كانت تتطور بحسب التغيرات والمستجدات الزمانية وتطور الأحداث والمجتمع.[1]

يرجع بعض الباحثين السبب في قوة السلطنة هو نظامها القانوني الإسلامي العثماني، حيث يقول المؤرخ اسماعيل حقي أوزون شارشلي "لم يتحقق سقوط الدولة العثمانية إلا بعد القرن التاسع عشر، ذلك لثقتهم بالقوانين ونظرتهم إليها بإيمان كعقيدة...التي استمرت جيلا بعد جيل كعادة تقليدية وأمانة قدسية في أعناقهم إلى أن حل الضعف فيها"[2]، بحيث اعتبرت النصوص الفقهية مرجعا قانونيا دستوريا ولهذا السبب لم يقم العثمانيون بتدوين دستور خاص بهم، هذا لا يعني أنها لا توجد مراجع قانونية عثمانية مدونة بل وجدت باسم قانون نامه.[3]

تغير الوضع منذ عهد السلطان محمود الثاني[4](**1808-1839**)م ومن بعده بحيث أدخلت إصلاحات إصلاحات ثم تنظيمات على السلطنة وتم تكوين لجان من الطبقة النخبة العثمانية المتأوربة لوضع قوانين خاصة كقانون الأراضي عام **1857**م وقانون الجزاء **1858**م وقانون الطابو **1858**م وقانون التجارة عام **1871**م ثم وضع قانون مدني الذي نظم في مجلة سميت بمجلة الأحكام العدلية[5] عام **1869** والعمل بها عام **1876**م حيث أخذت بنودها من نصوص الشريعة الإسلامية وبالذات المقررة في الفقه الحنفي مع مراعاة ما يلائم العصر وتطوراته ووضع السلطنة واحتياجات رعاياها من خلال الإعتماد على مصادر أخرى غير القوانين الإسلامية، ثم تم إصدار قانون آخر عام **1871**م تعتمد المحاكم في أراضي السلطنة.[6]

انتقلت السلطنة العثمانية مع بداية وضع هذه القوانين من مرحلة كلاسيكية إلى مرحلة جديدة في عملية التقنين حيث أخذت تقتبس من النظم القانونية الأوروبية وبالذات الفرنسية وعوضت الأحكام الشرعية بالقواعد الفرنسية لتكون النتيجة إحلال القوانين الفرنسية محل الشريعة الإسلامية أي الإنتقال من القوانين الإسلامية إلى القوانين الوضعية وهذا ما أطلق عليه المؤرخون مصطلح التغريب[7] حيث نقلت السلطنة العثمانية

---

[1] جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة وآخرون، المرجع السابق، ص 32.

[2] أورهان صادق جانبولات، **قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، 2009، ص 16.

[3] **قانون نامه:** هي الكتب التي تجمع بعض النظم والقوانين المعمول بها في الدولة العثمانية...للمزيد أنظر: أوغلو، خليل سائحي: **قانون نامه آل عثمان**، مجلة دراسات، مج 13، ع 4، الجامعة الأردنية، ص 107.

[4] **محمود الثاني**: (**1808-1839**): أحد أبرز السلاطين المصلحين، قضى على الإنكشارية وأحل محلها قوات نظامية على النمط الحديث واجه خصما عنيدا هو "ابراهيم باشا" في سوريا، سليمان البستاني، المرجع السابق، ص 39.

[5] مجلة مثلت جهدا فريدا لتقنين الفقه الإسلامي، وقد اعدها مجموعة من العلماء، ترجمت إلى العربية وطبعت في بيروت عام 1884...للمزيد أنظر: سليمان البستاني، المرجع السابق، ص 40.

[6] **المشيخة الإسلامية الجليلة**، المجلة، ط3، مطبعة الجوائب بالاستانة العلية، 1305، ص 6-7.

[7] يقول أنور جندي في معنى التغريب هو حمل المسلمين والعرب على قبول ذهنية الغرب وغرس مبادئ التربية الغربية في نفوس المسلمين حتى يشبوا مستغربين في حياتهم وتفكيرهم وحتى تجف في نفوسهم موازين القيم الإسلامية...للمزيد أنظر: هاشم الميلاني، **التغريب بما هو الوجه الآخر للهيمنة الغربية**، مجلة الإستغراب، ع 23، 2021، ص 199-200.

العثمانية قانون العقوبات والتجارة والإجراءات المدنية من القانون الغربي وطبقته على مجتمع ذو فكر مشرقي إسلامي.

هيأت التنظيمات القانونية الجديدة الأرضية لتنظيمات أخرى أكثر تقنينا في الوقت الذي تشهد فيه مؤسسات السلطنة ركود وتعطل لقوانين نامه، المشكل أن هذه التنظيمات القانونية لم تخدم مصالح الرعايا المسيحيين العثمانيين التي أعطت لهم المجال لزيادة نفوذهم في السلطنة، وما زادهم نفوذا أكثر هو تحويل تلك المناشير والفرمانات التنظيمية القانونية إلى دستور.[1]

بدأت التنظيمات الدستورية الفعلية والشاملة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني حيث تم في عهد إنشاء مجلس المبعوثان وهو بمثابة البرلمان وكذلك مجلس الأعيان في **03** نوفمبر **1876م** بعد موافقة الوكلاء ليتم بعدها إصدار القانون الأساسي "الدستور"، تضمن مئة وتسعة عشر مادة وهو أول دستور مدون للسلطنة العثمانية وثاني دستور مدون للدولة الإسلامية في العصر الحديث بعد الدستور التونسي **1861م** الذي تم الإقتباس منه أثناء صياغة الدستور العثماني والذي اقتبس أيضا من الدستور البلجيكي عام **1831م** والدستور الروسي عام **1850م** والدستور التونسي عام **1861م**.[2]

شرع الحكم الدستوري في السلطنة بعد موافقة السلطان عبد الحميد الثاني وكان هذا تعبيرا عن انتصار للجهود التي بذلتها على امتداد عصر التنظيمات مجموعة من رجال الإدارة الذين تمكنوا من تحديث القوانين والتعليم ومؤسسات الحكومة ونقلوا مركز القرار من السلطان إلى أيدي الحكومة، وكان إعلان الدستور بمثابة التتويج لجهودهم تلك الطامحة إلى تحديث النظام السياسي العثماني وفقا للأنظمة المعمول بها في أوروبا، وبالرغم من أن العمل بالدستور وما نتج عنه من انتخاب ممثلين للأمة العثمانية من أديان مختلفة مسلمين ومسيحيين ويهود وعناصر منوعة أتراك وعرب وأكراد وأرمن وغيرهم لم يدم أكثر من سنة واحدة إذ عمد السلطان إلى تعليق العمل به بإصدار مرسوم بتاريخ **13** فيفري **1878م** ينص على إلغاء الحكم الدستوري وحل مجلس المبعوثان، وهذا بسبب الظروف والأزمات التي سببها لدرجة أن الرعايا هم من طالبوا بتعطيله.[3]

تعليقه أصبح بمثابة البوصلة التي وجهت كل الصراعات والتناقضات والبرامج خلال العقود الثلاثة التالية (من **1878** إلى **1908**)م حتى إعادة العمل بالدستور إثر الإنقلاب عام **1908م** فخلال هذه الفترة قام مؤيدي الحكم الدستوري على رأسهم مدحت باشا الملقب بأبو الدستور بإثارة القلاقل في أرجاء السلطنة كردة

[1] حسن الحلاق، **التجربة الدستورية العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني(1876–1909)**، "مجلة journal societe culture".

[2] نفسه، ص 03.

[3] سليمان البستاني، المرجع السابق، ص 08.

فعل عن التعطيل، تبلورت تلك القلاقل وتفجرت في شكل إنقلاب على السلطان ونظام السلطنة ليتم إعادة العمل به في **10** مارس **1908**م.[1]

3- آثار إعلان الدستور 1876م على السلطنة العثمانية:

من الآثار الكبرى لإعلان الدستور هو إطلاق الحرية للحياة السياسية في السلطنة العثمانية وانتشار الأفكار السياسية المستمدة بشكل أساسي من مبادئ الثورة الفرنسية وخصوصا فكرة الحرية بمعناها السياسي، كما استطاعت حركة التقنين في السلطنة استيعاب الكثير من مجالات الحياة المدنية وكان من أبرز ثمراتها التأسيس لمرافق سياسية وتشريعية وقضائية ومدنية شبيهة بالمؤسسات الأوروبية، مثل مجلس النواب والمحاكم المدنية عوض المحاكم التشريعية والتي ترأسها قضاة مدنيين وحقوقيين وليس فقهاء ورجال دين كما عهدت السلطنة.[2]

كما نعلم أن القضاء قطاع حساس في جميع الدول وأي تغيير على مستواه يمس هيكلة الدولة نفس الشيء حدث مع السلطنة العثمانية لما أسست المحاكم المدنية التي عرفت حينها بالمحاكم النظامية كونها تسير من طرف قضاة وحقوقيين خريجي مدارس بمناهج أوروبية، فكان من العسير عليهم مراجعة الكتب الفقهية واستخلاص الحكم الشرعي منها عند الحاجة إلى ذلك على نحو سليم أو تحقيق الوحدة للتطبيق القانوني نظرا لاعتمادهم على مراجع قانونية غربية لم تنضج بعد في بلادها وبعضها ألغي لعدم أحقيتها.[3]

واجه رعايا السلطنة العثمانية مشاكل كثيرة حين وجدوا أنفسهم مضطرين للإحتكام إلى أحكام الفقه الحنفي الذي مسه نوع من التحريف بجهالة أو عمدا خدمة لمصلحة ما، أو الإحتكام بينهم حسب قوانين مدنية مترجمة عن القانون الفرنسي، حاول العلماء التدخل لحل الإشكال من خلال مراسلة الباب العالي بكتابة ملاحظاتهم العلمية الفقهية حول عملية التقنين الجديدة التي عرفتها السلطنة وأن هذه العملية هي صعبة التطبيق على مجتمع بفكر مشرقي إسلامي عهد على نظام الشورى والمبايعة والمساواة والعدل، حتى مشايخ الإيالات العربية التابعة للسلطنة منها العراق، حيث نجد الشيخ محمد حسين (**1876-1904**)م ممن كتب بالتفصيل الوضع في كتابه "تحرير المجلة" والذي ذكر فيه مقارنات فقهية بين قوانين مجلة الأحكام العدلية وأحكام الفقه الإمامية والدستور.[4]

السؤال الذي يطرح نفسه لماذا كل هذا الإصرار والضغط والتقيد بالدستور رغم رفضه من أغلب فئات المجتمع العثماني، لماذا كل هذا الإصرار من التيارات السياسية الجديدة التشريع بقوانين وضعية وأن غياب

---

[1] توفيق عبد العزيز السديري، **الإسلام والدستور**، ط 1، وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ب.د، 1425هـ، ص 161.

[2] هاشم الميلاني، المرجع السابق، ص 205-206.

[3] حسين الحلاق، المرجع السابق، ص 12.

[4] توفيق عبد العزيز السديري، المرجع السابق، ص 162.

الدستور سيسبب فوضى في السلطنة، وكأنها تعيش الهدوء ! هل كانت قبل ذلك بدون دستور؟ هل كانت تفتقد للنظام ودقة القوانين قبل ذلك؟ في الوقت الذي انبهر فيه المستشرقون بدقة قوانينها لما اطلعوا على الأرشيف العثماني أمثال برنارد لويس[1] وغيره، هنا نصل إلى أن إعلان الدستور العثماني الذين ادعوا أنه سيمنح الحرية للأمة كان بمثابة السم العازف في جسد السلطنة.

تفطن السلطان عبد الحميد الثاني لحجم المؤامرة التي تحاك ضد السلطنة العثمانية عامة والإسلام خاصة، إذ سرعان ما أوقف مجلس المبعوثان، استاء ممثلي المجلس وأطلقوا على فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني هي فترة استبداد.

نقل الدستور السلطنة العثمانية بكل مؤسساتها وتشريعاتها من التقليد إلى الإنفتاح على الغرب ويصيبها ما أصابه من فكرة القومية، ويظهر ذلك جليا في مضمون المادة **18** التي تنص على أن اللغة التركية هي اللغة الرسمية للدولة العثمانية[2] هذا ما عارضه العرب الذين يشكلون الأكثرية الكبرى في السلطنة العثمانية فضلا على أنها دولة خلافة، هنا يظهر لنا التناقض بين الواقع والمطلوب المطبق، كما أصاب السلطنة عدو الدول الأوروبية هي فصل الدين عن الدولة.[3]

وما يلاحظ على الدستور العثماني أنه هدف إلى تأسيس دولة داخل الدولة ويظهر ذلك في الفصل بين المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية النظامية، حتى ولو اعتبر البعض ذلك إيجابيا إلا أنه خلق فجوة بين رعاياالسلطنة من خلال لجوء الرعايا الغير مسلمين إلى محاكم الملل في المسائل الدينية بعدما كانت المحاكم الشرعية سابقا تتناول قضايا المسلمين والنصارى واليهود والرعايا الأجانب بالمساواة والعدل دون تمييز في العقوبات.[4]

أما الآثار الإيجابية للدستور العثماني هي أنه ركز على إلزامية التعليم الأساسي كما أكد على المساواة بين العثمانيين فقد منح صفة العثمانية والعثمنة لكل رعايا السلطنة مهما كانت أديانهم ولغاتهم وعرقهم، وضمان الحرية الشخصية والتساوي أمام القانون الجديد سواء في الحقوق أو الواجبات، كما حدد عدد المقاعد في المجلس النيابي ب **71** مقعدا للمسلمين و **44** مقعدا للنصارى و **4** مقاعد لليهود، وكانت لأول مرة تجرى الإنتخابات في السلطنة أسفرت عن اجتماع **119** مبعوثا "نائبا" وعقد المجلس النيابي، وتحديد أعضاء مجلس

[1] أنظر للملحق رقم 12.

[2] هذه هي إحدى المطالب الرئيسية للحركة الطورانية وهي حركة قومية تعتمد على نظرية التخلي عن العثمنة واعتناق القومية التركية بجعل الدولة العثمانية دولة تركية... للمزيد أنظر: خالد سهان شهد، **يهود الدونمة وعلاقتهم بالطورانية التركية في الدولة العثمانية**، "مجلة جامعة "، ص 09.

[3] توفيق عبد العزيز السديري، المرجع السابق، ص ص 163-165.

[4] توفيق عبد العزيز السديري، المرجع السابق، ص 165.

الأعيان "الشيوخ" ب **26** عضوا يتم تعيينهم من قبل الباب العالي و **21** عضوا من الرعايا المسلمين، لكن بقيت هذه آثار إيجابية على الورق فقط ولم تلحق أن تطبق.[1]

عطل السلطان عبد الحميد الثاني الدستور والمجالس المستحدثة، فلم يكمل مجلس المبعوثان دورته الإنتخابية، وهذا بسبب الرؤية السياسية للسلطان عبد الحميد الثاني القائمة على أن نواب مجلس المبعوثان استغلوا الحكم الدستوري والمجلس لمهاجمة ومعارضة طبيعة حكم آل عثمان والحد من السلطة السياسية للسلطان باسم حرية أعضاء البرلمان في إبداء آرائهم، بحيث قام مدحت باشا بتأليب الولاة والنواب على السلطان الذي رفض تعيين ولاة نصارى على إيالات إسلامية، كما طالب هو ورفاقه بانخراط طلاب نصارى في الكلية الحربية العثمانية، ولم يكتفوا بهذا بل حاولوا جعل لغات رعايا السلطنة لغات معترف بها رسميا في السلطنة، إضافة إلى السماح للحركة الماسونية بافتتاح محافل لها في الأراضي العثمانية والسماح بهجرة اليهود نحو فلسطين.[2]

هذا ما أثار العصبية والنزعة الإسلامية لدى السلطان عبد الحميد الثاني، فلم يكن السبب الوحيد لتعليقه هو الحد من سلطته، بل تفاقم المشاكل السياسية والعسكرية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية لدرجة الرعايا طالبوا بتعطيله.[3]

تعطل العمل الدستوري لكن هذا لم يمنع أصحاب الفكر الدستوري التوقف عن نشاطهم بل أخذوا يجتمعون في حركة معارضة اتخذت من مصر ومن عواصم أوروبا مسرحا لهم، تزايد عددهم في الداخل والخارج وأصبحت المعارضة مؤلفة من مفكرين وشعراء وصحافيين أمثال محمد روحي الخالدي[4]، وكذا من قوميات وطوائف متباينة تطالب بالعمل الدستوري بدعم من قوى دولية عن طريق السفراء الذين تولوا مهمة تعبئة المعارضين ضد السلطان.

زادت حدة التوترات السياسية فما كان على السلطان عبد الحميد الثاني إلا الموافقة على قرار مجلس الوكلاء الذي يدعو إلى فتح مجلس المبعوثان مجددا والعمل بالمشروطية[5] بتاريخ **18** يوليو **1908م**، لكن هذا لم يكبح نشاط المعارضة بل واصلوا نشاطهم[6] إلا أن خلعوا السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش سنة **1909م**.[7]

---

[1]– عمل لمدة عشر شهور وخمسة عشر يوما ولم يدع لاجتماع لمدة ثلاثين عاما....للمزيد أنظر: حسن الحلاق، المرجع السابق، ص 05.

[2] حسن الحلاق، المرجع السابق، ص 16.

[3] مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 28.

[4] سليمان البستاني، المرجع السابق، ص 09.

[5] **المشروطية**: لفظ شاع استعماله عند الساسة والمؤرخين بنهاية العهد العثماني بمعنى الحرية الدستورية أو ربط القوانين والمصالح العمومية للدولة بقاعدة المشورة، للمزيد أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996، ص 398.

[6] عبد الحميد الثاني، المرجع السابق، ص 20.

[7] إضافة إلى النخب السياسية لعبت كل من البكتاشية ويهود دونمة غي ممارسة ضغط سياسي اقتصادي على السلطنة يحثون الرعايا على الإضراب والإحتجاجات...للمزيد أنظر خالد سلمان شدهان، المرجع السابق، ص 385.

رابعا: السياسة الإسلامية للسلطان عبد الحميد الثاني:

تولى السلطان عبد الحميد الثاني حكم السلطنة العثمانية سنة **1876م** بعد خلع السلطان مراد الخامس(1876م) من طرف وكلاء السلطنة العثمانية، استلم أمور السلطنة في ظروف صعبة خزانة مفلسة جند ضعاف وأحلام قومية وأمة تواقة للحكم البرلماني، إلى جانب ذلك مؤامرات دولية في سبيل تحقيق أماني قومية لبعض العناصر العثمانية، إضافة إلى مؤامرات سياسية لاقتسام تركة الرجل المريض.[1]

1- السياسة الحميدية الداخلية:

اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة وجعل من تحدياتها تحديات شخصية يجب التصدي لها ومواجهتها، حيث قام بإعلان الدستور على أمل إرضاء المجتمع الثائر على حكم السلطنة المندد بالنموذج الغربي الأوروبي في الحكم، لكن لاحظ أن هذا الإعلان لم يجعل أوروبا تقتنع وتتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية، كما أنه لم يمنع روسيا من إعلان الحرب ولا توقيف مفاوضات الدول لاقتسام أراضي السلطنة العثمانية.[2]

على الرغم من الثورات الداخلية العنصرية التي نشبت في كل من الجبل الأسود والصرب والبوسنة والهرسك إلا أنه انتهج سياسة سلمية، هذا لأن وضع السلطنة لا يسمح لها بالمجابهة أو الدخول في حرب، على عكس تفكير من كانوا يحيطون به من وزراء ووكلاء يدعون إلى الحرب منهم مدحت باشا الذي عمل على تحريض طلبة العلوم الشرعية بالقيام بمظاهرات في الشوارع والضغط على السلطة الحاكمة لإعلان الحرب ضد روسيا (**1877-1878**)م،[3] هذه الحرب التي أجبرت العثمانيين للتوقيع على معاهدة آيا ستفانوس بتاريخ **03** مارس **1878م**.[4]

خرج السلطان عبد الحميد الثاني من الحرب بخسائر أرهقت كاهل السلطنة حاول تخفيف ذلك من خلال المعاهدة المبرمة أو الدخول في حرب أخرى متوجها لبناء مركز جديد للسلطنة بدل الباب العالي الذي تحول إلى ساحة صيد بعد أن أصبحت مقاليب أموره بيد الخارج، فعمل على نقل المركز إلى قصر يلدز[5] وشرع وشرع في الحد من نفوذ وزرائه الذين دفعوا بالسلطنة إلى هذه النكبة.[6]

---

[1] شفيق محسن، المرجع السابق، ص 154.

[2] اريك زوركر، المرجع السابق، ص 115.

[3] سميت هذه الحرب باسم آخر هو حرب 93 وهي السنة الرومية لقيام الحرب، وكانت نتيجة هذه الحرب على الجبهة البلقانية إكتساح الجيوش الروسية للأراضي العثمانية...للمزيد أنظر: محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار**، ط 1، دار القلم، 1990، ص 38-39.

[4] نفسه، ص 39.

[5] جاء التنبيه الشديد الفوري للسلطان عبد الحميد الثاني من الإنجليز الذين لم يعجبهم هذا الأمر...للمزيد أنظر: مصطفى أرمغان، المرجع السابق، السابق، ص 30.

[6] نفسه، ص 31.

توجه إلى الحكم الفردي للوقوف على كل صغيرة وكبيرة في السلطنة في الوقت الذي تسعى فيه أيادي خارجية إلى تقطيع أوصال السلطنة العثمانية ووضع العالم الإسلامي تحت سيطرتهم، نذكر منهم فلادستون و تيودر روزفلت الذي صرح قائلا "يجب سحق إسبانيا والسلطنة العثمانية"[1]، تحلى السلطان بالصبر وهو يلعب بكل أوراقه في مواجهة القلاقل الداخلية المدعمة من القوى الإمبريالية.[2]

عطل عمل المجلس النيابي العثماني في فبراير **1878م** إلى أجل غير محدد مع تعليق الدستور فخلال ثلاث عقود التي حكمها وفي وسط التيارات الفكرية السياسية كان على السلطان أن يسير بالدولة إلى بر الأمان دون أن يعرضها للخطر، أدرك أهداف الأعداء وأطماعهم وتحمل المسؤولية بحكمه وبدأ العمل وفق سياسة مضادة لسياسة الأعداء وهي دعوة مسلمي العالم في آسيا الصغرى والهند والصين وأواسط إفريقيا وغيرها إلى الوحدة الإسلامية.[3]

كان النظام الذي تبناه السلطان عبد الحميد الثاني إسلامي يعود إلى علماء ومشايخ صوفية أكثر محافظة، أحاط نفسه بهم فحين الإسلاميين المحدثين لم يتمتعوا بالدعم في البلاط، هذا بعد أن ش.. بتهديد الإمبريالية الأوروبية والوضع المميز للمسيحيين، فأعطى للإسلام أهمية خاصة كدين وإيديولوجية سياسية اجتماعية.[4]

في إطار هذه المبادئ كانت المحافظة على القيم المرتكزة على الإسلام تسير جنبا إلى جنب مع التنمية والإصلاح في السلطنة، حيث تأجلت الأزمات التي ولدتها التنظيمات إلى سنة **1910م** بفضل السياسات والإستراتيجيات التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني، فلقد كانت الأعوام الثلاثين الفاصلة في فترة وضع الأسس التي قامت عليها في ما بعد تركيا الحديثة.

لم يتدخل في أعمال القضاة وأولى أهمية كبيرة للعدالة، قدم وزير العدل على وزير الحربية وهذا الترتيب استمر في عهد الجمهورية التركية وإلى يومنا هذا، كما أنه لم يتدخل في تعيين القضاة حتى رجال استخباراته لا يمكنهم أن يعطوه إخبارا واحدا بحق القضاة والقضاء، فاستقلال المحاكم على حد تعبير ناهق كمال أحد دعائم نظامه الذي أسسه.[5]

---

[1] شفيق محسن، المرجع السابق، ص 155.

[2] **الإمبريالية:** هي مصطلح أتى مع الحضارة الأوروبية التي سعت إلى وضع حد للتنوع الثقافي في العالم وإخضاع جميع الأمم الغير الأوروبية إلى ..... أخذ ت تسميات عديدة منها التغريب والتحديث والعلمنة والتحضر.

[3] محمد حرب، المرجع السابق، ص 180-181.

[4] تأثر السلطان عبد الحميد الثاني منذ صغره بأستاذه الدمشقي محمود أبو الشامات شيخ الطريقة الشاذلية والتصنيع...للمزيد أنظر: Maryam jamelah, **western imperiation menaces muslims**, 1st ed, Mohammad yusuf khan and sumat nagarn, lahare pakistan, 2000, p2-3.

[5] جاسم محمد حسن، **هموم السلطان عبد الحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدولة العثمانية**، "مجلة العلوم الإجتماعية"، الكويت، 1982، ص 24.

شملت سياسته كل المجالات لتظهر وكأنها إصلاحات وتنظيمات ذات طابع إسلامي، بحيث استطاع حل الأزمة الإقتصادية التي نشبت عام **1875م**[1] عن طريق تشجيع الزراعة الحديثة التجارية مع العمل على توفير شبكة نقل من خلال إنشاء خطوط السكك الحديدية، إضافة إلى إنشاء غرف التجارة وتخصيص وزارة لقطاع الزراعة ومجلس التجارة ومدارس تكوينية خاصة بالزراعة وهيئة فنية مشرفة على الإصلاحات الزراعية بتمويل من البنك الزراعي، لكن هذه الجهود لم تكن كافية للقضاء على الفقر في الأناضول لكن كانت فعالة حيث شكلت لاحقا تغيير جذري في مجال الزراعة في عهد الجمهورية التركية.[2]

هذه الجهود أخذت تظهر نتائجها تدريجيا على وضع السلطنة فبعدما كانت هذه الأخيرة في السابق لا تجد من يقرضها صارت في وضع ترفض طلب الدول المتلهفين لإقراضها، حيث استطاع السلطان عبد الحميد الثاني تسديد ما يزيد عن نصف الديون المتراكمة على السلطنة منذ ربع قرن، هذا ا زاد من شعبيته.[3]

السلطان عبد الحميد الثاني لم يكن مكروها من شعبه وإنما من المؤسسات الغربية والعرقية المسيحية والمنظمات اليهودية والعثمانيين الجدد الذين آمنوا بالمنهج الغربي في الثقافة والسياسة[4]، هذا الكره ترك عند السلطان الشعور بعد الأمان وشكا كبيرا في الموظفين الإداريين والعسكريين، فاعتمدت على شبكات التجسس الداخلية التي أنشأها مع أفراد من كل الرتب بمختلف القطاعات يكتبون تقارير عن نشاطات الآخرين[5]، هذا ما منع نشوب أو تدبير أو شن تمرد داخلي بمعنى ضمن استمرارية حكم السلطنة، لكن خلق المحسوبية حيث أصبح يتم التعيين في بعض المناصب على أساس الولاء للسلطان، فتم إفساد العقلانية والتنفيذ الكفء لأعمال كل دائرة من دوائر السلطنة، اعتمد على ضباط ترقوا من داخل السلك رغم ضعفهم خوفا من خريجي المعاهد العسكرية ذات الفكر الليبرالي، ضعفت المعنويات داخل الجيش والإدارة خاصة بين الأعضاء الشبان المقتنعين بالإصلاح والتغيير ليظهر تمردهم فيما بعد.[6]

عرف السلطان بالتناقضات كما لقبه ديرينجيل الظهور من غير ظهور، فالظروف التي تولى فيها الحكم أثرت على طريقة تفكيره وسياسته التي قامت على مبدأ الحكم المطلق وإدارة الرجل الواحد والمركزية الإدارية في نفس الوقت صادق على نسبة كبيرة من آراء الباب العالي[7] وعند إصداره لأي قرار يحيل الطلب إلى خبراء موثوقين ثم يتخذ القرار الأصوب من بينهم، وعندما يعالج المواضيع التي تتطلب الخبرة يتفادى الإفصاح عن رأيه

[1] مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 82.

[2] اريك زوركر، ص ص130-131.

[3] موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص 48.

[4] محمد حرب، **المثقفون والسلطة–تركيا أنموذجا**–، ط 1، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، 2017م، ص 56.

[5] تجمعت هذه التقارير وأطلق عليها اسم جورنال...للمزيد أنظر: اريك زوركر، المرجع السابق، ص 123-124.

[6] جاسم محمد حسن، المرجع السابق، ص 25.

[7] مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 33.

ويحول الأمر إلى المؤسسة المختصة هذا ما توصل إليه آق يلدز بعدما أجرى بحث على أكثر من خمسة عشر قرار مسجل، هنا نفهم لماذا أطلق عليه هذه التسمية.

لقد كانت ولا زالت فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني موضع اختلاف كبير بين هو حكم رجعي أو استبداد أو ذروة إصلاح[1]، حيث نظروا إليه أوربيو ومتأوربي القرن التاسع عشر على أنه سلطان متعطش للدماء وحجتهم في ذلك قمعه للأرمن أما مؤرخي الجمهورية التركية الذين يؤيدون حركة تركيا الفتاة نظروا إليه كرجعي إدعاءا منهم أنه أوقف لجيل كامل نهضة السلطنة وحجتهم في ذلك الرقابة التي فرضها على الصحافة وتعطيله لمجلس المبعوثان ومنعه مواصلة الإصلاحات.

لنفترض أن عهده هو مرحلة رجعية وأنه أوقف نهضة السلطنة، في الوقت الذي عرف عهده بانتشار المدارس الرسمية (المعارف) في أرجاء الولايات العثمانية وزيادة البعثات العلمية، ونمو العمران واتساع للأنماط الثقافية العصرية ومدا للسكك الحديدية[2]التي عادت بالإيجاب على المرحلة الإنتقالية للسلطنة والجمهورية التركية أكثر من السلطنة العثمانية بحيث أصبح الأناضول وكأنه داخل إطار حديدي من جهاته الأربع فلم تعان الرحالات عبر السكك الحديدية من الإنقطاع أو الإنكسار أو الإنفصال، إضافة إلى تطور وسائل الإتصال خاصة التلغراف[3] الذي ربط المركز بموظفيها في الأقاليم وممارسة النفوذ عليهم للمرة الأولى، وما زاد الأمر تيسيرا تيسيرا هو وجود جيش من العمال التقنيين المدربين جيدا على استخدام أجهزة البرق.

من يتهمونه بالحكم الرجعي هم من كبح نشاطهم، يدعون أنه فرض الرقابة على الصحافة ومنع النشر، بينما نجد مئات الكتب طبعت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني منها ميزان الحق لحلبي، نعم حقيقة فرض الرقابة ومنع طبع أي منشور أو مؤلف يحمل دعاية لتقسيم السلطنة أو التنديد بالقومية[4] فطبيعي هنا الرقابة ما قبل الطباعة، حيث تطرق الأستاذ برنجي هذا الموضوع قائلا "كل مجتمع يضع حدودا لحرية التعبير وليس هناك حرية مطلقة لكن من الخطأ المساواة بين الرقابة والمنع"، ولا زالت دول العالم إلى يومنا هذا تطبق قانون الحظر الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني عام **1890م**.

لذا حتى نكون موضوعيين وصادقين مع التاريخ عرفت الصحافة بين سنوات 1876 إلى 1886م أفضل سنواتها وهذا ما صرح به لوفيغارو قائلا "الحرية الشخصية في تركيا أكبر ما تكون بين الدول ولا يتدخل أحد بشؤون أحد، لكن الإضطرابات التي عرفتها السلطنة اتجه جهاز الرقابة نحو التشدد، فمن الغريب دول لا

[1] سليمان البستاني، المرجع السابق، ص 22.

[2] ركز اهتمامه بالسكك الحديدية بدلا من البحرية بهدف ربط مركز السلطنة العثمانية بالإيالات التابعة لها...للمزيد أنظر: مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 84.

[3] لعب دور مهم في تسيير وتسهيل نشاطات المؤسسات العثمانية خاصة خلال مرحلة حكم الإتحاديين والحرب العالمية الأولى (1814-1918) 1918) م، أنظر الملحق رقم06.

[4] منع دخول خرائط وكتب تشير إلى شرق تركيا كمنطقة أرمنية...مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 237.

تعطي استقلالية للصحافة تطلب من السلطنة حرية النشر".[1] وحتى من جاؤوا بعد واتهموه بالرجعية لم يقوموا بالرقابة بل أغلقوا الصحف.

تنبه السلطان عبد الحميد الثاني إلى ازدواجية المعايير التي تمارسها وبدأ يتشدد تدريجيا في الرقابة على النشر لكن رغم هذا كان هناك تساهل، ولكي نحكم على طبيعة إنجازات العهد الحميدي هل عهده ذروة إصلاح أو حكم رجعي من الضروري تقييم فترة حكمه التي بدأت بأزمات متعاقبة كادت أن تضح حدا لوجود السلطنة العثمانية، فلم تكن الأزمات محصورة في المجالات العسكرية أو السياسية أو المالية بقدر ما كانت مأساة إنسانية وأكثر من ذلك فكرية.

تحمل المسؤولية بحكمة وإبعاد المعارضة عن المركز مع العمل على توحيد العالم الإسلامي وإحياء الصبغة الإسلامية للسلطنة العثمانية، رغم كل هذا لم يستطع منع دعاة الحرية والدستور من التكتل ينتظرون الفرصة للثوران على السلطان وخلعه، تزايد السخط في السلطنة بسبب ارتفاع الأسعار وتأخير في دفع الرواتب ليتشكل عن هذا السخط إضرابات وتمردات كانت القاعدة لثورة يوليو **1908**م إلا أن مشكلة مقدونيا كانت السبب المباشر.[2]

حاول قمع الثورة بإرسال ضباط موثوقين لكن لم ينجح في ذلك فالبعض اغتيل والبعض الآخر تأثر بدعاة الإنقلاب، عندها رضخ السلطان عبد الحميد الثاني وأعاد العمل بالدستور والبرلمان، رافقه الحذر حتى خلعه يوم **27** أفريل **1909**م اثر انقلاب **31** مارس من نفس السنة بتدبير اليهود والعسكر الإتحاديين في استنبول، نفي إلى سالونيك تحت الإقامة الجبرية ثم نقل إلى بيلربي الذي أقام فيها حتى وفاته في **10** فبراير **1918**م إثر نزيف داخلي.[3]

2- السياسة الحميدية الخارجية:

تحلى السلطان عبد الحميد الثاني بالسلمية في الداخل وفي علاقاته الخارجية، حيث اتبع سياسة عدم اكتساب عداوة مع أي دولة وعدم الإعتماد على أية دولة في حل أزمات السلطنة[4]، لكن الطرف الآخر لم يتحلى بالسلمية مثله، بل لجأت روسيا إلى الحرب الغير مباشرة من خلال خلق مشاكل داخلية للسلطنة عن طريق تقتيل وإبادة سكان مناطق الثغور مما جعل هؤلاء يهاجرون إلى الأناضول[5]، هذا زاد عبئا اقتصاديا وماليا على السلطنة إضافة إلى تحريض النصارى في كريت والأرمن للإنفصال عن السلطنة العثمانية بالقيام بتمردات،

[1] مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 237.

[2] محمد حرب، السلطان عبد الحميد...، المرجع السابق، ص 47.

[3] نفسه، ص 49.

[4] أصبحت هجرة الرعايا المسلمين نحو الأناضول ميزة بارزة، فالتوسع الروسي على سواحل البحر الأسود دفع المسلمين التتار والقوقازيين للهجرة بأعداد كبيرة وأحيانا قبائل بأكملها من الشواطئ الشمالية حتى لا تعيش تحت سيطرة الحكام المسيحيين بسبب القتل الجماعي والحروب التي خلقت الأمراض والمجاعة...للمزيد أنظر: سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص 42.

[5] مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 33.

فأخذوا يشنون هجومات على القرى التركية والكردية في منطقة شرق الأناضول، إلى أن تدخل السلطان وأمر القوات العسكرية العثمانية لإخماد التمرد ومنع الأرمن من قتل المسلمين[1]، هذا ما كانت تسعى إليه روسيا ارهاق السلطان بالقضايا الداخلية حتى لا يتفرغ لإصلاح أمور السلطنة وحل أزماتها.

لكن بالمقابل عمل السلطان عبد الحميد الثاني على سياسة الإيقاع بين القوى العالمية آنذاك لكي تستبك فيما بينها وتسلم بذلك السلطنة من مؤامراتهم، حبس الأسطول العثماني في الخليج ولم يخرجه حتى للتدريب[2]، واعتمد على شبكة الإستخبارات القوية التي أسسها وكان لها فروع في جميع عواصم العالم تقريبا والتي كانت تزوده بالأخبار الدولية السياسية الإجتماعية والإقتصادية ومواقف الأحزاب والصحف، هنا تبرز للمرة الثانية التناقضات في سياسته حيث مبدأه السلم لكن يسعى لاستغلال الخلافات الموجودة بين الدول الأوروبية وتضارب مصالحها.[3]

ونستطيع أن نوجز هذه السياسة في أنه وضع ألمانيا أمام انجلترا ووضع انجلترا أمام روسيا وحاول إبقاء فرنسا في موقف الحياد، ودفع النمسا أمام روسيا وألمانيا ليمنعها من الإنفراد في البلقان، أما سياسته في البلقان فتتلخص بمحاولة المحافظة على التوازن بين البلغاريين والمقدونيين من جهة واليونانيين والصربيين من جهة أخرى، وهذا لمنع اتحادهم ضد السلطنة العثمانية من خلال إثارة الخلاف بينهم بمختلف الوسائل معتمدا في ذلك على العداء السابق الموجود بينهم.

هكذا كانت يقظته لدول البلقان الصغيرة التي أخذتها أوروبا، فكان السلطان يسارع بدهائه لحل ما ربطوه وتفريق ما جمعوه من كلمة وكيد، فالبلغار رغم شدتهم إلا أنهم رضخوا لأمر السلطان عبد الحميد الثاني كما قام باستمالة أمير الجبل الأسود نيقولا فكان كلما طلب هذا الأخير كفالة على استقراض يرسله السلطان له بدون عوض ولا سند.[4]

ضاقت أوروبا ذرعا بسياسة السلطان عبد الحميد وحيطته ويئست من دول البلقان من التمرد على السلطنة، فحولت كيدها بدس الدسائس وتقديم المساعدة لليونان التي بدأت تتحرش بالسلطنة العثمانية للقيام بحرب ضد السلطان عبد الحميد الثاني، وما زاد الأمر صعوبة على السلطان عبد الحميد الثاني في حماية السلطنة هو وصول غلادستون سنة **1880م** لحكم انجلترا منتهجا سياسة عدائية ضد السلطنة، لذا قدر

[1] كان يعلم أن جميع الدول أدارت ظهرها لها وتخلت عن مبدأ حماية السلطنة، فإن الإعتماد عليها كان ضربا من الغباء لذلك رأينا معارضة الدخول مع روسيا في حرب في بداية حكمه...للمزيد أنظر: أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد حياته وأحداث عهده**، ط4، بيوجامعة استنبول تركيا، 2008، ص 173.

[2] لم يكن مسموحا للأسطول البحري ترك أحواضه في القرن الذهبي خوفا من أن توجه مدافعه نحو القصر فلقد كان السلطان مدركا للتوجهات الليبرالية لكثير من خريجي المعاهد العسكرية...للمزيد أنظر: اريك زوركر، المرجع السابق، ص 125.

[3] أوخان محمد علي، المرجع السابق، ص 174.

[4] نفسه، ص 175.

السلطان عبد الحميد أن يستميل ألمانيا[1] التي سعت إلى التقرب إلى السلطنة من خلال إعطاء صلاحية مد خطوط سكة حديد برلين – بغداد – البصرة لها.

تحلى السلطان عبد الحميد الثاني بالصبر وهو يلعب بكل أوراقه في مواجهة الممثل الكبير للإمبريالية الإنجيزية لم يوقع على احتلال الإنجليز لمصر وهو يعلم نواياهم وأن هذا الإعتراف سيكون له معنى آخر هو القبول بتسليم المسلمين للسلطنة الإمبريالية على يدي خليفة المسلمين[2]، حاول تأسيس نظام في المنطقة من خلال بناء علاقات مع الدول المجاورة واستخدام موازين القوى لصالحه بعد خروجه منهزما من الحرب العثمانية الروسية (**1877-1878**)م، ولعل منح امتياز سكة حديد برلين- بغداد- البصرة لألمانيا عام **1899** م تعد نموذجا من التوازن الدقيق الذي كان يحفظه مع الدول الأخرى من ناحية وإذكاء المنافسة والمصالح المتضاربة بين الدول الأوروبية من ناحية أخرى لضمان عدم تكتلها ضد السلطنة.[3]

كان السلطان يرغب في مد خطوط جديدة لربط أجزاء واطراف الدولة العثمانية، فكان لا سبيل أمامه لإنجاز مشاريع السكك الحديدة إلا التلويح بمصالح سياسية لدول يرغب في تقريبها إلى السلطنة العثمانية تكون أقل طمعا وتهديدا على السلطنة للتلويح بها أمام الدول الأخرى فيضرب بذلك عصفورين بحجر واحد[4]، أما خط الحجاز فلم يكن بوسع الخزينة العثمانية آنذاك تمويلها فدعا المسلمين جميعا إلى التبرع نظرا لأهميته في تسهيل حج المسلمين إلى البيت الحرام، هذا خلق موجة حماسية دينية في العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه وهذا ما كان يسعى له عبد الحميد الثاني.

هكذا نرى أن السلطان كان يزن مواقفه بكل دقة وحذر وهذا ما أوردته ابنته في كتابها والدي السلطان عبد الحميد الثاني" مع أنني أوليت إهتماما خاصا بألمانيا، إلا أنني لم أغفل الدول الكبرى الأخرى وحاذرت على الدوام من إغضابها وكنت على الدوام أزن سياستي بميزان دقيق ومع أنني داومت على حفظ الصداقة مع الإمبراطور، إلا أنني لم أهمل أبدا الصداقة لإمبراطور روسيا كلما سمحت لي الفرصة لذلك لأن وضعنا الجغرافي يستوجب ذلك".[5]

3- مشروع الجامعة الإسلامية:

واجه السلطان عبد الحميد الثاني منذ بداية توليه الحكم جملة من الإضطرابات على الصعيد الخارجي من حروب روسية ويونانية وعلى الصعيد الداخلي تمثلت في الأزمة الأرمنية وزيادة نفوذ اليهود الطامحين لبناء

---

[1] بدأ نجم ألمانيا يبزغ وسط أوروبا كأكبر ند ومنافس لإنجلترا...المزيد أنظر: سليمان بن صالح الخراشي، ص 45.

[2] جاسم محمد حسن، المرجع السابق، ص 25.

[3] المباحثات بخصوص امتياز سكة الحديد المقدمة لألمانيا انتهت عام 1899م إلا أن الإمتياز لم يعط للألمان بشكل نهائي إلا في سنة 1902م بعد حسابات دقيقة...للمزيد أنظر ...، اريك زوركر، المرجع السابق، 113.

[4] أورخان محمد علي، المرجع السابق، ص 177.

[5] عائشة عثمان أوغلو، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، ت: صالح سعداوي صالح د ط، دار البشير عمان، الأردن، 1991، ص 211.

دولة يهودية على أرض فلسطين بالإستعانة بالمحافل الماسونية التي انتشرت في السلطنة وأمام هذا الوضع عمد إلى سياسة إسلامية توحد القوى الإسلامية لمجابهة العدو الصليبي، فطرح مشروع الجامعة الإسلامية للإلتفاف حول الخلافة العثمانية وبالتالي إفشال خطط الغرب لفصل العرب عن السلطنة عن طريق دعم الحركات القومية وتغريب السلطنة، استعان بمختلف الوسائل الجدية[1] في البحث عن صيغة توحد كلمة جميع المسلمين في الأرض.[2]

كان يرى أن الإسلام هو الروح التي يمكن أن تلم أشلاء السلطنة التي أخذت في الإنفصال تدريجيا ويذكر في مذكراته قائلا "القوة الوحيدة التي ستجعلنا واقعين على أقدامنا هي الإسلام" وهو مقتنع مدى ارتباط قلوب المسلمين باستنبول، فأراد توظيف هذه السياسة لتعبئة القوى الإسلامية للدفاع عن السلطنة وحماية ما تبقى من العالم الإسلامي بعدما احتلت أوروبا الجزء الأكبر من المغرب العربي واستولت روسيا على القوقاز والإمارات الإسلامية وسط آسيا وأحكمت بريطانيا قبضتها على الهند وأراضي الخليج والجنوب العربي ثم مصر والسودان وبسطت هولندا سيطرتها على اندونيسيا، وبهذا بدا وكأن العالم الإسلامي يتعرض لموجة استعمارية تسعى إلى الإطباق عليه من كل جانب.[3]

هذا ما أيقض فكرة إحياء الوحدة الإسلامية عن طريق إنشاء الجامعة الإسلامية التي تدعو المسلمين إلى الإتحاد والتعاون فيما بينهم لإصلاح أحوالهم والتصدي للإستعمار الأوروبي وإلى ضرورة إحياء الخلافة الإسلامية والإلتفاف حولها بغض النظر عن اختلاف أجناسهم وقومياتهم[4]، ولكي ينجح هذا أخذ السلطان عبد الحميد الثاني يقرب إليه عددا من الشخصيات الإسلامية البارزة من علماء وزعماء كشيخ الإسلام أبي الهدى الصيادي[5] وجمال الدين الأفغاني[6] وغيرهما فأصبحت الأستانة مقصدا لزعماء المسلمين يجاهدون الإستعمار الأوروبي.

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أرسل السلطان عبد الحميد الثاني دعاة الإسلام إلى جميع الأقطار الإسلامية خاصة تلك التي وقعت تحت وطأة الإستعمار (مصر والسودان والمغرب والهند

---

[1] تمثلت في وسائل النقل والإتصالات مع العالم الإسلامي، حيث انتشرت الحركة الصحافية في مصر وتركيا والجزائر والهند فارس وأوساط آسيا وجاوة وإندونيسيا فكانت الصحف تعالج موضوع الإستعمار وأطماع الدول الأوروبية في العالم الإسلامي وهجومهم على ديار الإسلام...للمزيد أنظر: عبد الله ماجد عودة، الخطيب ابراهيم ياسين، **تاريخ العرب الحديث**، الأصلية عمان، الأردن، 1989م، ص 140-141.

[2] أنور الجندي، **العالم الإسلامي والإستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي**، ط2، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، لبنان، 1983،ص 175.

[3] زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010م، ص 380.

[4] مؤتمر برلين سلخ أجزاء كثيرة من الدولة العثمانية ما جعلها دولة ذو أكثرية إسلامية وأقلية مسيحية هذا ما لعب دور مهم في اتباع السياسة الإسلامية المتمثلة في الجامعة الإسلامية...للمزيد أنظر: جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون، **المجتمع الإسلامي المعاصر**، ب د، مطابع الوفاء المنصورة، 1994م، ص 63.

[5] أنظر الملحق رقم 12.

[6] أنظر الملحق رقم12.

وأفغانستان والملايو وغيرها من البلاد الإسلامية) لبث الدعوة للجامعة الإسلامية وإحياء الخلافة الإسلامية، وكان رائد هذه الحركة هو جمال الدين الأفغاني الذي ركز على الإصلاح من منطلق العقلانية حيث يدعو إلى الأخذ بسلاح العقل لتفوق الشرق على الغرب الذي هو سبب تفوق الغرب على الشرق، والمحافظة على بقاء السلطنة العثمانية من خلال إيجاد مشروع لتوحيد ومنع التفرقة بين العرب والأتراك عن طريق نبذ العصبية والقومية.[1]

لاقت الدعوة الإسلامية نجاحا كبيرا وعلى الأخص بين الشعوب المستعمرة أو المهددة بذلك إذ رأى زعماء الشعوب المحتلة[2] أن يستغلوا فكرة الجامعة الإسلامية للإتحاد مع السلطان للتخلص من العدوان الأوروبي، بالمقابل رأى السلطان عبد الحميد الثاني أن يستفيد من ظهور فكرة إنشاء الجامعة الإسلامية للتخلص من مشاكله الداخلية وفي الخارج استثارة الحماس الديني لدى ملايين المسلمين حيث راح يلمح إلى إثارة الجماعات الإسلامية ضد الدول الأوروبية المستعمرة[3]، فقد كانت في نظره هجمة مضادة تستعمل في بقاء السلطنة العثمانية وإزالة أسباب سقوطها، أي إيجاد ما يوازي الإيديولوجيات الهدامة حسب ما يذكر آرنولد توينز "هذا لا يعني إلا هجمة مضادة يقوم بها المسلمون ضد هجمة العالم الغربي التي استهدفت العالم الإسلامي"[4].

عكست الجامعة الإسلامية الوضع الجديد للسلطنة التي أصبحت أكثر آسيوية بالنسبة لجغرافيتها وأكثر إسلامية بالنسبة لمجتمعها نتيجة انفصال جزء كبير من البلقان عن السلطنة، هذا الوضع الجديد عمل عليه السلطان عبد الحميد الثاني فأنشأ مدارس للدعاة التي سرعان ما أثبت خريجوها في أطراف العالم الإسلامي دورهم الفعال في تأييد الشعوب الإسلامية لفكرة توحيد العالم الإسلامي، حيث كان السلطان جادا في البحث عن وسيلة لتوحيد كل المسلمين سياسيا لمواجهة الخطر خاصة الخطر الروسي والإنجليزي المتنافسين على أملاك السلطنة كما أشرنا سابقا.

ومن الوسائل التي عمل بها على التأكيد على فكرة الجامعة الإسلامية هي تعريب السلطنة العثمانية باعتبار أن اللغة العربية لغة الإسلام لكن وكلاء القصر اعترضوا على هذا بحجة زوال العنصر التركي وتهميشه على عكس السلطان رأى أنها وسيلة لزيادة ارتباط الأتراك بالعرب، فعمل على إنشاء مدرسة العشائر العربية[5] في كل من حلب وسوريا وبغداد، البصرة، اليمن، الحجاز، بنغازي، القدس وغيرها من الولايات وأنشأ أيضا

---

[1] المهدي بوعبدلي، **دور جمال الدين الأفغاني في يقظة الشرق ونهضة المسلمين**، "مجلة الأصالة"، ع 44، الجزائر، 1977، ص 37.

[2] من أبرز هم الزعيم المصري الشاب مصطفى كامل تأثر بهذه الدعوة في مستهل جهاده...للمزيد أنظر نفسه، ص38.

[3] زين العابدين شمس الدين، **تاريخ الدولة العثمانية**، د ط، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص 383.

[4] مصطفى أرمغان، المرجع السابق، ص 111.

[5] مدرسة ذات نظام داخلي تتكفل الدولة بكل مصاريف الطلاب فيها لمدة 5 سنوات وعند تخرجهم منها يمكنهم الإلتحاق بالمدارس العسكرية أو أو ملكية...للمزيد أنظر: عيسى الحسن، **الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الإنهيار**، دار الأهلية، عمان، الأردن، 2009، ص 32.

معهد تدريب الوعاظ والمرشدين لإعداد وتكوين دعاة الجامعة الإسلامية وأسس دار العلوم الحميدية في الصين، كما عمل على كسب الشعوب الإسلامية عن طريق الإهتمام بكل مؤسساتها الدينية والعلمية والتبرع لها بالأموال والمنح ورصد المبالغ الطائلة لإصلاح الحرمين وترميم المساجد وزخرفتها والتبرع لإنشاء المساجد في العالم وإصلاح المسجد الحرام بمكة.[1]

ومن هنا أن الجامعة الإسلامية في نظر السلطان عبد الحميد الثاني ذات شقين، شق سياسي يتفادى به الأطماع الأجنبية وتقوية السلطنة وشق ديني يجعل منه خليفة المسلمين وتوحيد المسلمين في كافة ربوع السلطنة ليصبح درعا واقيا من الهجمات الصليبية والأفكار الماسونية[2]، وكان لهذا المشروع صدى نتيجة تناقل الخبر وسائل الإتصال وجواسيس الدول الأوروبية حيث كانت محل جدال واختلاف، فهناك من أيد المشروع منهم أصحاب الإتجاهات الإسلامية نذكر منهم أبو الهدى الصيادي في سوريا ورشيد رضا الذي انقلب موقفه فيما بعد، نجد شكيب أرسلان الذي رأى أنها رابطة العالم الإسلامي وهي كفيلة بإزالة الخلافات بين المسلمين كما وقف في وجه محاولات التشكيك بأهلية العثمانيين للخلافة الإسلامية كونهم ليسوا من أهل البيت.[3]

أيد مشروع الجامعة الإسلامية مجموعة من الصحف نذكر منها مجلة العروة الوثقى التي تأسست عام **1884** وجريدة المؤيد الصادرة عام **1889م** وجريدة اللواء التي ظهرت عام **1889م** وصحيفة الحق الوهراني بالجزائر[4]، أما الفئة المعارضة لفكرة الجامعة الإسلامية نذكر المعارضة الإسلامية المتمثلة في عبد الرحمان الكواكبي وعبد الحميد الزهراوي، أما بالنسبة للصحافة المعارضة نذكر منها صحيفة المقطم الصادر عام **1889م** الداعمة للإنجليز وصحيفة الوطن وصحيفة مصر والمشير، وفئة الكتاب المعارضين كثر من أمثال فرنسيس مراقس الحلبي ورزق الله حسون وعبد الله النديم الذي رفضها كونها فكرة دينية ودعا بدلا منها إلى الجامعة الشرقية[5]، أما فيما فيما يخص المعارضة الأوروبية أحست بحجم الخطورة على مصالحها الحيوية فعملت على اتهام السلطان عبد الحميد الثاني بأنه يدعو إلى التعصب الديني.

حيث عارض كرومر المعتمد البريطاني هذه الفكرة من خلال تحريض الدول الأوروبية للوقوف في وجه هذه الدعوة، كما عارض هانوتو الوزير الفرنسي[6]، ومن هنا اتفقا على خلع السلطان عبد الحميد الثاني، حيث حيث طالبت صحيفة التايمز أن لا يعزل عبد الحميد بل يجب أن تبعد إلى الأبد كل سلالته ويعوض بواحد من

---

[1] عيسى الحسن، المرجع السابق، ص 321.

[2] هشام سوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث (1516–1918) من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 299.

[3] محمد علي الأحمد، **سقوط الخلافة عرب بلاد الشام والدولة العثمانية**، ط1، دار الإسراء، عمان، الاردن، 2006، ص 205-206.

[4] ابراهيم مهدي، **الصراع حول الهوية والإنتماء العربي الإسلامي من خلال الصحافة الجزائرية" جريدة الحق الوهراني نموذجا" (1911–1912)**، "مجلة عصور"، ع 7.6، جامعة وهران، 2005، ص 11.

[5] موفق بني المرجة، المرجع السابق، ص 131.

[6] انظر الملحق رقم12.

أشراف مكة، وأخذ الإنجليز يبثون هذه الفكرة منذ عام **1879** تحضيرا لهذا، هو خلع السلطان عبد الحميد الثاني وفصل العرب عن الأتراك أي القضاء على العثمنة كإيديولوجية جامعة للكيان الإسلامي.[1]

نظرا لأهمية فكرة الجامعة الإسلامية التي تعمل على توحيد المسلمين تحت راية الخلافة العثمانية والتي عمل السلطان عبد الحميد على تبنيها ودعمها بشتى الوسائل، برزت العديد من الموقف رغم أنها لم تكن تعبر عن موقف دول، وإنما تمثلت في أراء وأحكام واتجاهات وشخصيات بارزة في وسط المجتمع، هذه المواقف انقسمت بين مؤيدين ومعارضين وقد عمل كل منهما على إنجاح موقفه، لكن هذا لم يتحقق للموقف المعارض إلا بعد أن نجحو في خلع السلطان عبد الحميد الثاني سنة **1909**م وتولى الإتحاديين السيطرة على السلطنة فعملوا على المناداة بالجامعة الطورانية وإهمال العنصر العربي الذي عمل على الثورة للإنفصال عن السلطنة العثمانية.

وفي ختام هذا المبحث وصلنا إلى:

إن عملية تحديث السلطنة التي دعت إليها الطبقة التقليدية العثمانية فتحت المجال إلى بروز قوى جديدة غربية الفكر، ما لبثت إلى أن تحولت إلى قوة سياسية تدعو إلى التقنين وفق النموذج الغربي وتنحية أحكام الشريعة الإسلامية إدعاءا أنها كانت سبب في الجمود التشريعي وركود السلطنة، هذا كان أكبر تحدي للسلطان عبد الحميد الثاني، في ظل كل الأزمات كان لزاماً عليه الإقرار بالسياسة الإسلامية لبث قوة جديدة للسلطنة وإعادة الإلتفاف حولها بإطلاق مشروع الجامعة الإسلامية، لكن هذا عرقل تحقيق غايات القوى الأجنبية المرجوة من تقسيم تركة الرجل المريض كما سموا السلطنة العثمانية أمام ضعفها.

[1] سيار الجميل، **العرب والأتراك الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص 142.

المبحث الثاني:

السلطنة العثمانية والتيارات المناهضة لها

1908م – 1912م

أولًا: ثورة الاتحاديين

ثانيًا: الحركة القومية التركية

ثالثًا: التيار الفكري اليهودي

كان مفهوم الثورة **Révolution** يعادل الفتنة التي تؤدي إلى الفوضى وإراقة الدماء وقد قيل على الدوام سلطان غشوم خير من فتنة تدوم، لكن بعد الثورة الفرنسية تغير المعنى له دعيت تارة بالإنقلاب وتارة بالإصلاح[1]، هذا التغيير في المعنى تحول لدى العثمانيين عن طريق التيارات الفكرية المناهضة للسلطة العثمانية وسياسة الحميدية خاصة.

تبلورت تلك التيارات الفكرية القومية التركية واليهودية إلى سياسة تبنتها جمعية الاتحاد والترقي في تسيير شؤون السلطة العثمانية بعد خلعها لسلطان عبد الحميد الثاني وتفردها بالسلطة، مما أدى إلى حدوث تشققات داخل السلطنة، أدخلتها إلى عهد جديد بلا هوية.

إذن إلى أي مدى ساهمت التيارات الفكرية في تفكيك مكونات نظام السلطة العثمانية؟

أولا: ثورة الاتحاديين

1-نشأة جمعية الإتحاد والترقي ونشاطها:

حاول السلطان عبد الحميد الثاني كبح نشاط العثمانيين الجدد المنددين بالحكم الدستوري على النهج الغربي من خلال تعليق الدستور والنفي إلى الإيالات في صفة تعيينات مع مراقبة نشاطهم عن طريق نظام الجوسسة، لكن هذا لم يمنع من توقف نشاطهم، بل أخذوا يتكتلون في جمعيات سرية معارضين للسياسة الحميدية، ففي 1889 شكلت جماعة من طلبة المدرسة الطبية والعسكرية في طوب كابي سراي في استنبول بإشراف بعض الأساتذة خريجي المدارس الغربية منظمة ثورية تهدف إلى عزل وتقويض السلطان عبد الحميد الثاني[2].

كانت هذه الجماعة السرية متأثرة بالفكر الأوروبي وخاصة الفرنسي، لدرجة أنهم اختاروا 21 آيار 1889[3] تاريخا لتأسيس هذه الجمعية الموافق للذكرى المئوية لاندلا ع الثورة الفرنسية، هذا التأثير مصدره المدربين العسكريين الذين جلبهم السلطان عبد الحميد الثاني من الدول الأوروبية، وقد حملت في بدايتها اسم الترقي والاتحاد وهي فرع لحزب تركيا الفتاة[4]، وكان على رأس هذا التشكيل السري رجل ماسوني من ألبانيا اسمه

[1] خالد زيادة، **المسلمون والحداثة الأوروبية**، ط 1، رؤية للنشر والتوزيع، 2012، ص 153 – 154.

[2] عصمت برهان الدين عبد القادر، **تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية (1839–1918)**، "مجلة المجتمع العلمي"، مج 48، ج 1، بغداد، 2001، ص 228.

[3] نادية ياسين عبد، **الاتحاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية**، تق: هاشم صالح التكريتي، ط1، مكتبة عدنان، بغداد، 2014، ص 167.

[4] تركيا الفتاة: هي جمعية تأسست في باريس وكان لها فروع في برلين وسلانيك واستنبول، وكانت رئاستها لأحمد رضا بك الذي فتن بأوروبا وبأفكار الثورة الفرنسية، وكان يدعوا إلى تقليد الغرب والإدارة اللامركزية بالسلطنة العثمانية، للمزيد أنظر: جمال عبد الهادي محمد وآخرون، **تاريخ الأمة الواحدة صفحات من تاريخ الدولة العثمانية (1299– 1924)**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر، د.ت، ص 25.

إبراهيم تيمو[1]، اتفق مع عدد من الطلبة للانضمام إلى الجمعية وكان في مقدمتهم إسحاق سكوني وشركس محمد رشيد[2] وعبد الله جودت وغيرهم. وقد ضمت أجناسا مختلفة من مسيحيين يهود وأكثرهم أتراك[3].

باشرت جمعية الإتحاد والترقي أعمالها منذ عام 1891 في جنيف أولا ثم نقلوها إلى باريس، حيث كان هدفهم إعادة العمل بالدستور وإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني وتكوين دولة وفق أفكارهم السياسية الغربية مبنية على الحرية والديموقراطية، لذلك نجد إسحاق سكوبي وعبد الله جودت أصدرا مجلة عثماني في جنيف لمحاربة السلطان وتأليب الرأي العام ضده وكسب مؤيدين لتنظيمهم[4].

استطاعوا اكتساب تأييد واستقطاب عدد كبير من العثمانيين نتيجة المراسلات السرية التي تصل إلى السلطنة عن طريق مكاتب البريد والقنصليات والارساليات الأجنبية في سالونيك[5] وغيرها من المدن القريبة من الدول الغربية، وكانت جميعها تطالب بضرورة الإصلاح، ثم استهدفت المدارس وأخذت تنتشر في صفوف المدارس العليا الإسطنبولية خصة الكلية الحربية والبحرية والطب البيطري بحكم أن التدريس فيها كان باللغة الفرنسية، هذه الأخيرة سهلت عليهم الاستقاء من المفاهيم الغربية والابتعاد عن العلوم الدينية لتعكس هذه المرجعية الفكرية على واقعهم الاجتماعي[6].

بدأت الجمعية بالتغلغل في وحدات الجيش وبين موظفي الدولة من المدنيين وبين الطلبة فبدأوا بأعمال العصيان وارتفعت أصوات الطلبة بشعار "تحيا الدستور ويسقط السلطان"[7]، ثم شرعت في عقد لقاءات أسبوعية لكتابة النظام الداخلي للجمعية وجميع الرسوم وتأسيس فروع لها في مختلف الدول، وتخصيص هيئة إدارية للجمعية يترأسها علي رشدي وشرف الدين مغمومي أمينا لها وبقية أعضائها يعرفون بأرقام سرية، حيث لقب الفرع بالمقام والعضو بالبسط وإبراهيم تيمو حمل العدد 1 على 1، باعتباره رئيسا لجمعية الإتحاد والترقي، وهكذا يتم تسمية بقية الأعضاء، فمثلا العضو الخامس يلقب ب 5 على 7، عذا لضمان سرية عملها[8].

---

[1] أنظر الملحق رقم 12.

[2] أنظر الملحق رقم 12.

[3] من الأسباب التي عرقلت نشاط جمعية الاتحاد والترقي هي تعدد عناصر تكوينها من مختلف الأجناس حتى اللاجئون السياسيون المنفيون خارج البلاد انخرطوا ضمنها، للمزيد أنظر: جورج انطونيوس، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية**، تق: نبيه أمين فارس، تر: ناصر الدين الأسد واحسان عباس، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ص 176.

[4] حسن علي حلاق، **دور اليهود والقوى الليبرالية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (1908– 1909م)**، الدار الجامعية، بيروت، د.ت ص 43-53.

[5] **سالونيك**: من أكبر مدن السلطنة العثمانية، تقع باليونان حاليا وهي مزيج من الأجناس حيث نجد 40 % يهود والبقية أتراك ومقدونيين وألبان، للمزيد أنظر: جرجي زيدان، **الانقلاب العثماني**، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص 9.

[6] نادية ياسين عيسى، المرجع السابق، ص 168.

[7] نفسه، ص 170.

[8] أرنست رامزور، المصدر السابق، ص ص 52-53.

بعد تأسيسها فروعا في العواصم الأوروبية أخذت تأسس فروع لها في الإيالات العثمانية في حاف والقدس، لكن لضمان استمراريتها وخوفا من اكتشاف أمرها تقدر استبدال الموقع بسالونيك معقل يهود الدونمة[1]، وفي عام 1894 قامت بإرسال بعثات طلابية من المدارس الكبية الى باريس من أجل تأسيس فرع يشرف على نشر الجرائد والرسائل، وهنا التقوا بالبعثات الطلابية الحكومية واستطاعوا ضم الكثير منهم الى هذه الخلية، إلاّ أنّه في عام 1879 تم اكتشاف هذه الخلية ونفي أعضائها وفرّ بعضهم مثل أحمد رضا بك إلى باريس ليلتحق بالبقية، وبهذا أصبحت باريس مقرا لهم لإصدار الصحف المناهضة للسلطان عبد الحميد الثاني[2].

حاول السلطان عبد الحميد الثاني استمالة أعضائها بمنحهم مناصب في الحكومة العثمانية والتعامل معهم بمرونة، وهذا ما بين لنا مدى النفوذ والقوة التي وصلت إليها الجمعية نتيجة دعم أوروبي وتمويل يهودي، بحيث كانت تعقد لقاءاتها في المحافل الماسونية[3] ومقر القنصليات الأجنبية، فكان أول اجتماع لهم في المحفل الماسوني الإيطالي، هذا ما صعب على السلطان عبد الحميد الثاني القضاء عليهم أو حتى تقريبهم له، بل كان يتواصل معهم عن طريق الوفد المرسل من قبل اللجنة المركزية السرية للجمعية لغرض قراراتها والضغط على السلطان عبد الحميد الثاني وحتى تهديده.

بلغت الجمعية قوة كبيرة، حيث استطاعت في 24 يوليو 1908 بأن تقوم بانقلاب عسكري وتجبر السلطان على إعلان المشروطية الثانية[4]، وكان لها جانبين؛ الجانب السري هو خلاياها داخل أراضي السلطنة والجانب العلني مصل في خلاياها في أوروبا، لتعلن عن نفسها بعد إعلان الدستور، وصارت المحرك الأساسي لرجال الحكومة العثمانية واتخذت النادي مركزا لها، وكان أكثر من مركز لها بل مصدر الحكم الحقيقي للسلطنة وأخذ الرعايا ينددون بشعاراتها الحرية، مساواة، أخوة، عدالة مكتوبة على شرائط حريرية بلون أبيض وأحمر يعلق على الصدور[5].

حددت جمعية الاتحاد والترقي أهدافها منذ بداية عقدها لأول لقاء في المحفل الماسوني الإيطالي كما ذكرنا سابقا، حيث تمحورت أهدافها في بداية مسارها حول النقاط التالية:

---

[1] **يهود الدونمة**: هم اليهود الذين أبطنوا الكفر وأظهروا الإسلام، كانوا بارعين في المجالات الاقتصادية والاعلامية، كما ساهموا في إحداث الانقلاب ضد السلطان، للمزيد أنظر: محمد علي قطب، **يهود الدونمة**، المطبعة الفنية، القاهرة، د.ت، ص 7.

[2] اسماعيل نوري الدوري وآخرون، **جماعة الاتحاد والترقي في خلع السلطان عبد الحميد الثاني**، "مجلة تكريت" ،

[3] **الماسونية**: منظمة يهودية سرية محكمة التنظيم تهدف الى ضمان سيطرة اليهود على العالم وتدعوا للإلحاد والفساد، وتتستر تحت شعارات كاذبة كالحرية والمساواة والإخاء والإنسانية، للمزيد أنظر: مصطفى بن ناصر أبو حبيب، أثر القوة الخفية الماسونية على المسلمين، د.د.ن، ص 7-8.

[4] **المشروطية الثانية**: بمعنى الحرية الدستورية أو ربط القوانين والمصالح العمومية بقاعدة المشورة وهي المرسوم الذي أصدره السلطان.

[5] اسماعيل نوري الدوري وآخرون، المرجع السابق، ص

- عودة السلطنة العثمانية إلى الحكم الدستوري وفتح مجلس المبعوثان ممثلا لمجموع الأمة وشعارا حيا للحكومة الدستورية[1].
- الحرية الشخصية وحرية معتدلة للمطبوعات وتعديل الضرائب مساواتها[2].
- محاربة الحكم الفردي للسلطان بمشاركتهم للسلطان في الحكم[3].
- إقامة برلمان له منتخبين ممثلين من الشعب وتقويض النظام الذي أقامه السلطان عبد الحميد الثاني واصفين إياه بالاستبداد لهذا سعوا إلى تنحيته من الحكم.
- نشر أفكار القومية التي تدعوا إلى التتريك " جعل اللغة التركية لغة رسمية".
- القيام بإصلاحات عديدة في الولايات دون النظر إلى المصلحة القومية بل مراعاة المصلحة العثمانية باختلاف الأديان والمذاهب.
- عدم الانسلاخ عن الحضارة الشرقية والاستمرار في الأخذ من الحضارة الغربية ودمجها لمواجهة التخلف الذي تعاني منه السلطنة.
- معارضة التدخل الأجنبي المباشر في السلطنة.
- استعمال الدين لمخاطبة الشعب للتأثير فيهم.
- كل المراس تكون تحت إشراف الدولة، وتعليم اللغة التركية في القسم الابتدائي إجباري[4].

من خلال ما تم ذكره سابقا يظهر لنا اختلاف واضح في الأهداف وعدم تطابقها في الوقت الذي تطالب بمراعاة المصلحة العثمانية والحفاظ على الحضارة الشرقية ومعارضة التدخل الأجنبي واستعمال الدين في مخاطبة الرعايا، نجدها تطالب بالأخذ بالنماذج الغربية خاصة الفرنسية وتنديد بشعارات الثورة الفرنسية وهي نفسها التي أدرجت في البروتوكول التاسع من بروتوكولات حكماء صهيون والذي جاءهما فيه " إن الكلمات التحررية لشعارنا الماسوني هي الحرية، المساواة، الإخاء... ستمسك الثورة من قونية، حينئذ نكون قد دمرنا في حقيقة الأمر كل القوى الحاكمة إلا قوتنا"[5].

كما طالبت بنشر ودعم الأفكار القومية الدعامة للتتريك في الوقت الذي كانت تندد بالمصلحة العثمانية، كذلك يكمن الاختلاف في أهدافها في خطابها لرعايا بالشريعة الإسلامية ثم التوجه إلى المؤسسات الحكومية، خاصة القضاء وفصله عن الدين[6].

---

[1] سليمان البستاني، المصدر السابق، ص 216.

[2] نفسه، ص 60- 61.

[3] محمد جمال عبد الهادي وآخرون، المرجع السابق، ص 58.

[4] روحي الخالدي، المصدر السابق، ص 65.

[5] حسن علي الحلاق، **دور اليهود...**، المرجع السابق، ص 53.

[6] إريك زوركر، المرجع السابق، ص 184.

هنا نطرح سؤالين هل جمعية الإتحاد والترقي في بداية مسيرتها كانت تدعو إل العثمنة ثم تغيرت أهدافها إلى الدعوة للتتريك؟ أما أنها كانت بهذا الاختلاف تستميل رعايا السلطنة العثمانية لضمان شعبية كل الأطراف بمختلف توجهاتهم وتخفي أهدافها الحقيقية؟ أما أن هذا الاختلاف سببه اختلاف الاتجاهات الفكرية السياسية لأعضاء الجمعية؟

عند تتبع مسار نشأة ونشاط جمعية الاتحاد والترقي نصل إلى أن سبب الاختلاف هو إخفاء أهدافها الحقيقية خوفا من معارضة الرعايا لأهدافها، وهي تعلم أن الشعب هو القوة المحركة التي تعتمد عليها في تنفيذ بقية أهدافها، كذلك يظهر لنا سبب الاختلاف هو تعدد اتجاهات جمعية الاتحاد والترقي، حيث انقسمت إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: ضم العثمانيين الأتراك الذين يدعون إلى ضرورة توحيد الترك في العالم ولكنهم يضعون للقومية الإسلامية اعتبارا خاصا[1]، وأنهم مسلمون أولا وترك ثانيا[2]. ويقول أصحاب هذا الاتجاه بأنّ العثمانيين وإن كانوا من الترك أصلا فقد اختلط دمهم بكافة القوميات ومنذ قرون طويلة، حيث يدعون كل من يخالفهم الرأي إلى مراجعة التاريخ من تاريخ آل طولون بمصر إلى تاريخ السلاجقة وآل زنكي والأتابكي إلى تاريخ السلطنة العثمانية، وضم هذا الاتجاه مجموعة من الأدباء الأتراك أمثال عبد الحق حاصر بك الملقب بالأديب الأعظم وسليمان نظيف وأخوه فائق علي وجناب شهاب الدين والشاعر محمد عاكف وأنور باشا[3].

الاتجاه الثاني: ضم من يزعمون أن الترك من أقدم الأمم وأسبقها إلى الحضارة وأنّهم متجانسين مع الجنس المغولي[4]، وعليهم أن يندمجوا مع هذا الأخير كجنس واحدا كما كانوا[5]، كان هذا الاتجاه يدعم أفكار الحركة التركية الطورانية كما كان شعارهم عدم التدين فهم من معارضي مشروع الجامعة الإسلامية كما ذكرنا آنفا، دعوا إلى إحياء عقائد الترك الوثنية، ومن أشهر دعاة هذا الاتجاه ضياء كوكب ألب واحمد فايق وجمال باشا وغيرهم.

يدعي أصحاب هذا الاتجاه بالطورانيين وهم يخالفون نظريات الاتجاه الأول، حيث يسعون إلى بث الشعور العرقي القومي بدل الشعور الإسلامي، ويستشهد أصحاب هذا الاتجاه في التاريخ بكل من جنكيز خان وتيمورلنك، كانوا يسعون إلى تلخيص التراث العثماني من كل ما له علاقة بالإسلام عامة وبالعرب والفرس خاصة[6].

---

[1] قيس الجواد العزاوي، المرجع السابق، ص 141.

[2] أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 172.

[3] نفسه، ص 173.

[4] **المغول**: أطلق عليه الجنس الأورالتيكي وكان موطنهم الأول مرتفعات آسيا الوسطى كونهم ينحدرون من أصل تتوجسي إيراني، ينحدرون منهم الصينيون واليابانيون، للمزيد أنظر: محمد سهيل طقوش، **تاريخ العظام والإيلخانيين**، ك1، دار النفائس، بيروت، ص 22- 23.

[5] قيس الجواد العزاوي، المرجع نفسه، ص 142.

[6] مصطفى الشهابي، **القومية العربية تاريخها وقوامها ومراميها**، ط2، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1961، ص 64.

زيادة على ما سبق؛ نشطت جمعية الاتحاد والترقي باتجاهيها داخل وخارج السلطنة العثمانية، ولم يقتصر نشاطها على مجال معين بل شمل بداية المجال الفكري الثقافي مستخدمة عدة وسائل إعلامية أهمها الصحف والمدارس، كما نشطت على الميدان العسكري ثم انتقل نشاطها تدريجيا إلى المجال السياسي.

أما في المجال الفكري؛ فقد استخدمت جمعية الاتحاد والترقي الصحف وسيلة لنشر أفكارها على المستويين الداخلي والخارجي، ولاقت في ذلك دعك أوروبي يهودي كما ذكرنا سابقا، حيث أخذن تصدر صحف وكتابات ومنشورات رغم الرقابة التي فرضها السلطان عبد الحميد الثاني، حيث كانت تطبع في الخارج ثم توزع داخل السلطنة العثمانية على مستوى المدارس[1].

ومن أبرز الصحف التي نشطت عبرها الجمعية نجد صحيفة "مشورة" الصادرة سنة 1895 من طرف أحمد رضا بك، رفعت شعار " النظام والترقي" وجمعت التقويم الوضعي، تطبع بالتركية مع إصدار ملحق لها بالفرنسية[2]، كما أصدرت صحيفة "تركيا الفتاة" المؤسسة من طرف مجموعة من الشبان العثمانيين الجدد منهم أمين أرسلان وخليل غانم، ناطقة باللغتين العربية والفرنسية، ثم أنشأ خليل غانم جديدة الهلال في جنيف، ونجد أيضا جريدة عثمانلي وهي اللسان المركزي للجمعية[3].

كل المنشورات الصادرة عن الصحف المذكورة كانت تصب في فكرة واحدة وهدف واحد هو محاربة السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته التي ارتأوا أنها نموذج من الاستبداد والرجعية، حيث تبنت هذه الفكرة أيضا صحيفة به به روحي التي عالجتها بأسلوب الهزل والكاريكاتير حتى تصل الى كافة الرعايا وكذا ضرب الدين الإسلامي بطريقة غير مباشرة.

تزايد نشاطها في الصحف ولقت صدى منها زاد من نفوذها وشعبيتها لتقوم بتأسيس ثلاث صحف إضافية؛ فالأولى بكردستان بإدارة الزعيم عبد الرحمان بدرخان باللغتين الكردية والتركية وعليها طبع جمعية الاتحاد والترقي والثانية "استقبال" والثالثة "الى الاتحاد العثماني والشعبية الإجرائية"، لكن كانت في الصدارة جريدة انتقام التي غلبت عليها لغة العنف والتطرف التابعة لجمعية الانتقام للشبان العثمانيين برئاسة فخري وتوجيه حلمي طوني[4].

هذا النشاط أخذ يتراجع تدريجيا بعد أن تم نفي واعتقال أعضائها بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد السلطان عبد الحميد الثاني، لكن جريدة "ميزان" الصادرة بمصر أعادت بمنشوراتها الثقة لأعضاء الجمعية لاستئناف نشاطهم، ونجحت في ذلك خاصة في تحفيز من هم في المنفى، ثم شرعت نفس الجريدة في نشر

[1] جلال يحي، **مدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1963، ص 413.

[2] نفسه، ص 414.

[3] نادية ياسين عبد، المرجع السابق، ص 217.

[4] نفسه، ص 228.

شعارات وانتقادات ثقيلة ضد السلطان عبد الحميد الثاني، هذا ما زاد من شعبيتها وانضمام أكبر عدد من المعارضين[1].

أما في المجال العسكري؛ فقد أخذت حركة تركيا الفتاة تتسرب إلى المدارس العسكرية العثمانية مما ساهم في نمو الوعي القومي والثوري بدرجة أولى بين الطلبة، وفي عام 1906 أخذوا يتكتلون في تنظيمات عسكرية سرية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وعرفت باسم الوطن، امتد نشاطها من دمشق إلى يافا والقدس، وكان أغلب أعضائها من الجيش العثماني ببلاد الشام، ثم لضمان استمرارية نشاطها في الجيش نقلوها إلى ميلانيك بحكم سكانها أكثرهم يهود وأتراك مما جعلها تتمتع بتحصين دولي[2].

استهدفوا في ممارسة نشاطهم صفوف الجيش العثماني حنة يزيد نفوذهم وبالتالي ضمان تحقيق أهدافهم، فسعوا إلى استقطاب الضباط من طرف لجنة خاصة كان يرأسها أنور بك ومن بين أعضائها جمال بك وطلعت باشا[3]. وفي عام 1906 بدأ هذا التخطيط يظهر على أرض الواقع، في شكل تمردات وعصيان في أنحاء السلطنة العثمانية وخاصة بين أفراد الجيش العثماني، مما أدى إلى تأزم الأوضاع الداخلية هذا ما زاد من حدة التمردات خاصة بعد تأخر في دفع رواتب الجيش، إضافة إلى الترقية في الرتب العسكرية لم تعد على أساس الكفاءة والمقدرة العسكرية[4] نتيجة السياسة التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني لضمان عدم التمرد، لكن حدث عكس ذلك أدى إلى سخط وسط الجنود والضباط ليقوم السلطان عبد الحميد الثاني بنفيهم إلى اليمين، هذا ما جعلهم ينضمون إلى التمردات علنا، هكذا انتشرت التمردات في الأناضول وما كادت تحل سنة 1907 حتى عمت فوضى وزاد معها وعي نوري وصل إلى الآستانة وأزمير[5].

في ظل هذا التمرد تم التخطيط للانقلاب والتوازن ضد السلطة الحاكمة والسلطان عبد الحميد الثاني خاصة قام أحمد رضا بك بإصدار كتاب بعنوان الواجب والمسؤولية الذي قام فيه بشرح الدور الذي يلعبه الجيش في الدفاع عن الأرض والأمة مركزا على أنهم عصب الدولة لذلك وجب عليهم توجيه الحياة السياسية من أجل التأثير فيها[6].

أما المجال السياسي فقد تمثل في عقدها لقاءات واجتماعات ثم بعد تزايد نفوذها شرعت في عقد مؤتمرات على المستوى الدولي لإصلاح أوضاع السلطنة العثمانية من زاوية نظرهم وإنهاء الاستبداد المنتشر في السلطنة، وقد تمثل هذا النشاط السياسي في مؤتمرين، المؤتمر الأول 1902 المنعقد بتاريخ 04 الى 09 فبراير

[1] روبير مانتران، المرجع السابق، ص 231.

[2] قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 142.

[3] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من القيام إلى الانقلاب على الخلافة**، ط 3، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 530.

[4] مصطفى طوران، **أسرار الانقلاب العثماني**، تر: كمال خوجة، دار الإسلام، بيروت، 1985، ص 266.

[5] مصطفى طوران، المرجع السابق، ص 267.

[6] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين**...، المرجع السابق، ص 231.

بباريس من طرف المعارضين لسياسة عبد الحميد الثاني حيث كان هدفهم من عقد المؤتمر هو اجتماعهم على كلمة واحدة وقرار وحد.

شكل هذا المؤتمر حالة من الفزع والقلق في المركز خاصة بعد الاطلاع على أهدافه المتمثلة في تقسيم السلطنة إلى حكومات مستقلة استقلالا ذاتيا على أساس قومي وعرقي، والاستعانة بالقوى الأوروبية[1] في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم، كما أقروا بخطة للقيام بذلك.

انقسم المدعوين بعد نهاية المؤتمر إلى مجموعتين؛ جمعية محبي الحرية العثمانيين والتي انقلبت فيما بعد إلى الاتحاد والترقي، وانقسم الاتحاديون الى مجموعتين متعارضتين الأولى ليبيرالية لا مركزية، والثانية مركزية سلطوية[2]، ثم في عام **1907** عقدت الجمعية مؤتمره الثاني لمحاولة الاتفاق والشروع في تطبيق أفكارهم على أرض الواقع بعد اندماج كلا الجمعيتين لتصبحا جمعية واحدة تحمل اسم جمعية الاتحاد والترقي العثمانية، كانت تهدف الى إعادة العمل بالدستور الذي وضعه مدحت باشا عام **1876**، دخلت الجمعية بد عقد هذا المؤتمر مرحلة جديدة في قراراتها حيث اتسعت وكسبت تأييد عدد من اليونانيين والبلغار والألبان[3]، واشتركت في نفس السنة مع حزب داشناق ممثل بعض الرعايا المسيحيين العثمانيين، بهدف ضمان القوة الشعبية ولجاج التمرد. اختتم المؤتمر بعد ثلاثة أيام وخرج بالنقاط التالية:

- إجبار السلطان عبد الحميد الثاني على التنازل عن حكم السلطنة.
- تعيير الإدارة القائمة تغيير راديكالي "جذري".
- تأمين جديدة للمشورة.
- العمل بالحكم الدستوري.

مقدونيا مركو للحركة نظرا لبعدها عن المركز وكره الأهالي والجنود لحكم السلطان[4]. **أولا: ثورة الاتحاديين**

1- الإنقلاب الدستوري 1908م.

قام ضباط جماعة الإتحاد والترقي وعلى رأسهم "أنور بك" بطل الانقلاب عام 1908م بتحريض طلاب الجامعة وسائل المدارس للقيام بالمظاهرات لمهاجمين الباب العالي مقر الصدر الأعظم ووزير الخارجية

[1] حاولوا اكتساب تأييد القوى الأوروبية لتوفير لهم الحماية البحرية لهم خوفا من قيام روسيا بمنع انقلابهم، للمزيد أنظر: نادية ياسين عبد، المرجع السابق، ص 242.

[2] زياد أبو غنيمة، **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك**، ط1، دار الفرقان، الأردن، 1983، ص 47.

[3] نادية ياسين عبد، المرجع السابق، ص 286.

[4] سعيد الأفغاني، **سبب خلع السلطان عبد الحميد الثاني**، "مجلة العربي"، ع 169، الكويت1976، ص 102.

وهم ينادون "حرب ايسترز" أي نريد الحرب[1]، حيث أن الوثائق المعاصرة لأحداث **1908م** تؤكد مشاركة اليهود في الثورة "الانقلاب"[2].

أدرك ضباط الجيش العثماني في مقدوين خطرا لمؤامرة الخارجية التي دبرت بين روسيا وانجلترا، أرسلو فريق من الضباط إلى السلطان عبد الحميد تلغرافًا يطالبونه بإعادة دستور **1876م**، حاول السلطان التصدي لهذا التمرد لكنه لم يتمكن منهم لهروب أغلبهم إلى الجبال وفرض حكمهم، شرعوا في إعلان الدستور في أماكن متفرقة من البلاد مع إرسال لعديد من التلغرافات من سالونيك ومناستير وأسكوب وسيريس إلى الصدر الأعظم يهددون فيها بالزحف إلى إذا لم تعلن الحكومة العثمانية إعادة العمل بالدستور، ولكي يتدارك السلطان هذه التمرد حاول امتصاص غضبهم بتعيين سعيد باش المعروف بالفكر التحرري في رئاسة الوزارة كما أحدث تغييرات في الجيش وأرسل لجنة لتقصي الحقائق إلى سالونيك بقيادة ناظم بك لكن أعدم هذا الأخير أطلق عليه النار ليعين مكانه إسماعيل ماهر باشا لصد المتمردين.[3]

اضطر السلطان عبد الحميد الثاني إتخاذ هذه الإجراءات لإيقاف حركة المعارضة، لكن هذه الإجراءات زادت من حدة التمردات، وشرعوا أعضاء جمعية الإتحاد والترقي بدعوة العساكر والقروين إلى الثورة وتحريض المسيحيين معتمدين في ذلك على حرب العصابات كخطة للإيقاع بالحكومة العثمانية، ازداد عدد الثوار وانضم إليهما عدد من قادة البلغار.[4]

بقيت محاولات السلطان عبد الحميد متواصلة في إخماد التمردات بالمقابل الطرف الآخر يزداد قوة وتنظيم وتنسيق بقيادة أحمد نيازي وأنور بك، لدرجة أنهم استطاعوا إقناع ثلاثين فرقة أرسلها السلطان عبد الحميد الثاني لإخماد التمرد، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان تم انضمامهم إلى صفوف الدستوريين.[5]

بتاريخ جويلية **1908م** تحرك المتمردون بعد ضمان دعم القوات العسكرية العثمانية في كل من ولايات سالونيك وكوسوفو وأرضروم باتجاه الأستانة معلنين الثورة، وهنا وصلت الحكومة إلى مرحلة صعبة حيث أنها فقدت أسلوب المواجهة، بسبب انضمام معظم الضباط إلى الإتحاديين والبقية في العاصمة ولا يمكن تجريد هذه الأخيرة من القوات العسكرية.[6]

---

[1] حسان حلاق، **دور اليهود** ...، المرجع السابق ص 122.

[2] تؤكد الوثائق بأن اليهود اشتركوا في ثورة 1908 وقاموا بالمظاهرات ضد السلطات في العاصمة ووصلوا بها إلى قصر يلدز وكان هدفهم إيجاد جو ملائم للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني لسيطرة الإتحاديين على مقاليد الحكم بمساعدة المحافل الماسونية والدونمة... للمزيد انظر... نفسه ص 122.

[3] أرنست رامزور، **المرجع السابق**، ص 147.

[4] أحمد نيازي رسنه، **خواطر نيازي "صحيفة من تاريخ الانقلاب العلماني الكبير"**، تغريب ولي الدين يكن، مطبعة على سكر، مصر، 1909، ص 117 – 118.

[5] محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، ط2، دار النفاس بيروت لبنان، 1983، ص 706.

[6] مصطفى طوران، **أسرار الانقلاب العثماني**، ت كمال خوجة، ط4، دار السلام، بيروت، 1985، ص 53.

زاد خطر الثوار وتحركهم بالمقابل تباطؤ السلطان عبد الحميد الثاني في الاستجابة لمطالبهم، أنشئوا جماعات إرهابية من عصابات البلغار والصرب والألبان وتبنوا فكرة اليهودي محرر صحيفة **Neue freie presse** الذي اقترح الزحف إلى العاصمة "إن اليوم الذي سيحدث هذا سيكون اليوم الأول لحرية الشعب بأكمله... احتفل بهذا العيد وإذا كان السلطان لا يأبه لمطالبنا سنزحف إلى استانبول".[1]

هنا اقتنع السلطان عبد الحميد الثاني بعدم قدرته للتصدي لهم خاصة بعد اتحادهم مع القرى اليهودية وانضمام معظم الفرق العسكرية إلى جانبهم، والاستماع للأطراف يوم 09 جويلية **1908**م بالباب العالي، وفي 10 جويلية **1910**م صدر قرار أن الحكم سيكون مقيدًا في كافة الأقطار والممالك العثمانية، وأن إرادة ... ستصدر بهذا الشأن، بعد فترة قليلة تعالت أصوات المدافع حول استنبول وتعانق القساوسة بالمشايخ واليهود والنصارى بالمسلمين، وأعلنت الحرية بشعاراتها الثلاثة العدالة – المساواة – الإخوة.[2]

في 23 جويلية 1908م اجتمع الناس في المدينة بدعوة من الإتحاديين لإعلان الدستور والحرية، مستغلين هذا الحشد من الناس لإلقاء خطب متباينة اللغة، إذ ألقيت باللغة التركية والإسبانية والفرنسية، ليختتم بهتافات الجميع "فليحيا الوطن، فلتحيا الأمة، فلتحيا الجمعية، فليحيا الشعب، الحرية أو الموت"[3]، كما هتفوا باسم السلطان قائلين "عشت كثيرا يا سلطاننا" بعد أن ألقوا عليهم كلمة السلطان "قررت عقد المجلس دون انتظار لقرار الوكلاء لأني رأيت الأمة رغبة في إعادة تطبيق الدستور، وأقسم لكم أنني لن أعطل العمل بالدستور أبدًا وسأحافظ عليه ما دمت في مقام السلطة".[4]

على إثرها ذكرنا نتوصل إلى نقطة مهمة رغم الضغوطات التي خضع لها السلطان عبد الحميد الثاني والرضوخ للدستوريين، إلا أنه حاول دائما حماية علاقته مع رعاياه، ولعل هي أهم الركائز التي اعتمد عليها في سياسته طوال فترة حكمه وهي من أهم بواطن القوة التي تمتع بها.

أطلق على هذا التمرد العسكري اسم الانقلاب الدستوري، الذي نتج عنه إعلان الدستور وإلغاء الرقابة وأعمال التجسس التي فرضها واتبعها السلطان عبد الحميد الثاني، ولكي يزيلوا الشك الذي كان في نفسهم أن الجيش لازال يساند السلطان قاموا بإلقاء خطاب قائلين "أن الدستور لم يمنحه السلطان من تلقاء نفسه بل انتزع بجهود الجمعية"[5] ثم قام ضابط من الإتحاديين بنزع الشعارات المؤيدة للسلطان.

وعلى إثر نجاح الانقلاب أصبحت السلطة الفعلية في أيدي الاتحاديين عنا جعلهم يحددون الوزراء كما عاد إلى المركز قادة جمعية الاتحاد والترقي من الخارج أمثال رحمي بك وحسين جاهد وجاويد بك وهم في

[1] حسان حلاق، **دور اليهود** ...، المرجع السابق ص 129.

[2] مصطفى طوران، **المصدر السابق**، ص 53 – 54.

[3] حسان حلاق، **المرجع نفسه**، ص 98.

[4] نفسه 99.

[5] أرنست رامزور، **المرجع السابق** ص 150 – 151.

الأساس من يهود الدونمة، وتم استقبال أحمد رضا زعيم الجمعية، وبدأ هؤلاء الإتحاديون في ممارسة ضغط أكثر والتدخل في شؤون الحكومة لدرجة أصدروا قرارات إعدام على رجال الشرطة البيرية والعفو العام للمسجونين دون تمييز وكان من بينهم أحمد الجزار، ودخول يهود دونمة إلى صفوف الجيش العثماني كضباط بزي الجنود، وبدأ بتحضيرهم للقيام بالثورة.[1]

هنا بدأت تظهر للعلن أن الحركة كانت ثورية يهودية أكثر منها تركية[2]، وبدأت تتوالى المصائب على السلطة العثمانية في ظل حكم الاتحاديين، فقد أعلنت بلغاريا في 05 أكتوبر 1908م استقلالها وأعلنت النمسا – المجر في اليوم التالي ضم البوسنة والهرسك، وأعلنت اليونان ضم جزيرة كريت، هكذا أخذت السلطة في عهد الاتحاديين تفقد أراضي أكثر من التي فقدتها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.[3]

أرخت أوروبا يدها على السلطنة العثمانية وتركت سائر أمور السلطنة لحكم جمعية الإتحاد والترقي ورحبت بنظامهم الجديد، هذا ليس حبًا أو دليل ثقة بل لأنها تخدم مصالحهم، لكن هذا ما لم يمنع أن يتم تشكيك في أعضائها خوفًا من أن يميلوا إلى السلطان أو يتخذوا مسارًا آخرًا لا يخدم مصالحهم، خاصة بعد أخذت تزداد شعبيتهم رغم أنها تبنت الأفكار الغربية المضادة للإسلام لكنها في نفس الوقت استغلت الدين في تحقيق غاياتها ويظهر ذلك في طريقة مخاطبتهم لرعايا السلطنة بمناداتهم بالمسلمون وفي نفس الوقت تقوم بتحريضهم ضد السلطان والتهجم عليه، انخدع الكثير من الأتراك حول صدق نوايا الاتحاديين والتي غدت واضحة بسياستها المتآمرة ضد السلطنة العثمانية وعنصريتهم إزاء العرب.[4]

2- الانقلاب الثوري 1909م

بعد نجاح جمعية الاتحاد والترقي في تحقيق أهدافها أصبحت السلطة الحكومية والشعبية بيدها، هذا ما سمح لها بالتدخل في الأحداث الداخلية للسلطنة ومهاجمة السلطان من خلال تحريض الرعايا ضده، أخذت شعاراتها تحدث انقسامات داخل المجتمع العثماني عليه أعضاء الاتحاد والترقي، حيث يقول ابراهيم تيمو "إن هذه الجمعية ليست تلك التي أسستها والتي قمت بالدعاية لها في الخارج".[5]

نشب الصداع بين أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بسبب دخول المصالح الشخصية إلى قائمة أهداف الجمعية، فالبعض استفاد من الثورة الدستورية في تحقيق أهدافه والبعض مال داعمًا لحكم السلطان عبد الحميد الثاني هذا التضارب أدى إلى ظهور فكرة التحزب بينهم بداية من تأسيس حزب خارج جمعية الاتحاد والترقي،

[1] حسان حلاق، **دور اليهود**...، المرجع السابق ص 116.

[2] حسان حلاق، **موقف الدولة العثمانية**...، المرجع السابق، ص 316.

[3] حسين لبيب، **تاريخ المسألة الشرقية**، ب ط، مطبعة الهلال، مصر، 1921م، ص 97.

[4] أرنست رامزور، **المرجع السابق**، ص ص 151 -152.

[5] حسن كلشي، **الوجه الآخر للاتحاد والترقي**، تع. محمد الأرناؤوط، قدسية للطباعة والنشر إربد، 1990م، ص 37.

وثم في 06 فيفري 1909م تأسس الحزب العثماني الحر الديمقراطي [1]ثم تأسس حزب آخر من طرف جماعة من الدستوريين سمي بحزب الأحرار العثماني في 14 سبتمبر 1909م، وهكذا أخذت تتوالى فكرة تأسيس الأحزاب مما زاد من حدة الصراع بينهم، في ظل كل هذا تأسست جمعية الاتحاد المحمدي من طرف مجموعة من المشايخ والعلماء تدعو إلى ضرورة التمسك بالشريعة الإسلامية، هنا تحول الصراع إلى صراع بين الإسلاميين والماسونيين.[2]

إزاء هذه التطورات تحولت العاصمة إلى مركز الصراعات مما شكل هذا خطر على كيان السلطنة العثمانية، إذا اتهمت المعارضة البرلمانية من غير الأتراك جمعية الإتحاد والترقي بفرض الدكتاتورية إثر تهديدها للصحافة التي وجهت انتقادات لها، وأيضًا تأثيرها على الجيش من أجل التخلي عن المثل العليا للنزعة العثمانية لحساب الأتراك وحدهم، وأنهم عاملوا رجال الدين المسلمين بغلظة شديدة وأدخلوا العديد منهم في السجون، وكل هذه التداعيات كانت من تخطيط اليهود والماسون كما كانت انجلترا ومخابراتها العقل المدبر لتفكي الرابط الاجتماعي والتهيئة لإلغاء الخلافة العثمانية ومنع زيادة نفوذ جمعية الاتحاد والترقي.[3]

كان هذا بداية لإشعال الفتنة خاصة بعد أن أصدرت حكومة الاتحاديين قرار ينص على التجنيد الإجباري لطلبة المدارس الشرعية بعد أن كانوا معفيين منه، مما أدى بهؤلاء إلى التمرد على الاتحاديين والانضمام إلى صفوف المعارضة، هنا كانت الشعلة الأولى لبداية ثورة 31 مارس 1909م من ثكنة طاش قشلة وسط العاصمة استنبول.[4]

بدأت المأساة يوم الجمعة في الثاني عشر مارس 1909م كما يذكر مصطفى طوران الذي كان شاهدًا على الأحداث قائلا: "حضرنا الاستعراض في يلدز، وعدنا إلى ثكناتنا في طاش قشلة فوجدنا في كل مهجع شيخا ذو لحية وعمامة، رأيناهم يلقون دروس الوعظ بين الجنود ولم يشتركوا في الاستعراض، وعلمنا أن قيادة القوات الخاصة التي طلبت منهم هذه الدروس الدينية، وسألنا بعض المشايخ فقالوا: بأن موظفين حكوميين قدموا إلى مدارسهم فأعطوا لكل واحد منهم سلفة مقدارها ليرة ونصف وسيقومون بإلقاء هذه الدروس في ثكنتي طاش قشلة وبك أوغلى"[5] هنا طرح مصطفى طوران تساؤل ألم يعلم قادة هذه الثكنة بهذا الأمر، المشايخ يدخلون ويخرجون دون علم... إن الموضوع ينبأ بالتخطيط لمؤامرة، إنها تغذية الفتنة.[6]

---

[1] هو أول حزب ديمقراطي يقوم داخل السلطنة برئاسة ابراهيم تيمو وعبد الله جودت نائبا له... للمزيد انظر نفسه 38 -39.

[2] سيد محمد السيد، **دراسات في التاريخ العثماني**، ط1، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1996م، ص 229.

[3] محمد طقوش، **المرجع السابق**، ص 539.

[4] مصطفى طوران، **المصدر السابق**، ص 74.

[5] نفسه، ص 75.

[6] نفسه، ص ص 76 – 77.

اجتمعت الفرق يوم 31 مارس 1909م في ساحة الثكنة الاستماع لخطاب الجنرال باشا المزيل بخاتم السلطان وفي أثناء هذا نزع الباشا الطربوش ولبس القبعة تشبه الأنورية، استغل هذه الحادثة أحد الضباط المزيفين عمر ناجي الإثارة حفيظة الجنود حيث صعد على عربة عسكرية وبدأ يخاطب الجنود "أيها الجنود اقتربوا مني... ألسنا مسلمين؟ ألم يرسلنا آباؤنا وأمهاتنا لخدمة هذا الدين المبين؟ وما معنى لبس هذه القبعة في الإسلام، معناه أن نخلع عهد الإسلام، أيها الأبطال أجئتم بالحرية كي نصبح كفارًا؟ ألم تكن مهماتكم حماية الحرية وحماية الإسلام الذي هو ديننا"[1]، الجواسيس المنتشرين بين الجنود أخذوا يحرضونهم بتنظيم مسيرة إلى مجلس المبعوثان منددين بشعار حي على السلاح، كما حرضوا شخصيات دينية والدراويش وأئمة المساجد بأن: المشروطية مخالفة للشريعة الإسلامية فالواجب الديني إلغاء الدستور وإعلان الشريعة المحمدية.[2]

انطلق موكب المتظاهرين في نفس اليوم 31 ماري 1909م وكتيبة الرماة الثالثة والرابعة وكتيبة القوات الخاصة السابعة والثامنة والجنود مطلقين نيران رشاشاتهم، متجهين إلى ساحة مسجد آيا صوفيا مطالبين بالشريعة الإسلامية وعزل الصدر الأعظم وناظري الحربية والبحرية وطرد أحمد رضا من رئاسة مجلس المبعوثان وغيره من أعضاء المجلس[3]، حيث امتدت هذه المظاهرة إلى ديار بكر وأرضروم وغيرها من المناطق أصوات الطلقات النارية، ليخرج ناظم باشا وزير العدل من الناقد مخاطبا المتظاهرين "بأبنائي الجنود إنكم مخطئون في ظنكم، الشريعة قائمة لم يمسها أحد سوء" وما انتهى كلامه حتى أطلقوا عليه النار معتقدين أنه أحمد رضا.[4]

اجتمع مجلس المبعوثان وقرروا تشكيل حكومة، وتعيين توفيق باشا صدرًا أعظم وعزل أحمد رضا من رئاسة المجلس وإصدار قرار العفو عن الجنود الذين لم يشتركوا في المظاهرة، وبناءً على مطالب المتظاهرين اتهم المجلس السلطان أنه وراء هذا التمرد من أجل العودة إلى حكمه وسياسته الإسلامية، لكن السلطان عبد الحميد الثاني نفى ذلك وأن ما حدث من تدبير اليهود وأعوانهم الماسون والإنجليز، فقد رسمت خطة عصيان 32 مارس في سالونيك وكانت السفارة الإنجليزية العقل المدبر والممول.[5] إلا أن عند تتبع نشاط الجمعية الاتحاد والترقي خلال الأشهر التي أصبحت السلطة بيدها كانت لها ممارسات بينت استبدالهم في الحكم.[6]

في خضم هذه الأحداث قام اليهود بتشويه مطالب ومساعي المتظاهرين من خلال تحريض المسلمون المتعصبين بقتل الأرمن، بعد أن فسروا مرسوم 15 أفريل 1909م المرسل إلى الحكام العثمانيين الذين ينص على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، بأنه منشور يأمر بذبح الأرمن، كما دبروا فتنة أخرى في الجهاز

[1] مصطفى طوران، **المصدر السابق**، ص 77.

[2] عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ط2، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1986م، ص 1006.

[3] عبد العزيز شناوي، **المرجع السابق**، ص 1006.

[4] مصطفى طوران، **المصدر نفسه**، ص 81.

[5] السلطان عبد الحميد الثاني **المصدر السابق**، ص 137.

[6] روبير مانتران، **المرجع السابق**، ج2، ص 252.

العسكري البحري إذ ادعى الاتحاديون أن قائد البارجة علي قبولي حاول تدمير مقر يلدز لقتل السلطان عبد الحميد الثاني واتخذوها حجة للتخلص منه، نجحت خطتهم وتم طعنه بحراب البنادق.[1]

قررت الجمعية بعد هذه الأحداث إرسال قوات عسكرية أطلق عليها في اللغة التركية حركة أوردسو أي جيش الحركة، من سالونيك إلى استنبول بقيادة محمود شوكت باشا[2] بهدف حماية الدستور وسلامة المبعوثين، وهذا بعد إرسال تلغراف للمركز وآخر للسفارات الأجنبية لتوضيح غايتهم المتمثلة في تثبيت القانون الأساسي ومعاقبة المتمردين المعارضين للحكم الدستوري والاتحاديين معاقبة قانونية وأن في ظل هذا سيسعون إلى عدم المساس بحياة الأجانب وأموالهم وتأمين راحتهم.[3]

وصل جيش الحركة إلى العاصمة في 25 أفريل **1909م** مكون من الأتراك واليهود والبلغار والصرب والأرمن والأروام، هنا قرر السلطان التناول عن الحكم لأخيه محمد رشاد أفندي مؤكدًا أن لا علاقة له بأحداث 32 مارس وأنه لو كان له علاقة لكن وضع هذا العصيان بقياد ضباط من أتباعه حتى يكون هناك التنظيم أكثر بل العكس أمرنا ناظم باشا أن يوقف العصيان، كل هذه الاتهامات لضرب السلطان برعاياه وضمان عدم مهاجمة الرعايا لهم تسهيلا لتحقيق مطالبهم المتمثلة في إسقاط الوزارة الحالية لأنها تشكلت بصفة غير دستورية وإعادة أحمد رضا لرئاسة مجلس المبعوثان والعفو عن العساكر الذين ثاروا في استنبول والسماح لهم بالعودة إلى الثكنات وأن لا يسمح المساس بالدستور.[4]

بمجرد وصولهم إلى استنبول حاصرو قصد يلدز واندفعت عصابات البلغار والجنود بقيادة أنور بك تجاه قصر يلدز عن الخزينة ليقوموا بقتل المصاحب الأول للسلطان بعد رفضه الإفصاح عن مكان الخزينة وتهديد نادر آغا، لكن هذا الأخير دلهم على الخزينة وأنقذ نفسه، ذهبوا قصر يلدز وأعلنوا عن الأحكام العرفية، وأنشأت محاكم استثنائية لمحاكمة الثائرين على جمعية الإتحاد والترقي كما أعلنوا حضر التجوال بعد آذان المغرب وتوقيف حركة المواصلات، وأعدم حوالي **1200** من الموالين للسلطان منهم المشايخ ونفي **1500** من رجال القصر وخدمه وحاشية السلطان إلى اليمن والحجاز.[5]

أصدرت فتوى خلع السلطان عبد الحميد الثاني من طرف الشيخ الإسلام الذي اكتشف أمره فيما بعد أنه ماسونيا لأن الشيخ محمد ضياء رفض إصدار هذه الفتوى [6]، وتم تشكيل لجنة تتكون من زعماء ماسونيين واتفقوا على طرد السلطان من قصر يلدز، هذا ما أحزن السلطان عبد الحميد الثاني عند رأى الوفد

[1] عائشة اوغلى، **المصدر السابق**، ص 232.

[2] انظر الملحق رقم

[3] مصطفى طوران، **المصدر نفسه** ص 88.

[4] نفسه. ص89.

[5] محمد كردعلي، **خطط الشام**، ج3، دار النوادر، دمشق، 1952، ص199.

[6] محمد فريد بك، **المصدر السابق**، ص 710.

ومن بينهم زعماء ماسونيين واعتبرها إهانة لمقام الخلافة، خاصة أن واحد منهم يدعى قرصوا إمانويل الذي قام بطرده السلطان سابقا بتهمة التجسس في القصر أيام ثورة 1958م، وما زاد حزنه وغضبه هو قول أسعد طوباني "عزلتك الأمة" حيث يصف السلطان في مذكراته هذه اللحظة قائلًا "لقد كانوا في غاية السفالة عندما واجهوني بكلمة العزل في الوقت الذي كان لابد منها كلمة الخلع، مسكينة هذه الأمة آه! لو كانت تعلم النتيجة المرة التي تنتظرها"[1].

بعد قرار خلع السلطان عبد الحميد الثاني عين مكانه أخيه الأصغر محمد رشاد والذي تولى الحكم باسم السلطان محمد الخامس(1909م -1918م)[2]، كما أصدر مجلس المبعوثان قرار لإخراج السلطان من القصر وله حرية اصطحاب عائلته وأن سلامته يكفلها الجيش، وفي 28 أفريل 1909م أرسل عائلته من نسائه وأولاده وبعض الخدم والمرافقين إلى سالونيك المركز اليهودي الدولمي، هناك أقام في فيلا **Alatini** ليهودي وعين أخو هذا الأخير حارسا على السلطان عبد الحميد الثاني وتخصيص معاش للسلطان عبد الحميد بقيمة ألف جنيه عثماني شهريًا.[3]

ويذكر السلطان عبد الحميد الثاني في رسالته إلى الشيخ محمود أبو الشامات يقول "إنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب مأساوي المضايقة من رؤساء الاتحاد المعروفين "تركيا الفتاة" على أن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة فلسطين، ورغم إصرارهم لم أقبل بصورة قطعية هذا العرض... أنني لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة، وقد حدث ما حدث"[4].

ويمكن فهم الكثير من هذه الرسالة التي توضح من وراء خلع السلطان عبد الحميد الثاني وسبب خلعه، فالواقع هو وصول الاتحاديين للحكم لكن في الحقيقة هو تمكن اليهود من السلطنة العثمانية في أحداث الانقلاب والخلع 1908م – 1909م ثم حاجة الحكومة للأموال اليهودية والتي كانت السبب الرئيسي المباشر في ازدياد نفوذهم الاقتصادي والسياسي مما دفع بالنشاط الصهيوني في فلسطين خطوات إلى الأمام، هذا ما أفقد العرب ثقتهم في إخلاص جمعية الاتحاد والترقي التي انتظروا منها الحرية والإصلاح والمساواة، وازدادت شكوكهم في زعماء الجمعية لأسباب عديدة أهمها ميلهم ميلا أجنبيًا غربيًا لأقصى الحدود وأنهم الأعضاء الأوائل في المحافل الماسونية التي كانت منتشرة في السلطنة العثمانية.[5]

---

[1] السلطان عبد الحميد الثاني، **المصدر السابق**، ص 101 ص ص -102.

[2] محمد الخامس: هو السلطان 35 للسلاطين الدواة العثمانية، ابن السلطان عبد المجيد الأول، تولى حكم السلطنة بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني، للمزيد انظر : سليمان البستاني ،المرجع السابق،ص25.

[3] حسان حلاق، **المرجع السابق**، ص 142.

[4] انظر للملحق رقم 12.

[5] هاني الهندي، **حول الصهيونية وإسرائيل**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1971م، ص 62.

والواقع أن هذه المخاوف والشكوك التي أبداها العرب نحو تركيا الفتاة أصبحت من صلب السياسة العربية وذلك بعد أن ظهرت القومية التركية الطورانية المتعصبة على حقيقتها وراحت تتحدى العرب في الدين واللغة، كما أنها سعت إلى جعل السيادة والسلطة في السلطنة العثمانية للشعب التركي وتتريك العرب مع العرب مع إبقائهم ضعفاء بالجهل والضغط وذبذبة اللسان، وهذا ما يضفى وجود ترابط بين أهداف الاتحاديين والطورانيين واليهود.

تمكن اليهود من التسرب إلى صفوف الحركة القومية التركية وخاصة الاتحاد والترقي أو تركيا الفتاة وتوجيهها وفقا لمصالحهم وما يخدم مخططاتهم وما يحقق مصالح الدول المرتبطة بها وتحطيم السلطنة العثمانية ثم اقتسامها، فالاتحاد والترقي تبدو من تشكيلها تحالف يهوديا تركيا، فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية أما اليهود فهم العقل المدبر فضلا عن إمدادهم إياها بالأموال والإعلام، هذا ما جعلهم يكتسبون نفوذ داخل تركيا الفتاة وأخذوا يشجعون الاتجاهات القومية التركية، بهذا تمكنت من تأجيج الحركات القومية التي عملت بجد لخدمة المصالح الصهيونية الأوروبية وعلى العثمنة من خلال إسقاط السلطنة العثمانية.

ثانيًا: الحركة القومية التركية

1- أصول الحركة القومية التركية:

إن ميزة السلطنة العثمانية أنها كانت عبارة عن فسيفساء من التجمعات الدينية والمذهبية الإثنية القومية كلها مرتبطة بفكرة الوطنية العثمانية ارتباطًا شديدًا، فلم يكن للأتراك العثمانيين بالثورة الفرنسية المؤيدة لفكرة القومية أخذوا يتبنون هذا الفكر ليحل محل السلطنة العثمانية المحتضرة.[1]

بدأت فكرة القومية عند الأتراك العثمانيين أولا كحركة لغوية وأدبية بتتريك اللغة ثم صارت تظهر في الأبحاث التاريخية بتتريك التاريخ، بعد ذلك انتقلت إلى ميادين الحكم والسياسة بتتريك السلطنة، تزامن ظهورها مع القوميات الأخرى ولم يتسنى لها الظهور قبل ذلك بسبب تعاطي الحكومة مع المجتمع دون تمييز عرقي بين رعاياها بل عملت بنظام الملل كما ذكرنا سابقا.[2]

تغير الوضع وبدأت تظهر تيارات قومية تركية مع بداية حركة التنظيمات والتي اقتصرت في كتابات بعد الأدباء والمفكرين لكنها لم تستطع أن تحدث تيارا مؤثرا في الحياة الفكرية والسياسية، لكن بعد انقلاب الدستوري 1908 إلى إعلان الجمهورية فقد أخذت الفكرة شكل تيارات قوية واضحة فألفوا جمعيات وأسسوا النوادي وأصدروا مجلات.[3]

---

[1] محمد حرب، السلطان عبد الحميد...، **المرجع السابق**، ص 110.

[2] ساطع الحصري، **الأعمال القومية لساطع الحضري**، محاضرات في نشوء فكرة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص95.

[3] نفسه 96 – 97.

لاقت الحركة القومية التركية معارضة من الكتاب والمفكرين باسم الإسلام والبعض الآخر عارضها باسم العثمانية، لأنهم كانوا يعتقدون أن انتشار هذه الفكرة يؤدي إلى تفكك الروابط التي تربط الأقوام العثمانية وتتسبب في القضاء على السلطنة، لكن فكرة القومية التركية تغلبت على كل هذه العقبات إضافة إلى الأحداث التي شهدتها السلطنة وتلقيها الدعم المالي من اليهود، فأخذت تتصاعد تدريجيا خاصة بعد الحركات الإنفصالية عن السلطنة العثمانية التي جعلت العنصر التركي هو العنصر الغالب على السلطنة بحيث لم تبقى سوى الولايات التركية البحتة فأصبحت بذلك السلطنة التركية فعلا بأغلبية.[1]

ومن الجمعيات والمؤسسات الداعية للتتريك هي حركة تركيا الفتاة والتي انبثقت عنها جمعية الإتحاد والترقي التي كانت تدعو إلى العثمنة، لكن مع تحرك الآمال القومية أدى إلى نمو الشعور بالكيان التركي وتأييد فكرة القومية التركية، وما غذى هذا الفكر هو دراسات الأوروبيين المتخصصين في الدراسات التركية لتاريخ الترك القديم ودورهم الحضاري الكبير في آسيا الوسطى ولغاتهم وثقافاتهم في التاريخ [2]، وهذا ما فعله الفرنسيين لما احتلوا مصر سنة 1789م قاموا بدراسات حول التاريخ القديم لمصر وأنهم فراعنة ولهم حضارة، كل هذا خطة لمحاولة فصل الأمة المصرية أو العثمانية بصفة عامة عن التاريخ الإسلامي وهذا يبدأ بفصلهم عن السلطنة العثمانية والتخلص من العثمنة، بالمقابل الأتراك وجدوا من يعتزون بجنسهم وثقافتهم في الوقت الذي قوي فيه الشعور القومي التركي، حيث أخذوا يربطون أنفسهم بحضارات السومريين الطرواديين والحيثيين على حين أن بعضهم الآخر امنوا بوجود جنس طوراني.[3]

ومن الحركات الداعية للقومية التركية والأصل الطوراني نجد الحركة الطورانية الداعية إلى إحياء مجد الأتراك الأوائل وربط الأتراك بتراثهم الحضاري التركي الأصيل وتخليص الفكر التركي من المؤثرات الخارجية التي دخلت عليه ولاسيما الفارسية والعربية، وأصبح الطوارئ من أكثر الألفاظ تداولا عند الأتراك العثمانيين، فبعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909م تحولت الفكرة القومية من كونها مجموعة من الدعوات لبعض الأدباء المثقفين الذين يحلمون بوطن مثالي إلى سياسة ينتهجها أغلب ساسة السلطنة العثمانية.

تلقت هذه الحركة الدعم من الغرب بدافع ضرب مشروع الجامعة الإسلامية من خلال إحياء القوميات لمنع تجمع المسلمين فكريا وسياسيا، لكن رغم ذلك تأخر ظهور الطورانية في استنبول بشكل علني حتى الانقلاب الدستوري 1908م وما ساعدهم على الانتشار هم الاتحاديين الذين اتخاذوا الدعوة للحركة الطورانية دعامة من دعائم سياستهم بعد انتهى إليهم حكم البلاد، كانت هذه الحركة تستمد أسسها من

[1] الجراد، محمد خلف، **تركيا بين الطورانية والعثمانية الجديدة**، "مجلة الفكر السياسي"، مج 17، ع 57، 2016، ص 82.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ب ط، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1998، ص ص 261 – 262.

[3] مجدي عبد المجيد الصافوري، **سقوط الدولة العثمانية وأثره على الدعوة الإسلامية**، ب ط، دار الصحوة، 1980، ص ص 215 – 217.

الإيمان الشعب التركي العثماني إلى أصول طورانية، فأدى هذا إلى الاعتقاد بأن السبيل الأمثل لبعض الجنس التركي هو اتخاذه من جديد بالشعوب التي تمت إليه بصلة القربى من السلالة الطورانية.[1]

أثرت الحركة الطورانية في المجتمع العثماني عن طريق الاتحاديين، فقد دعت إلى تجنيد العناصر التركية، وفي عام 1911م تأسست رسميًا الجمعية الطورانية للإعلام والعلوم وعملت على إحياء الفكر الطوراني الذي كان يحمل في طياته بذور العداء للعرب والإسلام، ومن الحقائق التي أثبتتها الأبحاث التاريخية والوثائق التي نشرف في القرن العشرين أن هذه الحركات القومية الطورانية عنصرية، تقف ورائها الماسونية العالمية وسفارات الدول الأجنبية والأقليات غير الإسلامية والمؤسسات الثقافية التنصيرية التي أنشأتها الدول الاستعمارية ومن أبرزها الجامعة الأمريكية في بيروت، كل هذا الدعم لتمكينها من إلغاء الخلافة العثمانية الجامعة للمسلمين وإبعاد الإسلام من شؤون الحياة.[2]

استغل دعاة الطورانية نفوذهم بأساليب استفزازية من خلال محاربة اللغة العربية وإلغاء حروفها وفرض سياسة التتريك على الشعوب الإسلامية الأخرى كالأكراد والعرب، كما عملت على ترجيح المصلحة التركية وممارسة الحكم على أساس السيادة والجنس للعنصر التركي.[3]

إن هذا النشاط القومي الذي كان في بداية عبارة عن تيار فكري تحول في الربع الأول من القرن العشرين إلى سياسة ممارسة في السلطنة العثمانية تناهض النظم العثمانية، داعية إلى سياسة تتريك الكل حتى القوميات الغير تركية.[4]

2- مجالات سياسة التتريك:

سياسة التتريك هي سياسة مارسها الاتحاديون المتعصبون للعنصرية التركية أثناء تسيير شؤون حكم السلطنة العثمانية، فكما يذكر محمد فاروق الخالدي في كتابه المؤامرة الكبرى في بلاد الشام إنها سياسة طائشة طبقها الاتحاديون في الدولة العثمانية تهدف إلى طبع الدولة كلها بطابع تركي محض.[5]

وقد شملت هذه السياسة عدة مجالات فلم تقتصر على الدعوة إلى تبني... بل شرعت في تطبيقها على مستوى كل المجالات بداية من الدستور، فبعد إعلان هذا الأخير سنة 1908م كتب الكاتب التركي حسين جاهد في جريدته طنين قائلا: "إن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة العثمانية

[1] الجراد، محمد خلف، **المرجع السابق**، ص 83 – 84.

[2] مجدي عبد المجيد الصافوري، **المرجع السابق**، ص 220 – 221.

[3] علي شعيب، **كمال أتاتورك، ط 1**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992م، ص 28 – 29.

[4] ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة (1798م – 1939م)**، ص 47.

[5] محمد فاروق الخالدي: **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام**، ط 1، دار الراوي، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 98.

وإن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سياسية بصفتهم فاتحين، فلا مجال إذا للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى وأن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي إلا دستورا تركيا".[1]

ظهرت البوادر الأولى لسياسة التتريك في المجال الفكري العلمي، حيث استهدفت المدارس من خلال تلقين مبادئ سياسة التتريك للمتعلمين في مختلف المدارس الابتدائية والثانوية بمختلف تخصصاتها، كما طلبت من الحكومة العثمانية تخصيص ميزانية لترجمة الكتب الأجنبية بما فيها العربية إلى اللغة التركية وإدراج طريقة لإصلاح إملاء اللغة التركية.[2]

كما قاموا أصحاب هذه السياسة بالدعاية للعدول عن استعمال المفاهيم والتراكيب العربية والفارسية والدعوة بالمقابل إلى تتريك القواميس والدواوين العربية والفارسية، كما ... مشروع للبحث عن كلمات تركية أصيلة لإحلالها مكان الكلمات العربية والفارسية المستعملة في الكتابات الأدبية والعلمية.[3]

وصلت هذه السياسة تتريك كل ما له علاقة بالعلم والعلوم والفكر حيث أسست في ديسمبر 1908م أول نادي تركي بالأستانة لغاية أدبية وعلمية خدمة للقومية التركية الطورانية، اشترك فيه علماء مستشرقون تنجز على مستواه بحوث على كل ما يتعلق بالشعب التركي لغة وتاريخًا وحضارةً وأدبا وحياة اجتماعية وجغرافية تركيا القديمة.[4]

بعد فترة نضجت تلك البحوث وأخذت تنشر كمقالات ومحاضرات أثرت بشكل كبير على المجتمع العثماني خاصة الشباب التركي، تحولت تلك البحوث بعد فترة إلى كتب مرجعية ونظريات في إعداد المناهج التعليمية وتسيير شؤون السلطنة العثمانية، ولعل أخطر البحوث التي حولت إلى كتب هو كتاب قوم جديد للمؤلف عبد الله أفندي الذي عينته جمعية الاتحاد والترقي مدرسا في جامع آيا صوفيا، حيث يذكر في كتابه عدم جواز العمل بأركان الإسلام واعتبرها دين قدماء المسلمين وأحل محلها أركانًا جديدة تمثلت في العقل وكلمة الشهادة والأخلاق الحسنة الجهاد كما كفر كل من لم يحارب تحت إمرة أنور ورجال الجمعية.[5]

تألفت الكتب القومية لتدريس بها الجيل الصاعد التاريخ الطوراني وإقناع أن الشعب التركي أعظم شعب لسيادة العالم، انعكس هذا فيما بعد وظهرت نتائجه فب صفوف المدارس العليا لاسيما المدرسة الحربية خاصة بعد أن استبدلت كتب التاريخ العثماني بكتب تاريخ تيمورلنك وهولاكو وجنكيز خان وغيرهم.[6]

---

[1] علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الجديد من 1876م إلى عام 1914م**، ج 3، بغداد، 1972، ص 201.

[2] زعيمة سليمان الباروني، **صفحات خالدة من الجهاد**، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، 1964، ص 106.

[3] موفق بني مرجة، **المرجع السابق**، ص 197.

[4] قيس الجواد العزاوي، **المرجع السابق**، ص 140.

[5] محمد رشيد رضا، **دين الاتحاديين الجدد الذين يدعون الترك إليه**، "مجلة المنار"، مصر، ع 19، ج 3، 1916، ص 161.

[6] قيس جواد العزاوي، **المرجع السابق**، ص 146.

لم يكتفي الطورانيون بنشر سياستهم التتريكية في المدارس والميادين العلمية والعملية بل سعت إلى تتريك سياسة السلطنة العثمانية عن طريق استغلال شعبية ونفوذ جمعية الاتحاد والترقي، كانت البداية من محاولة إبعاد كل من هو غير تركي من الحكومة خاصة المسلمين غير الأتراك، هذا ما دفع هؤلاء الآخرين إلى تأسيس هيئة الاتحاد المحمدي التي تم التطرق إليها سابقا، لكن هذا لم يمنع الاتحاديين من تنفيذ سياستهم عن طريق تتريك مجلس المبعوثان بالفوز التركي بأكثرية المقاعد.[1]

استخدم الإتحاديون كل نفوذهم السياسي في تطبيق سياسة التتريك، حيث تمسكوا في حكمهم بالنظام المركزي المستبد القائم على سيادة العنصر التريك، الأمر الذي أقلق بقية الأقليات بما فيهم العرب الذين طالبوا من جمعية الاتحاد والترقي القيام بإصلاح إداري في ظل نظام لا مركزي تتعاون فيه كل العناصر لحماية استمرار السلطنة العثمانية، لكن بالمقابل الاتحاديون فرضوا سياسة التتريك بنظام مركزي بكل طرق العنف والتعسف إضافة إلى التعصب القومي الطوراني.[2]

وعند تتبع مسار سياسة التتريك نجد أنها مرت بمراحل بداية من كونها فكرة إلى قضية إلى منهج مشرع على الأتراك العثمانيين العمل به لضمان سيادتهم، حيث دعا رجال جمعية الاتحاد والترقي في بادئ الأمر إلى الجامعة العثمانية عقب توليهم لاستمالة رعايا العثمانيين، فقد وجهوا ندا إلى العثمانيين إلى الانضواء تحت الراية العثمانية باعتبار أن كل الرعايا متساويين في الحقوق والواجبات الوطنية متحدين في الجامعة العثمانية، لكن هذا رفضته قوميات التابعة للسلطنة العثمانية واعتبرت أن انخراطها ضمن هذه الجامعة يعني التخلي عن قوميتها الأصلية خاصة الرعايا غير المسلمين.[3]

تخلى أعضاء الجمعية عن فكرة الجامعة العثمانية الأمر الذي أجج الاضطرابات القومية[4]، حيث يقول يقول محمد رشيد رضا "رأى الاتحاديون عقب الانقلاب بإظهار الرغبة في الوحدة العثمانية وكراهة العصبية، فحمدنا ذلك... لكن .... أن نزعوا ثوب الرياء الشفاف بعد أن استقرت سلطتهم فنبذوا الجنسية العثمانية وراء ظهورهم ونهضوا بالجنسية التركية بغلو وإسراف وعجلة".[5]

أثناء ممارسة الإتحاديين لسياسة التتريك عمدوا إلى القضاء على العثمنة بالاستعانة بالجماعة الطورانية التي استهدفت ضم كل أتراك آسيا في دولة واحدة، وضمان استمرارية الدعم التركي لجمعية الاتحاد والترقي بمحاولة إقناعهم أن بقاء السلطنة العثمانية لن يتحقق إلا بقيام أمة واحدة هي الأمة التركية.[6]

---

[1] سليمان بن صالح الخراشي، **المرجع السابق**، ص 55 – 56.

[2] سليمان بن صالح الخراشي، **المرجع السابق**، ص 57 – 60.

[3] محمد زغروت، **دور يهود الدونمة في إسقاط الخلافة العثمانية**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1991، ص 648.

[4] **نفسه**، ص 648.

[5] محمد رشيد رضا، **سعي الصاحب المنار للتأليف بين العرب والترك**، ج 2، مجلة المنار، المصدر السابق، 1916، ص 76.

[6] قيس جواد العزاوي، **المرجع السابق**، ص 142 – 143.

3- أثر سياسة التتريك على السلطنة العثمانية

يقر المؤرخون أن الحركة القومية التركية كان لها صدًا واسعًا لأنها كانت مبكرة في ظهورها عن بقية الحركات القومية، هذا ما جعلها تأثر بشكل مباشر وغير مباشر في مجرى واتجاهات الحركات القومية في بقية أنحاء السلطنة العثمانية [1]، حيث يرى الدكتور قيس العزاوي "أن التأسيس النظري للفكر القومي التركي كان قد بدأ قبل ذلك بكثير وبالتالي فإن الجهود أثمرت في التنقيب عن أركان هذا التأسيس وأعلامه ودوافعه إلى حقائق في غاية الأهمية نتج عن تصنيفها وجمعها رأي تدعمه الوثائق... أن الفكر القومي التركي عمل من اعمال الأنثولوجيين الغربيين واليهود".[2]

لعب اليهود دور فعال في دعم الحركة الطورانية وسياسة التتريك، إذ أنهم كانوا يضعون خطط للبحث عن الجذور الحقيقية للقومية التركية بهدف فصلها عن تراثها وعقيدتها الإسلامية، والدليل على ذلك ما قام به اليهودي المجري أرمينوس فامبري الذي تنكر بلباس دوريش تركي، طاف في أرجاء آسيا الوسطى ليخرج من رحلته بكتاب "رحلة درويش شاب في آسيا الوسطى" عبر من خلاله على ضرورة قيام الإتحاد القومي التركي الذي يماه Pan – Turkism ويمتد من بحر إيجه حتى حدود الصين.[3]

أيدت بريطانيا ما ورد في الكتاب حفاظا على مصالحها في المنطقة، وتآمرت مع اليهود على السلطنة العثمانية، حيث يتضح من أفكار فامبري المؤثرة على العناصر التركية الطورانية أنه يضع الإسلام كسبب رئيسي والعائق أساسي أمام وحدة الأتراك، ومن آرائه أن الإسلام ينافي الوطنية، كما طالب الأتراك بالتخلي عن الإسلام لأنه ينزع عنهم الشخصية القومية.

كل هذا أحدث انقسامات داخل المجتمع العثماني وبين العرق الواحد مما أدى إلى إضعاف السلطنة العثمانية، عم الحقد والبغضاء بين العثمانيين بمختلف طوائفهم وعرقياتهم مما أدى إلى توتر الوضع والتأثير على العلاقة بين الحاكم ورعاياه، فلقد لعبت عدة عوامل دورا أساسيًا في الحركة القومية التركية الطورانية في مقدمتها الحملات الأوروبية على الأقطار العثمانية، كلما ازدادت هذه الحملات ازداد الترك حبًا لوطنهم وتفانيًا في سبيله ودفاعًا عنه وحرصًا على مستقبله، وبالتالي زيادة الوعي القومي.[4]

أثرت الحركة الطورانية بسياستها على السلطنة العثمانية، حيث بثت روح قومية تركية مستقلة عن الدين الإسلامي وجعل التركي العثماني تركي أولًا ومسلمًا ثانيًا، لدرجة نجد ضياء باشا أحد أكبر الداعين

---

[1] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والمشرق العربي (1514 – 1914)**، دار الأنجو المصرية، القاهرة، 1963، ص 247.

[2] قيس جواد العزاوي، **المرجع السابق**، ص 127.

[3] **نفسه**، ص 129 – 130.

[4] السلطان عبد الحميد الثاني، **المصدر السابق**، ص 99.

للقومية والحركة الطورانية يصرح قائلا "الذين يبغون اللغة العربية فليذهبوا إلى بلاد العرب، والذين يبغون اللغة الفارسية فليرحلوا إلى إيران... نحن أتراك ينبغي أن يكون لنا لغة تركية".[1]

لم يكن تأثير الحركة الطورانية على السلطنة العثمانية كبيرا لولا لم تكن تعيش ضعف وتدهور اقتصادي وهزائم متتالية في البلقان، هذا الوضع لم تستغله الحركة القومية التركية بل حتى اليهود وروسيا وإنجلترا، حيث عملوا على تشجيع باحثين من أصل يهودي من أجل إحداث شرخ داخل السلطنة العثمانية وتنقيتها للوصول إلى غاياتهم وهي لإقامة الوطن اليهودي في فلسطين.[2]

في المقابل لعبت الطورانية التركية دور في نمو القومي العربي وبروز حركة قومية عربية في الإيالات العثمانية لمواجهة الحركة القومية التركية، من خلال تأسيس الجمعيات العلمية والأدبية في بلاد الشام، أشهرها جمعية القس عالي سمث في بيروت عام 1896م بجهود المبشرين الأمريكيين، التي تسعى إلى نشر الوعي الاجتماعي في أوساط الشباب العربي من خلال اتصالهم بالثقافة الغربية.[3]

ويظهر هنا أثر الحركة القومية التركية الطورانية وحتى القومية العربية في إحداث شرخ في العلاقة العربية التركية وبالتالي نجاح خطة الماسونيين، تنبهوا بعض الزعماء لخطر الدعوة القومية لما لها من أهداف خطيرة كالزعيم المصري مصطفى كمال، وجمال الدين الأفغاني وتلميذه الشيخ عبده.[4]

كما أثرت كتابات القومين الأتراك منهم ضياء كوك ألب على مجمل توجهات وسياسات قادة الاتحاد والترقي في الفترة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) واشتراك السلطنة العثمانية فيها، حيث تم نشر سلسلة مقالات بين 1913 – 1914 توضح أسس النظرية القومية، نذكر منها نظرية ضياء كوك ألب حول القومية "إن الأمة التي يسود فيها الشعور القومي لا يستطيع حكمها إلا من يتمتعون بهذا الشعور"[5] ولنجاح هذه النظريات القومية التركية اشترطت الأحكام التالية:

- إبعاد كل من يحمل المفهوم العثماني أو يؤيد العثمنة من الإدارة.
- تمثيل المجتمع قوميين يعرفون أنهم ترك ويفتخرون بذلك.
- حصر رجال السياسة فيمن يقبلون بسياسة الاتحاديين الشبان.
- الدعوة إلى تفحص الجوهر الأصلي من دماء ووجدان.[6]

---

[1] محمود ثابت الشاذلي، **المسألة الشرقية** ط 1، مكتبة وهبة القاهرة، 1989، ص 168 – 169.

[2] **نفسه**، ص 169.

[3] محمد عزة دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة**، المصدر السابق، ص 91.

[4] بان غانم أحمد الصائغ، **دور الحركات القومية في انهيار الدولة العثمانية الوطن العربي نموذجًا**، مجلة التربية والعلم، المجلد 13، ع 2، 2006، ص6.

[5] Berand Marius, **Turquie d'europe et d'asie de salonique à Herusalem**, paris, 1899, P80

[6] Berand Marius, Op. cit. P 80.

من خلال هذا نلاحظ أن التتريك حارب العثمنة، لكن المحير في الأمر أن ضياء كوك ألب نفى ذلك قائلا "إن تيار التتريك أقوى مؤيد لتيار العثمنة في الحقيقة... لكن كما يحدث في كل تيار جديد هناك بعض المغالين من الشبان الذين يُكونون سببا للتغييرات الخاطئة فالتتريك ركيزة حقيقية للإسلامية والعثمنة تجاه التحرر الفكر القومي والمحلي" [1]كما اكد أن تيار التتريك لا يتعارض مع العقيدة الإسلامية، فالتتريك هو الأصل والنسب أما الإسلام هو الدين الجامع.

هذه النظرية صحيحة قولا لكن بتتبع مسار تطبيق سياسة التتريك والتغيرات التي أجريت على الدستور نجد أنها عملت على فصل الدين عن الدولة، وهذا ما عارضه التيار الإسلامي بالرغم من أن حرب البلقان زرعت بين الجنود شعور ديني "الجهاد" إلا أن تأثير القومية بدا واضحا في المجال العسكري والسياسي، فلأول مرة استخدمت مصطلحات الحكومة التركية والجيش التركي وخاقان الترك، هذا ما اعتبره الرعايا المسلمين الغير أتراك تهميش وعارضوا إقامة نظام قومي مثل ما عارضوا النظام الليبرالي الديمقراطي، كون أن كلاهما يتعارض مع الشريعة الإسلامية.[2]

ثالثًا: التيار الفكري اليهودي

1- يهود السلطنة العثمانية:

عاملت السلطنة العثمانية أهل الذمة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث منحتهم كافة حقوقهم لإقامة شعائرهم، إلى جانب منحهم امتيازات تمثلت في حرية العمل والسفر والإقامة وكذا شراء الأراضي والحصانة القانونية، هذه الأخيرة أثرت بنسبة كبيرة حيث جعلتهم لا يخضعون لسلطة الدولة، مما جعلهم يشكلون حكومة داخل الحكومة العثمانية.[3]

كان لليهود مكانة دينية رسمية في السلطنة العثمانية وطبقا لهذه المكانة عمل اليهود في كل الفروع التجارة الصناعة والعلم، ووصلوا إلى مراكز مرموقة في الدولة وتمتعوا باستقلالهم الذاتي والإداري والطائفي الذي لم يتمتعوا به في دول أخرى.[4]

لم يندمج اليهود داخل المجتمع العثماني بالرغم من التسامح العثماني، حيث تكتلوا في أحياء معينة وعاشوا حياة انعزالية مغلقة حتى يستطيعوا الحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم، فكونوا ما يعرف بالأحياء اليهودية

[1] بان غانم أحمد الصائغ، المرجع السابق،ص92 .

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **المرجع السابق**، ص 189.

[3] خيرة قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق وصده 1908م – 1918م**، مركز الأبحاث بيروت، 1973م، ص 19.

[4] Stanford. T.shaw and Ezel Kural shaw: **History of the ottoman empire and modern turkey**, Cambridge university press. 1977. Vol 2, P 264 – 265.

يعيشون فيها ويمارسون طقوسهم، وهكذا تدريجيا أخذت مسارًا في الحكومة العثمانية لعب دور كبير في القضاء على السلطنة العثمانية.[1]

تحصل يهود الدونمة على دعم الشركات اليهودية الأوروبية الأمريكية مما أدى إلى زيادة نفوذهم في الاقتصاد وسوق المال والتجارة، كما تحصلوا على حق تأسيس مدارس خاصة بهم، وتؤكد الموسوعة اليهودية أن عبد الحميد الثاني أول سلطان يمنح اليهود المساواة أمام القانون مع رعاياه المسلمين.[2]

بعد فترة بدأ مفكرو حاخامات اليهود في اللجوء إلى الكتب والنصوص الدينية القديمة في ديانتهم، يستلهمون منها فكرة خلاصهم فتملكهم تلك الفترة شعور الاستقلال متخذين الدين ستار النجاح دعوتهم وإثبات كيانهم، حيث توقفوا عن الدعاء للسلطان العثماني في الكنيسة وأخذوا يتطلعون إلى العودة إلى أرض الميعاد "فلسطين" بعد دعوة سباتاي وفي الذي أعلن عن نفسه المسيح المنتظر[3]، أخذ يزداد أمل اليهود في اقتراب بناء وطن يهودي في فلسطين وتعالت هتافات اليهود بزعيمهم مرددي "عاش السلطان زفي الملك المسيح"[4]،، جاءت إليه الوفود اليهودية من اليونان، ألمانيا، صوفيا، لتقلد التاج، "ملك الملوك" ثم قام بتقسيم العالم إلى ثمانية وثلاثين جزءا وعين لكل منها ملكا اعتقادا منه أنه سيحكم العالم كله.[5]

عارض هذه الدعوة حاخامات اليهود والتغيرات التي أدخلها على الشريعة اليهودية، تسبب في إحداث فوصى بين الشعب اليهودي، وفي ظل كل هذه الأحداث لم تتدخل السلطنة العثمانية في كل ما يجري وما صدر من سباتاي زفي وهذا ما يؤكد على مدى الاستقلالية التي تمتعوا بها في حرية المعتقد، هذا ما جعل سباتاي ينتقل في أرجاء السلطنة العثمانية بكل أريحية ناشرًا لدعوته، حيث تنقل من أزمير إلى رودس ثم إلى طرابلس الشرق ثم إلى مصر هناك تعرف على زعيم الجالية اليهودية رفائيل يوسف جلبي الذي كان يأوي عشرات اليهود، ثم توجه سباتاي إلى فلسطين متمركزا في القدس ولم يكن تنقله بين هذه المناطق زيارة فقط بل كان أثناء رحلته يبعث في نفوس اليهود ضرورة الإتحاد لإنشاء وطن قومي والاستقلال عن السلطنة العثمانية.

أخذ سباتاي يرسل رسائل لليهود المنتشرين في كل بقاع العالم مبشرًا لهم بأنه سيقوم بثأر لليهود من كل أعدائهم وأنهم سوف يحكمون العالم من دولتهم التي ستنشأ قريبًا، هذا ما أدى باليهود إلى الاندفاع وتهديد خصومهم وخصوصًا من المسيحيين بعد تصديقهم لإدعاءات سباتاي، البعض منهم توقف عن العمل وتهيأ للذهاب لفلسطين فحسب ما ذكر جاليو توفسكي الذي كان معاصرًا لهذه الأحداث في كتابه المسيح الحق قائلًا "لقد ترك اليهود بيوتهم وأموالهم ورفضوا أن يقوموا بأي عمل".

---

[1] Stanford. J. Shaw,op cit. pp, 268.

[2] هدى درويش، **حقيقة يهود الدونمة في تركيا**، وثائق جديدة، ط 1، معهد الدراسات الآسيوية، جامعة الزقايق، 2003، ص 33.

[3] Stanford. J. Shaw,op cit. pp

[4] Ibid,p,133

[5] سنان صادق جواد، **يهود الدونمة نشأتهم وأثرهم في الدولة العثمانية حتى عام** 1909، مجلة ديالي، 55، 2012، ص ص23 24.

وعلى الرغم من سجن سباتاي بقي يخطط إلى أن ظهر إلى الساحة حاخام يهودي آخر اسمه نحمياكوهين وأخذ في إفساد الأمر على سباتاي وما أفشل خطط هذا الأخير هي الحكومة العثمانية بعد إلقائه في السجن، لكن نفى أنه المسيح المنتظر وقال عن نفسه أنه مجرد حاخام يهودي فقير، وكان هذا صدمة لليهود وأحدث أول انشقاق خاصة بعد اعتناقه الإسلام، وهنا يظهر لنا أن الدونمة يتميزون في أنهم يظهرون معتقدًا ويخفون آخر ففي المجتمعات الإسلامية يذهبون لآداء الصلاة في المساجد وصيام رمضان وأداء فريضة الحج غير أن العبادة الحقيقية تكون بالخفية في معابدهم الخاصة بهم توجد وسط أحيائهم كي تلفت انتباه الآخرين، وغالبًا ما يكون المعبد هو أحد منازل أغنيائهم.[1]

انقسم يهود الدونمة إلى ثلاث فرق بعد وفاة سباتاي، وهذه الفرق هي:

– **اليعقوبين:** نسبة إلى يعقوب فريدون قائدهم، تواجد سالونيك أعلنوا إسلامهم، وتعد هذه الفرقة من أكثر الفرق اليهودية اندماجًا مع المجتمع العثماني إذ شغل عدد كبير منهم وظائف ومارسوا المهن الحرة، وكانوا أفضل الفرق إجادة للغة التركية.[2]

– **الأزميريون:** يسمون أيضا بابولار وتعني الأنصار الحقيقيين كما يطلقون على أنفسهم تسمية كفاليروس بمعنى الفرسان أو الأشراف، أما تسمية الأزميريون نسبة إلى منطقة أزمير التي ولد فيها سباتاي، عملوا كمهندسين ومعلمين ومحاميين كما أنهم أكثر ثراء من الفرق الأخرى، حيث كان العديد من حلافي سلانيك ينتمون لهذه الفرقة فضلا عن كونهم معروفين بصناعة الطرابيش وهم على عكي اليعقوبيين يحلقون لحاهم ويتركون شعر الرأس، هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم عادوا في القرن التاسع عشر إلى السلطنة.[3]

– **القرة قاش:** ظهرت هذه الفرقة بزعامة مصطفى جلبي وما ميز هذه الفرقة أنه أعطى حقا للمرأة لتولي الزعامة الدينية، يضع رجال هذه الفرقة علامة خضراء في ملابسهم ولا يحلقون لحاهم ولا شعر رأسهم، كان أتباع هذه الفرقة من فقراء الدونمة ومن العمال والحاكة وأصحاب الدكاكين لكن تدريجيا تغير وضعهم وأصبح الكثير منهم تجارًا في مجال الأقمشة.[4]

هكذا كان حال يهود الدونمة في السلطنة العثمانية منقسمين متغلغلين في اقتصاد السلطنة العثمانية.

2– أثر يهود الدونمة على السلطنة العثمانية:

ظهر تأثير يهود الدونمة على المجتمع العثماني جليًا خاصة في المناطق التي تواجدوا فيها، على الرغم من قلة عددهم في السلطنة لكن نظرا لأنهم توغلوا إلى كل المجالات ظهر التأثير، فللدونمة في سلانيك دور بارز على الصعيدين السياسي والاقتصادي ومن الصعب الفصل بين الدور السياسي والاقتصادي لهم، كون أن

[1] سنان صادق جواد، **المرجع السابق**، ص 31.

[2] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط 1، م 4، ج 2، الشروق، القاهرة، 1999، ص 306.

[3] **نفسه**، ص 307.

[4] هدى درويش، **المصدر السابق**، ص 98.

الاقتصاد هو المحرك الأساسي لسياسة أي دولة، ومن هنا يمكن تفسير نفوذ اليهود في السياسة العثمانية راجع إلى مقدرتهم المالية.[1]

توغلهم في الاقتصاد العثماني سمح لهم بالمشاركة في تحديد مصير السلطنة العثمانية متعهد السلطان عبد الحميد الثاني، وذلك بدعمهم وانخراطهم في جمعية الاتحاد والترقي التي تمكنت من خلع السلطان عبد الحميد الثاني، هنا يظهر دور اليهود في تقويض السلطنة العثمانية إلى غاية تأسيس تركيا الحديثة من خلال استغلال جمعية الإتحاد والترقي.[2]

تمركزوا في سالونيك نظرا لطابعها الاجتماعي الفكري الجغرافي القريب من أوروبا، وهناك كان يتم تدبير الدسائس والمؤامرات من اجل خلع السلطان عبد الحميد الثاني الذي أعاق تحقيق أهدافهم ورفض كل مغرياتهم مقابل التنازل عن فلسطين لليهود، هذا ما جعلهم يقررون الإطاحة به وتشويه حكمه على أنه رجعي واستبدادي.[3] ومن أجل إحكام السيطرة على مجريات الأحداث وتبقى في صالحها عملت على إقناع رجال جمعية الإتحاد والترقي بالانضمام إلى المحفل الماسوني مكدونيا ريزورتا، وبهذا نجح كراسو[4] من التحكم بالجمعية وأعضائها سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين متذرعًا بإمكانية حمايتهم كون مقر المحفل هو أحد بيوت اليهوديين الذين يتمتعون بحصانة ضد التفتيش والمراقبة، هذا ما يسمى بالإستمالة.

كما استمالوا أعضاء جمعية الإتحاد والترقي من خلال إغوائهم بالدعم المالي ثم الإنخراط ضمن تشكيلتهم حيث نسيم مزلياج يهودي أصبح نائبًا عن أزمير في مجلس المبعوثان ومحمد جاويد بك الذي شغل منصب وزير المالية ثلاث مرات بين الأعوام (1910 – 1918م).

لم يقتصر نشاط الدونمة المعادي للسلطنة العثمانية على الجانب السياسي بل حاولت مناهضة السلطنة فكريا، فلقد تسلسلوا إلى المجتمع العثماني المسلم عن طريق الهيمنة على أجهزة الإعلام أكثر الوسائل تأثيرا على الرأي العام في المجتمع، حيث استطاعوا تغيير بعض المفاهيم لدى المجتمع المسلم كما كان توجههم يتجه نحو اللغة العبرية وتوثيق علاقة يهود السلطنة العثمانية مع يهود أوروبا.[5]

استمر نفوذ اليهود على الإعلام حتى بعد إعلان الجمهورية التركية الحديثة، حيث امتلكن مجلات مثل مجلة الإجتهاد المعادية للإسلام وصحيفة تركيا الفتاة الناطقة بلسان حال الإتحاديين وصحيفة العصا التي تأسست في مصر ونادت بهجرة اليهود إلى فلسطين بالإضافة إلى صحيفة اللونار أهم صحف سالونيك[6]،

---

[1] جواد رفعت اتيلخان، **الخطر المحيط بالإسلام "الصهيونية وبروتوكولاتها"**، ط 1، مطبعة الجاحظ بغداد، 1965م، ص 120 -121.

[2] سليمان المدني، **تركيا اليهودية**، ط 1، دار الأنوار، 1998م، ص 116 – 120.

[3] اريك زوركر، **المرجع السابق**، ص

[4] انظر للملحق رقم12

[5] هدى درويش، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648**، إلى نهاية القرن العشرين، ج 1، دار القلم دمشق، 2002، ص 138 – 143.

[6] هدى درويش، **حقيقة اليهود**...، المرجع السابق، ص 49.

استطاعت هذه الصحف السيطرة إعلاميا على الرأي العام داخل السلطنة عن طريق نشر الأفكار الغربية مما أثر بالتالي على الفكر العثماني، حيث سعل إلى تشويه صورة العرب لدى الأتراك وتشويه صورة الأتراك المسلمين ورجالات السلطنة العثمانية وتصويرهم في صورة الحكام المستبدين.[1]

سعى تيار الفكر اليهودي باستخدام عدة وسائل لانقضاض على السلطنة العثمانية من خلال إذكاء الأحقاد الصليبية ضد الإسلام وإذكاء الروح القومية التركية المتطرفة، بالمقابل تحسين صورة اليهودي أمام الرأي العام وخاصة المجتمع التركي، كما عملت على تشويه صورة دولة الخلافة والعمل على ترويج فكرة تكوين دولة تركية علمانية حسب النظام الأوروبي كبديل للسلطنة العثمانية.[2]

عملوا على تشجيع هجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين وجمع التبرعات لدعم الجمعيات والمراكز الخاصة باليهود وخاصة اليهود الأتراك، وإضفاء هالات البطولة على بعض الشخصيات التركية التي تؤيد الصهيونية وتنتمي إلى الماسونية[3]، ومن أبرز يهود الدونمة الإعلاميين في تركيا خالدة أديب ذات الميول القومي الطوراني المتعصب، احتلت مكانة باروة في جمعية الإتحاد والترقي، كما كانت على صلة وثيقة بقادة الحركة الوطنية.[4]

قام يهود الدونمة بتوجيه الرأي العام التركي إلى تشجيع التغريب وتمجيد حضارة الغرب والدعوة إلى سفور المرأة وذلك عن طريق تنظيم حفلات على المسارح التركية تدعو إلى إلغاء حجاب المرأة التركية المسلمة، وقد كانت فكرة تنظيم هذه الحفلات مقدمة طبيعية لقيام ثورة ضد الإسلام وحجاب المرأة.

وخلاصة القول فإن دراساتنا لحركة يهود الدونمة التي ظهرت في السلطنة العثمانية لها تأثير واسع المدى على مختلف أوجه الحياة من اقتصاد وسياسة وأدب وفكر وثقافة المجتمع التركي فيما بعد وفي المقام الأول معاداة الإسلام.

وفي ختام هذا المبحث نصل إلى:

يعتبر عام 1908م هو المنعطف الرئيسي لانتقال السلطنة العثمانية من عهد حكم آل عثمان إلى الإتحاديين بعد خلع آخر سلطان فعلي، حيث سعت جمعية الإتحاد والترقي مع القومية التركية واليهودية في انتهاج سياسة خاصة بهم تضمن لهم ممارسة الحكم دون مواجهة الرعايا والدخول في صراع معهم، بل حاولوا تمجيد تاريخ العنصر التركي الغالب على السلطنة العثمانية وتوجيهه إلى تاريخه الق

[1] هدى درويش، **حقيقة اليهود**...، المرجع السابق ص 52.

[2] ابراهيم الداقوقي، **فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية**، العلاقات العربية التركية، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص55.

[3] نفسه، ص 55.

[4] هدى درويش، **العلاقات التركية**...، المصدر السابق، ص 56.

المبحث الثالث:

الحركة الكمالية وإعلان الجمهورية التركية

أولا: الحركة الكمالية ومؤسسها.

ثانيا: إلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية التركية.

ثالثا: الأسس الجديدة لتركيا الكمالية وانعكاساتها.

أولا: الحركة الكمالية ومؤسسها

1.شخصية مصطفى كمال أتاتورك

يعتبر مصطفى كمال أتاتورك من أهم رجال السلطنة العثمانية في القرن العشرين ،حيث استطاع أن يجعل لنفسه مكانة عالمية بتغيير سياسة وفكر السلطنة العثمانية إسلامي إلى جمهورية تركية حديثة تتبع طرق غربية علمانية .

-مولده ونسبه:

ولد مصطفى كمال في سالونيك[1] في حارة أحمد سوباشي سنة 1881م كما ورد في سجل دفتر النفوس العثماني عام 1296هـ التي توافق 1881م،[2] وجعل يوم ميلاده 19 ماي تخليدا ليوم نزوله في سامسون عام1919م لقيادة المقاومة التركية المسلحة ضد دول الحلفاء ، ويرجع نسبه إلى والده علي رضا أفندي الألباني الذي عمل في إدارة الدين العثماني ثم اشتغل في تجارة الخشب 'ومتطوعا في العساكر الملكية خلال الحرب العثمانية الروسية(1876-1877م)توفي بعد إفلاسهلكن مصطفى كمال ينكر في العديد من المحطات أن على رضا والده ،وأمه زبيدة هانم امرأة أمية لا تجيد القراءة والكتابة ،لكنها كانت الحاكمة في أسرتها تنحدر من عائلة فقيرة من جنوب ألبانيا.[3]

ويرجع أصله كما جاء في دائرة المعارف اليهودية :"لقد أكد الكثير من يهود سالونيك أن مصطفى كمال أصله من يهود الدونمة ،وهذا أيضا رأي الإسلاميين المعارضين له ،لكن الحكومة التركية تنكر ذلكَ؟،ويقول أسامة عيناي :"إن يهود الدونمة يعتزون كثيرا بأتاتورك ويعتقدون اعتقادا راسخا أنه منهم ،وحجتهم في ذلك أنه أسفر عن نياته ضد الإسلام حين تولى الحكم"[4]،وبالمقابل هناك رأي يؤكد تركية مصطفى كمال حيث كان أتاتورك وأقرباؤه يتحدثون التركية وباعتماده القومية العرقية التركية ادعى أن أسلافه من البدو الأتراك (اليوروك)الذين استقروا في البلقان خلال الفتوحات العثمانية ،حينما أرسل السلاطين البدو إلى الأراضي المفتوحة للمساعدة في الدفاع عنها وتعميرها ونشر الإسلام[5].

---

[1] **سالونيك**:هو ميناء في اليونان ضمن ممتلكات السلطنة العثمانية ،أصل السكان من يهود إسبانيا ،للمزيد أنظر ،حلاق حسان،**موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1887-1919م**،ط2،دار النهضة العربية،لبنان،1909م،ص30. [1]

[2] ضابط تركي سابق،**الرجل الصنم مصطفى كمال أتاتورك**،ير:عبد الله عبد الرحمان،الأهلية،ط1،الأردن،2013،ص27.

[3] هـ.س.أرمسترونج،**الذئب الأغبر مصطفى كمال**،تر:سامي صلاح،ط8،دار الهلال،العدد16،مصر،2009م،ص11.

[4] احمد نوري النعيمي،**يهود الدونمة**،دراسة في الأصول والعقائد والمواقف،ط1،مؤسسة الرسالة،1995م،ص87-94.

[5] أندرو مانجو،**أتاتورك،السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة**،تر:عمر سعيد الأيوبي،ط1،دار الثقافة والسياحة،الكلمة،الإمارات،2018،ص47.

كأي طفل يطمح والداه أن يصبح ذا منصب عال ،كذلك كانت السيدة زبيدة التي عُرفت بتدينها لذا اختارت له اسم مصطفى تيمنا بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في حين أراد

والده تسميته اسم تركي خالص ،وككل امرأة عثمانية ركزت عنايتها كلها في ابنها الذكر فأدخلته أمه مدرسة دينية لكي يحفظ القران ويتلقى مبادئ الدين،ولضمان وظيفة دائمة وجب التعلم في المؤسسات العثمانية.

ليلتحق بعدها بمدرسة أفضل يديرها شمسي أفندي التي اظهر فيها تقدما ملحوظا لكن بعد وفاة والده انقطع عن الدراسة وامتهن الرعي عند خاله[1] ،مما أكسبه شخصية منعزلة وحادة تحب الوحدة التي عبر عنها خلال دراسته برفضه القوانين والأوامر وحتى النصائح فقد اعتبرها رجعية ، توجه نحو مدرسة عسكرية وهو في عمر الخامس عشرة تميز في دراسته خاصة الرياضيات والعلوم العسكرية قدمت له مهمة تقديم دروس في الفصول الصغيرة وأعطي له اسم كمال من معلمه مصطفى لتفادي الخلط ومنذ ذلك الحين أصبح "مصطفى كمال"وكذلك لتميزه عن باقي زملائه ،وهنا بدأت تظهر شخصيته بقوله"لست أحب أن أصير مثلكم بل أريد أن أكون أبرز شخصية وأكبر أهمية"وفي سن السابع عشرة نجح في الامتحان النهائي للمدرسة العسكرية الابتدائية وأرسل إلى المدرسة العسكرية العليا بموناستر ،ليتوجه بعدها نحو كلية الأركان في العاصمة وتخرج برتبة اليوزباشي [2] .

والملاحظ هنا أن مصطفى كمال تلقى تربية دينية برعاية أمه التي أرادت أن يصبح رجل دين غير أنه لم يتقبل ذلك بسبب طبيعة فكره الذي تأثر بأسلوب حياة الغرب وانتشار الفكر التحرري خاصة في أواسط المدارس العسكرية

مرجعيته السياسية والعسكرية

ظهرت أولى بوادر توجهاته السياسية منذ صباه حيث تعود على كتابة الشعر والخطب مع تدوين الحوادث التي اصطدم بها في شؤون السلطنة[3]، التي كانت موضة العصر وإبراز وجهة نظره في طموحه نحو الثورة وغايته في الانقلاب خاصة بعد نفيه إلى سوريا من طرف السلطان عبد الحميد الثاني(1876-1909م)الذي كلف جواسيس(شرطة سرية) بتتبع تحركاته المشبوهة المتمثلة في عقد اجتماعات سرية رفقت رفقائه داخل الثكنات العسكرية لمناقشة أوضاع السلطنة وهكذا انخرط مصطفى كمال في التيار الثوري [4]،فبرز كرجل عسكري وسياسي في آن واحد.

[1] - هـ.ج.أرمسترونج،المصدر السابق،27ص.

[2] - يوزباشي:رتبة عسكرية عثمانية وهي تعادل رتبة نقيب حاليا تعني رئيس على مئة جندي ،أنظر :https :ar.m.wikipedia.org

[3] - أندرو مانجو،المرجع السابق،ص24.

[4] - فتحي بشير البلعاوي،**الصنم بحث علمي يتناول حياة مصطفى كمال أتاتورك** ،الجامعة الإسلامية ،غزة المحاصرة،فلسطين،2008م،ص16.

عند انتقاله إلى العاصمة استانبول وجد داخل الكلية جمعية "الوطن"التي أسسها شبان ثائرين على نظام السلطان لقمعه كل محاولات الإصلاح كما هاجموا الوعاظ باعتبارهم عقبة في وجه الإصلاح وعلى أسس النظام القديم، والعمل على بناء حكومة دستورية يختارها برلمان شعبي ،تكون مهمتها تحرير الشعب من سيطرة السلطان ورجال الدين، رأى مصطفى

كمال أن هذه المبادئ تتوافق مع تفكيره فانخرط فيها أولا بإلقاء الخطب والشعر مستلهما بأنصار الحرية أعضاء تركيا الفتاة المتواجدون في باريس أمثال نامق كمال وقرأ لرواد الثورة الفرنسية أمثال فولتير و روسو[1]، التي كانت تدخل بطريقة سرية لأنها كانت محظورة داخل السلطنة العثمانية وثانيا :اتخذها سبيلا للوصول إلى غايته وهي الوصول إلى الحكم الفردي لأنه كان يرفض الاشتراك مع الآخر ،والأمر الذي سهل له ذلك هو تعلمه اللغة الفرنسية من طرف رهبان مقدونيين التي تبرز علاقته بالمعارضين منذ صغره[2]،عرف بمظهره الجميل وهندامه تزوج من لطيفة هانم ،ابنة احد أغنياء أزمير بعد نهاية حرب الاستقلال ظهر من خلال زفافه توجهاته الغربية ونبذ العادات الإسلامية ،توفي مصطفى كمال يوم **10 نوفمبر** 1938م بعد تعرضه لعدة أمراض بسبب شرب الخمر الذي ألزمه الفراش ودفن في أنقرة .

بدأ مسيرته العسكرية بدمشق ضمن فرق الفرسان التي حاربت ضد ثوار الدروز فكانت أول عملية عسكرية قام بها ،وهناك كان المنعرج الذي جعل من مصطفى كمال ذا فكر استقلالي هو لقائه مع مصطفى جانتشكين[3] الذي قام معه بإنشاء "جمعية الحرية والوطن" وهي امتداد لجمعية "الوطن" في استانبول والتي تحمل نفس المطالب والأهداف ،إلا أن المنطقة كانت بعيدة عن الأحداث وغير ملائمة لنشاطه ،فدبر أمر عودته إلى سالونيك مركز تواجد المعارضين .

مهدت الأوضاع السائدة لمصطفى كمال التحرك ضد الحكم والمطالبة بالحرية قائلا :"**عندما لا تكون الحرية في مكان ما فإن النتيجة هي الموت والانحطاط ،إن التاريخ ينتظر منا من أبنائها أداء وظيفة معينة ،لذلك فإننا سنكافح الدكتاتورية ،ولهذا جئت أنا إلى هنا وأنا أنتظر التضحية منكم كذلك**"[4]،وقد تزامنت جمعيته التي لم تنتشر بالشكل المطلوب مع "جمعية الإتحاد والترقي" والتي ابتلعتها وضمت إليها أتباع مصطفى كمال الذي لم يحضى بمكان مهم بها ،فقد تبنى كل واحد منهم أفكار مختلفة مما جعل مصطفى كمال معارضا لهم خاصة بعد معرفته بخلفيتهم اليهودية ،واعتبر قادتها خونة همهم الوحيد هو الوصول إلى

[1]- هـ.ج.أرمسترونج،المصدر السابق،ص20.

[2]- نفسه،ص18.

[3]- مصطفى جانتشكين:طالب طب في استانبول قام بنفيه السلطان عبد الحميد الثاني بسبب أفكاره للمزيد أنظر هـ.ج.أرمسترونج ,المصدر نفسه،ص18.

[4]- ضابط تركي سابق،المرجع السابق،ص56-66.

الحكم لا الإصلاح[1]،وبعد إعلان دستور **1908م** وسيطرة الاتحاديين على الأماكن الحساسة ،هذا الانقلاب الذي رفض الاشتراك فيه باعتباره مخاطرة لا تستحق المغامرة ،فبقي منصرفا إلى واجباته العسكرية علا أنه أخطأ بنجاح الانقلاب الذي أطاح بالسلطان ،حيث عمد قادتها

خاصة أنور باشا الذي كان يرى فيه المنافس له رغم علو منصبه على إبعاده وجعل مهمته تنفيذ الأوامر عكس طبيعته ،والتي تدعو إلى السيطرة والهيمنة واعتبروه عقبة وجب نزعها

بعد الانقلاب ورجوع جموع المنفيين السياسيين إلى إستانبول فاستغل كمال الوضع فبرز كعنصر أساسي في هذه المرحلة الحساسة في تاريخ السلطنة العثمانية،وفي ظل سياسة الإتحاديين في إبعاده وكلت له مهمة تمثيل طرابلس غرب لكتابة تقارير حول الأوضاع بسبب الحرب الإيطالية في26 سبتمبر **1911م**.

الحرب التي عبر عنها مصطفى أنها لا جدوى منها سوى المزيد من سفك للدماء والعتاد ،وهي حرب لاقتسام ممتلكات السلطنة وتقليدا لفرنسا التي احتلت الجزائر وتونس ،وانجلترا التي احتلت مصر،حيث تميز بعد ذلك في عدة حروب بخططه الحربية في الدفاع عن مناطق المعارك قام بالمشاركة في الحرب البلقانية التي بدأت في أكتوبر **1912م** التي تخلت السلطنة بموجبها عن الدفاع عن طرابلس وحماية العاصمة(**1912-1913م**)،والتي قامت بسبب انتشار الفكر القومي وبدعم من أيادي أجنبية،والذي جعل منها حائط صد ضد المد البلغاري[2]والتي انتهت بخسارة أجزاء هامة من السلطنة وإعلان استقلال لمعظم دول البلقان.

شارك مصطفى كمال في الحرب العالمية الأولى رغم معارضته لها فمن خلال مذكراته أبرز رأيه فيها قائلا:"**لم أكن على ثقة من أن الحرب العامة ستعود بنتائج حسنة على حلفائها...إلخ**"[3]،الحرب التي كان سببا في دخولها التحالف الألماني العثماني بقيادة أنور باشا[4]،ولعل دخول السلطنة للحرب هو دفاعها عن كيانها ولو أنها بقيت على حياد لراحت للأعداء غنيمة باردة.

شارك خدمة للسلطنة وخدمت لطموحه أبعد عن العاصمة وعين في صوفيا[5] ثم تم تعيينه تحت قيادة الألماني **ليمان فون ساندرس**[6] للدفاع عن شبه جزيرة غاليبولي التي بدأت في فيفري 1915م حيث أرغم دول

[1]- مصطفى الزين،**ذئب الأناضول**،ط1،رياض الريس،لندن،1991م،ص-ص21-22.

[2]- ضابط تركي سابق،المرجع السابق،ص56.

[3]- مصطفى كمال اتاتورك،**مذكرات الغازي مصطفى كمال باشا**،تع:عبد العزيز أمين خانجي،(د.ط) ،مكتبة الخانجي،مصر،1926م،ص38.

[4]- يوسف طاهر الوائلي ،**معاهدة التحالف الألماني العثماني 1914م**،مجلة كلية الآداب ،جامعة بغداد ،ع65 ،العراق ،2002م ،ص-ص558.526.

[6] - ليمان فون ساندرس:قائد ألماني تولى قيادة الجيش في شبه جزيرة غاليبولي،انظر مصطفى كمال اتاتورك المصدر السابق ص57.

الحلفاء إلى لزوم الخنادق والتراجع بسبب كثرة الخسائر خاصة في معركتي (**آرى برونى،وأنا فارطة**) التي ترقي بموجبها إلى رتبة عميد ،رقي مصطفى كمال في عدة رتب عسكرية بسبب تفوقه وحنكته العسكرية الجيدة هذا ما جعل العثمانيين يثقون به خاصة عندما أعلن المقاومة ضد دول الحلفاء فيما بعد ،وبموجب طبيعته لم يتقبل ابتعاده عن الساحة السياسية فقد اعتبر أن التقرب من ولي العهد وحيد الدين (محمد السادس) (1919-1918م) قد يعزز مكانته فقد تطورت العلاقة بينها لذا اختير كمرافق له أثناء زيارته لألمانيا ردا على زيارة الإمبراطور الألماني للسلطنة العثمانية[1]. ولعل هناك رأي آخر وهو محاولة أنور باشا إقناع مصطفى كمال بقوة ألمانيا ،متأملا بعودته متحمسا على مساعدتها والتضحية من أجلها.

تفطن أعضاء جمعية الإتحاد والترقي وخاصة أنور باشا لتحركات مصطفى كمال ومحاولته إدراج اسمه في قائمة رجال السلطان واقترابه من الحكم ،لذا دبروا أمر نقله إلى البلاد العربية وإبعاده عن العاصمة للمشاركة في الدفاع عنها ضد التقدم الإنجليزي في سوريا نظرا للوضع السيء هناك التي كانت تحت قيادة جمال باشا،ومحاولة استرجاع المناطق المفقودة حيث أن الجيش العثماني انسحب نحو شمال حلب [2]،فنلاحظ ومنذ قدوم مصطفى كمال إلى البلاد العربية أخذ الجيش في الانسحاب وترك المقاومة والدفاع عن الأراضي العثمانية ولعل ذلك تدبير منه مع الإنكليز؟ .

أدى دخول السلطنة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى في 18أكتوبر1914م دون دراسة للأوضاع وقدرتها في المشاركة إلى خسارتها لمعظم أراضيها في البلقان وحتى المناطق العربية ،خاصة بعد الانقلاب العربي على السلطان والسلطنة سنة 1915م ومحاولة تأسيس حكم عربي بتحريض من الإنجليز، هذه الدولة التي تخلت عن مبدأ الحفاظ على ممتلكات السلطنة العثمانية [3].

تلقى نبأ وفاة السلطان محمد الخامس وتسلم العرش ولي العهد محمد وحيد الدين في **5جويلية 1918م** ،حيث انسحب مصطفى كمال من الحرب وانتقل إلى فيينا لتلقي العلاج بسبب مرض الكلى ،أشهر قبل انهيار السلطنة العثمانية .

بالإضافة لحنكته السياسية والعسكرية فهو رجل ثقافة بمنحهم بعدا جديدا مبتكرا سياسة الثقافة ،حيث أعطى أهمية للملابس والطعام والموسيقى وإدخال مفهوم الفن فقد عمل على تأميم وتحديث التراث الثقافي الذي ورثه من السلطنة العثمانية ،حيث نلاحظ أن في فترة حكمه لم تعالج كثيرا التطورات والصعوبات في

[1]- مصطفى كمال أتاتورك ,المصدر السابق ،ص64.

[2]- أندرو مانجو ،المرجع السابق،ص25.

[3]- هـ.ج . أرمسترونج ، المصدر السابق ، ص 188

الحياة الثقافية حيث تم الضغط على القضايا الثقافية ولصقها في التعليم ،ومع ذلك كان هناك فتح لمراكز فنية وظهور فنانين وأعمال فنية جديدة .[1]

2أسس الحركة الكمالية:

سعى مصطفى كمال بعد انتصاره على السلطان وحيد الدين، وأعانه على الانتصار مجده كقائد حربي ، فلف حوله المجتمع التركي ، و كراهية الجميع للسلطان الذي أدخل السلطة تحت يد الاحتلال الأجنبي المتمثل في الإنجليز و اليونان ، و عرف كيف يحتفظ بسلطته باستعمال الفكر و محاربة كل معارضيه من العسكريين أو رجال السياسة ، الذين كانوا يخشون شخصه و يرتابون منه .

فبعد إلغاء السلطنة العثمانية في **29** أكتوبر **1923** م، أصبحت البلاد من دون حاكم شرعي ، فتعين على الحكومة الجديدة تعيين ممثل للشعب، حيث أدرك أن الجيش لن يبقى خلفه ، وأنصاره لن يستطيعوا حمايته كل وقت ، لذا ينبغي أن يخلق قوة سياسية يضمن بها مكانة الزعيم .

لجأ مصطفى كمال إلى تحويل لجان المقاومة المحلية التي أنشأها **سنة 1919م** ، التي ساهمت في طرد الإنجليز و اليونان وساهمت في استرجاع أراضي السلطنة، استشعر فيها الوطنية والحماس ، فأراد تحويلها من الصيغة العسكرية إلى قوة حزبية منظمة تخضع لإشراك وتصبح الحاكم الفعلي لتركيا مطلقا عليها اسم " حزب الشعب "[2]، ويمنح كل لجنة منها سلطة اختيار رؤسائها .

تأسيس حزب الشعب:

شرع مصطفى في تأسيس حزبه مستغلا الأوضاع السائدة للوصول إلى غايته كما استعمل الوطنية العثمانية كحيلة يعزز بها أهدافه الخاصة، و أخذ برنامجه الإصلاحي وسيلة لتحقيق أغراضه ، فجمع حوله أعيان المنظمات وقدم لهم مشروعه الهادف إلى إنقاذ البلاد من الفتن الداخلية بعدما يتخلص من العدو الخارجي والوصول إلى بناء تركيا جديدة ، وطن قومي علماني ، اعتمد اسم الشعب لحزبه ليكسب أكبر عدد ممكن من المناصرين معبرا عبر ذلك بقوله : (... **أنتم الشعب، وحزب الشعب ، الذين ينبغي أن تحكموا تركيا !**)[3] ، عاد إلى أنقرة ومعه الدعم من السكان والجيش ، فبدأ هجومه ضد معارضيه من النواب برفع

[1] Suda .bayidir uiuskan/Ataturk un sosyal ve kuhurel politikalari/ankara 2010-ataturk kultur، dil ve tarih yuksek kurumu/Ataturk arastirma merkezi.VII.

[2]- حزب الشعب : حزب سياسي تركي ، ظهر سنة 1923، تشكل من أعضاء جمعية الدفاع عن الحقوق في الروملي و الأناضول ، للمزيد أنظر : جمال الدين الكيلاني ، التاريخ العثماني تفسير جديد ، تق عبد السلام رؤوف , ص 317

[3]- هـ. ج ، أرمسترونج ، المصدر السابق، ص 189

الحصانة عليهم ، هنا أدرك النواب الهدف من جولته في الأقاليم ، معلنا بها أن تدابيره لا يقصد بها غير الاحتفاظ بالسلطة والخلافة وتحرير السلطان والبلاد من الرق الأجنبي.

استخدم حزب الشعب لإبراز إيديولوجيته الفكرية التي أراد تكوين دولة حديثة تتوافق مع متطلبات الحضارة المعاصرة ، والابتعاد عن الشريعة الإسلامية التي كانت عاملا في الصراع الفكري بينهم وبين الغرب ، فقد كانت الحركة العلمانية منذ الحرب العالمية الأولى (**1914_1918**) [1]تحاول الدخول إلى نظم السلطة من طرف بعض المثقفين و الوزراء في تركيا ، والتي تجسدت بعد حرب الاستقلال ، اعتمدوا القومية كلمة مرادفة للعلمانية كبديل للإسلام في تحركاتهم السياسية ولعل مصطفى كمال هو من طرح بهذه المبادئ بجرأة، فبدأ بسلسلة من الإصلاحات والتعزيزات كان الغرض منها إرساء دولة مدنية حديثة ، يفصل ماضيها التقليدي عن حاضرها التركي ودمجها في الحضارة الغربية[2] .

هذه المبادئ نص عليها مؤتمر لوزان عام (**1922_1923م**) ، تجلت علمانية أتاتورك في حزبه " الشعب الجمهوري" ، ففي (**15**/أكتوبر/**1927**) أعلن مصطفى في المؤتمر الأول لحزبه أن النظام السياسي في تركيا الحديثة يقوم على أربعة أركان : الجمهورية– الملية– الشعبية– العلمانية، وأضاف إلى هذه المبادئ في المؤتمر الثاني الذي عقد في **1931م** ، ركنين هما : الدولتية و الانقلابية[3] ، واعتبرت هذه الأركان دعائم الدستور التركي،ويعني ذلك أن النظام الجمهوري خلف النظام الملكي .

جسد مصطفى كمال مبادئ حكمه في شعار حزب الشعب الجمهوري الذي يعتبر تجسيدا ماديا لإيديولوجيته ودستوره في الحياة، والأسهم الستة تمثل مصادر قوة هذا الحزب، وهذه الأسهم تنطلق من الشمس التي هي الحزب ، وتشرق على رابية فوقها قلعة تركية حصينة ، وقد أصبح هذا الشعار رمزا لتركيا الجديدة، كما أن العلم الأحمر ذا الهلال والنجمة يرمز للجيش التركي [4] .

طبق هذه المبادئ خلال الخمسة عشر عاما الأولى من الحكم الجمهوري والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

[1]– م.م رياض خليل حسن، موقف الحركة الكمالية من الدين الإسلامي في تركيا 1923–1938 م،م: الملوية للدراسات الآثارة و التاريخية:م7، ع:20، جامعة سامراء 2020،ص230.

[2]– نشأت الحاج علي ، تركيا بين علمنة أتاتورك و إسلام أردوغان،الحداثة، العدد 2018/193،134،ص 116.

[3]–هنادي زعل مسعود الهنداوي ، محمد سعيد عثامنة، المرجع السابق ، ص96.

[4]– محمد محمد توفيق ، كمال أتاتورك ،(د.ط) ، دار الهلال ، مصر 1936، ص 4.

- **الجمهورية**: وتعني الانتقال من نظام السلطنة إلى النظام الجمهوري، و أن يكون حزب الشعب الجمهوري يضمن سلطة الشعب الذي يجب إقراره والدفاع عنه وصيانته ، وهو نظام إداري قائم على ربط الجمهورية العلمانية بالأمة، فلا يفصل بينها وبين الحكومة[1].

- **الملية** (القومية)[2]: و تعني العمل و الاستعداد للنضال و الكفاح من أجل الاحتفاظ بطابع الأمة الخاص وهويتها المتميزة المستقلة أساسا جوهريا ، وهي أساس جوهري لوصول الأمة إلى أرقى درجات التقدم الإنساني، والمفهوم الصحيح للملية هو اعتبار كل من يتكلم اللغة التركية وينشأ نشأة تركية، ويعتنق الوطنية ممن يعيشون ضمن حدود الجمهورية ، مواطنا تركيا مهما كانت جنسيته ودينه و منشأه[3].

- **الثورية** (الانقلابية) : تعني إدخال مبادئ كمال أتاتورك إلى حيز الوجود، ويجب أن تكون التغيرات سريعة بغية إكمال التحديث (إتباع الفكر السياسي الغربي)، أي القضاء على العادات ومؤسسات التقاليد القديمة، التي تسببت في التخلف ، مع تجاهل قدسيتها و تاريخها ورابطها الروحي بين الفرد التركي، واستبدالها بمؤسسات جديدة تحقق التطور والوصول إلى النمط الأوروبي[4].

- **الدولتية**: وهي تعني استخدام الدولة للعلمنة وتغريب وتحديث تركيا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، وهي من أجل تحقيق التنمية في المجتمع التركي[5] ،وهناك رأي آخر يعتبر الدولتية هي تركيز السلطة الاقتصادية ، والتخطيط له يكون تحت يد الدولة ، والغرض من ذلك تطوير الاقتصاد القومي عن طريق تحريره من الرأسمالية الأجنبية ، وتشجيع الصناعة المحلية من خلال المنح والتسهيلات من طرف الدولة

- **الشعبية**: وتعني تساوي جميع أفراد الشعب على اختلاف أعرافهم وأعراقهم وأجناسهم أمام القانون، وتهدف لتقليص نفوذ الملاك والإقطاعيين ، وهي أيضا مرادفة لمفهوم الديمقراطية لدى الكماليين، والشعب مصدر السلطة ، وهذا المفهوم لا يعترف بوجود الطبقات في المجتمع التركي، وتجسد ذلك في نظام الانتخابات النيابية والهيئة النيابية المستقلة وتنظيم المعارضة السياسية[6].

- **العلمانية**: تعني الفصل بين الدين والشؤون السياسية في المعنى العام ، والتحكم بالأفكار والعادات الدينية والحد من صلاحياتها السياسية، وقد ارتبطت العلمانية في الغرب بقيمتي المساواة وحرية الضمير، وبالتالي أدى ذلك إلى ارتباط الديمقراطية بالعلمانية، و يقول مصطفى كمال في هذا الأمر أن العلمانية لا تعني اللادين بل

---

[1] – م.م،رياض خليل حسين، المرجع السابق، ص 230.

[2] –القومية : مشتقة من كلمة قوم و تعني جماعة من الناس يقومون قومة رجل واحد للقتال أو الدفاع من خلال التجانس و التضامن، للمزيد أنظر: هشام محمود الأقدرحي، معالم الدولة القومية الحديثة ، (د.ط)، مؤسسة شباب الجامعة، (د.م)،2008، ص29.

[3] .م–م.رياض خليل حسن ،المرجع السابق ،ص231.

[4] – هنادي زعل مسعود الهنداوي، محمد سعيد عثمانة، المرجع السابق، ص 95.

[5] – نشأت حاج علي ،المرجع السابق، ص117.

[6] – نفسه ، ص 117.

بالعكس فتحت المجال أمام المؤمنين لعبادة صحيحة ، وغلق المجال أمام الدجالين والدراويش الذين ربطوا مفهوم العلمانية بالدين، وبرر عدم ربط الدين بالمسائل التجارية كون الدين منزه من المعاملات الربوية واحتكار التجار ، وكذلك عزل الدين عن مواضيع الحياة ، أي إقامة دولة دنيوية وعدم استخدام الدين لأغراض سياسية [1].

والعلمانية كمفهوم مشتقة من كلمة (**secular**) أي غير الديني ، و قد نشأ هذا المفهوم في أوروبا وفرنسا بشكل خاص ، وتطور ليصبح فكرة سياسية تولدت عن فصل الكنيسة عن الدولة، ويعتبر أتاتورك من المتأثرين بالكتابات الفرنسية منذ أن كان في المدرسة الحربية ، وجعل من نفسه ممثلا لهم في وطنه، والعلمانية تنسب إلى العلم وهو خلاف الدين والكهنوت[2].

هذا من حيث المبدأ، لكن المتتبع لسياسة أتاتورك يرى الممارسات التي قام بها ضد الإسلام فحاربه بكل ما أوتي من قوة، ووقف ضد كل ما يتصل بالخلافة العثمانية ، فبعدما ارتكز قام بإلغاء جميع مقومات المجتمع العثماني المسلم.

المطلب الثاني: إلغاء السلطنة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية

1- السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى:

استمرت أوضاع السلطنة العثمانية في السير نحو الأسوأ، فمع نهاية الحرب العالمية كانت قد خسرت الولايات العربية في الشرق العربي، فضلا عن الهزائم والخسائر في جبهات المعارك الأخرى، واستقالة جميع وزراء جماعة الاتحاد و الترقي نتيجة فشل سياستهم الداخلية و الخارجية و الحربية، وفر قادتها نحو الخارج.

تلقى مصطفى كمال نبأ الهدنة مع دول التحالف و هو على رأس جيش الصاعقة يحاول إصلاح الجيش ،واستعادة الأراضي التي سقطت على يد الإنجليز، جاءت الأوامر بالانسحاب من الأراضي السورية[3]، التي كان بصدد حماية الإسكندرية من الاحتلال الإنجليزي الذي حرض الأرمن ضد الجيوش العثمانية.

عقدت هدنة مدروس في **29 أكتوبر1918**، بطلب من السلطان وحيد الدين الذي شكل وزارة و كلفها بعقدها مع الإنجليز [4]، وهي اتفاقية وقعت ضد الدول المنهزمة في الحرب العالمية الأولى، وافقت الحكومة الحكومة الجديدة على بنود هذه الهدنة التي كانت مجحفة في حق السلطنة، ولعل كل من يقرأ بنودها ، يجزم

---

[1]- محمد محمد توفيق،**كمال أتاتورك** ،(د.ط) ،دار الهلال،مصر ،1936م ،53.

[2]- أنظر: سيد محمد محمود كريم ، **معجم الطلاب الوسيط** ، دار الكتب العلمية، (د.ط)، لبنان ،1971، ص 547.

[3]- مصطفى كمال أتاتورك، المصدر السابق ، ص93.

[4]- هدنة وقعت عقب استسلام السلطنة في الحرب العالمية الأولى مع بريطانيا في 29 أكتوبر1918 على مدرعة (آغاممنون) في مرفأ (مدروس)(modros) بجزيرة ليمنوس، احتوت على 25 بندا كلها تصب في مصلحة الدول الأجنبية ، للمزيد أنظر : مصطفى كمال ، المصدر السابق ، ص 98.

مباشرة بقيام دول الحلفاء باحتلالها واستغلال ثرواتها، فقد نصت بنود المعاهد على: فتح المجال البحري للبحر الأسود أمام سفن الحلفاء وقيام بريطانيا وحليفتها باحتلال القلاع والاستحكام على الدردنيل والبوسفور، وكذلك حق التدخل في الشؤون الداخلي للسلطنة وأمرها بقطع كل علاقاتها مع حكومات أوروبا المركزية [1] ، وكذلك تحملت السلطنة تكاليف الحرب مثلها مثل الدول المنهزمة.

و لعل ما حققته انجلترا من خلال عقد هذه الهدنة من مكاسب لم تستطع تحقيقه طيلة الحرب، فقد ضربت بند المحافظة على السلطنة ضرب الحائط بإنزال القوات البريطانية في العاصمة استانبول، وفرنسا كذلك، أما الجيوش الإيطالية فاحتلت "بير" وخطوط سكك الحديد، وأشرف ضباط الحلفاء على الشؤون العسكرية، وانسلخت عنها : مصر وسوريا وفلسطين، وباتت السلطنة منحصرة داخل رقعة جغرافية صغيرة داخل الأناضول[2].

أعرب السلطان محمد السادس عن علاقته مع الإنجليز، حيث اعتبرها قوة ينبغي مصادقتها بقوله:" إن تركيا ينبغي أن تكون على صلة طيبة مع الإنجليز المنتصرين"[3].

ظهرت قوى سياسية عقب الحرب، كل واحدة تنادي لمبادئها فمنها من تطالب بتأييد الانتداب الإنجليزي و الأخرى الفرنسي...الخ، التي عبرت عن قبولها بالتدخل الأجنبي داخل البلاد، وبتشكيل الحكومة الجديدة على يد توفيق باشا ،رفض مصطفى كمال هذا و اتجه نحو إنقاذ السلطنة العثمانية ذاتها، بتأليف حكومة قوية تطيح بحكومة توفيق باشا الموالي لإنجلترا ،وفي هذا المقام يقول " ...لقد تبلورت فكرتان ....فكرة إيجابية والأخرى سلبية، فالفكرة الأولى تذهب إلى إيجاد الزعامة أولا ثم تخليص البلاد ، أما الفكرة الثانية فنرى أن **(الزعامة ليست الأقوال الجوفاء ، بل يجب أولا إنقاذ البلاد و ليس للزعامة حتى بعد ذلك مكان...)**[4]

قام أولا بمحاولة استمالة الساسة بضرورة إنقاذ ما تبقى من أملاك السلطنة بعيدا عن التدخل الأجنبي[5]، فقام بمراسلة السلطان نفسه الذي كانت تربطه به علاقة صداقة منذ أن رافقه إلى زيارة ألمانيا [6]،وإبداء رأيه المعادي للإنجليز ولكل التدخلات الأجنبية، وطلب منه تنحية" توفيق باشا" عن الوزارة وتعيين "عزت باشا" مكانه ،إلا أن السلطان رفض ذلك بحجة أن إنجلترا دولة صديقة لا تسعى لاستغلال الوضع ، هنا أدرك

[1] – أنظر نص هدنة مدروس ، **مصطفى كمال أتاتورك، المصدر** السابق ص95-98.

[2] – ه.ج ، ارمسترونج ،المصدر السابق،ص99.

[3] – مصطفى كمال أتاتورك، المصدر السابق، ص 26.

[4] – نفسه، ص28.

[5] -O.A.DHCFR.644/66.(zurk zchfos)2/81.

[6] – محمد محمد توفيق، المصدر السابق، ص47.

كمال سوء نيته اتجاهه واتجاه السلطنة ، فخرج ساخطا على السلطنة وعلى الخلافة، فقد أدرك السلطان مدى كفائه وخطورته إذا منحت له صلاحية كبيرة فهو عازم على السلطة لا شيء آخر[1] .

أخذ السلطان بإجراءات سياسية حيث عزل بموجبها مصطفى كمال عن أي منصب وزاري في الوزارة الجديدة بقيادة "فريد بك"، حيث اعتبر أن سلامة العرش من سلامة السلطة، وأن أي محاولة في مقاومة الحلفاء يعني الدمار.

لقد استثار الوطنيون من دخول الانجليز إلى استانبول ، وأدركوا أن حكومة "فريد بك" لن تأتي بشيء لصالح الاستقلال، لذا وجه هؤلاء الرجال مقرهم نحو الداخل في بلاد الأناضول ، وتشكلت عدة جمعيات لمقاومة المحتلين منها "**جمعية تراكيا**" في أدرنة وجمعية الدفاع عن الولايات الشرقية...الخ، ووسط هذه الأحداث خرج مصطفى كمال كرجل سياسي

وعسكري يقود حركة المقاومة، وهي حركة ثورية ضد قرار الحلفاء لتقسيم أملاك السلطنة وفقا لشروط الهدنة[2].

و يرجع اختيار مصطفى لقيادة هذه الحركة إلى الثقة في خبرته و قدرته العسكرية و السياسية وكذلك لتوجهاته الفكرية، فقد كان صريحا مع مناصريه.

تقرر في **14ماي1919** إنزال الجيوش اليونانية في مدينة أزمير بتحريك بريطاني و فرنسي، فقد أرادت اليونان إحياء تراثها القديم باسترجاع أراضيها وإقامة دولة دينية لهم، قابل هذا الإنزال رفض أهالي أزمير قائلين أن (أزمير للأتراك)[3]، ولا يعترفون بهذا الاحتلال الذي نص عليه مؤتمر الصلح في **6ماي1919م**، وردا على هذا الاحتجاج أمر السلطان بعدم الدفاع عن المدينة لأن الوجود اليوناني مؤقت ولابد من انجلترا أن تضع قرارا في هذا الأمر، واستدعى مصطفى كمال كي يعين مفتشا عاما لجيوش الأناضول وبصلاحيات واسعة، قم بالانقلاب على السلطان بسبب تكتل السلطان مع انجلترا خيانة للسلطنة وأخذ يعمل لصالح نفسه[4].

أصدرت الحكومة العثمانية في استانبول في **جويلية1919م** أمرا بملاحقته واعتباره خارجا عن القانون، فلجأ إلى السفارة الإيطالية ثم توجه نحو الأناضول[5] ،عبر البحر في **17ماي 1919م** ووصل في **19ماي** الذي اتخذه ذكرى لبداية المقاومة الوطنية التركية ضد دول الحلفاء والسلطان، لف حوله الجيش والأهالي، فصودرت باسمه

[1]- هـ.ج، أرمسترونج، المصدر السابق، ص103.
[2]- هدى درويش، المرجع السابق، ص89-90.
[3]- محمد محمد توفيق، المصدر السابق، ص
[4]- محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق ، ص747.
[5]- ماري باتريك ميلز، المصدر السابق، ص201.

مذكرة الإعدام بعد رفضه قرار إقالته في **8** جويلية **1919م**، قيل "**أن السلطان وحيد الدين أراد أن يكيد الإنجليز بمصطفى كمال، فكاد الانجليز به للسلطان**"[1] .

و الملاحظ خلال الثورة الكمالية أن الانجليز قد لعبوا فيها دورا رئيسيا، فقد تبنوه وساعدوه للوصول إلى إلغاء الخلافة وكذلك منح اليونان لأزمير وإبراز مصطفى كمال بطلا محررا لبلاده، وكذلك قامت بالتفرقة بين مصطفى كمال و السلطان ، وبين هذه الأطراف كان يدري مصطفى بخطة انجلترا لأنه كان على علاقة بها منذ عام **1917م**، منذ أن كان قائدا في جبهة فلسطين !.

بعدما التف حوله المسلمين، التي بدت فيها الحركة أنها حركة إسلامية، خاصة بعد سقوط السلطنة مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وأيدوا أي حركة تقوم لإعادة إحياءها، كما استغل مصطفى كمال عواطف المسلمين، وأموالهم إلى أبعد الحدود، واشتغل زعماء الدين باستعمال خطابات دينية تستثير مشاعرهم [2]خلال الحركة الوطنية التركية هي قوله: (**نعم سيصبح الوطنيون عبيدا إذا انهزموا، ولكن شتان بين الرق بعد الجهاد و الرق دون جهاد، فهذه أمة جاهدت ثم قضت نحبها....**)[3].

كانت المجموعات الأولى للمقاومة قد تشكلت عقب توقيع الهدنة في تراقيا و أزمير و بعض الجهات في الأناضول، ووجهت نشاطها ضد اليونان بوجه خاص ،حيث تكونت في مدينة أرضروم جمعية الدفاع عن حقوق شرقي الأناضول، التي دعت إلى عقد مؤتمر في **23جويلية 1919م** حضره مندوبون عن الأقاليم في شرقي الأناضول[4] وانتخب مصطفى كمال رئيس للمؤتمر، وقد وضع هذا المؤتمر منهاجا لأهدافها ونظاما للحركة للاستقلالية، والمكافحة ضد أي اعتداء أجنبي، وأكد على فكرة الحكم للشعب، ووضع مشروع التصريح، الذي عرف فيما بعد باسم الميثاق الوطني[5].

أعقب هذا المؤتمر "مؤتمر سيواس" الذي انعقد في **4سبتمبر1919م**[6]، حضره مندوبون من جميع أنحاء السلطة، أيد المؤتمر قرارات المؤتمر الأول و التأكيد على المحافظة على سلامة أراضي السلطنة، وقد تغير اسم الجمعية إلى "جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول و الروملي" الذي يعتبر شاملا لجميع أراضي السلطنة،

[1]- محمد فريد بك المحامي، المصدر نفسه، ص750

[2]- محمد فريدبك المحامي ، المصدر السابق، ص753-756.

[3]- محمد محمد توفيق ، المصدر السابق، ص59.

[4]- عبد العزيز محمد الشناوي ،المرجع السابق،ص207.

[5]- هدى درويش، المرجع السابق، ص91.

[6]- لمزيد أنظر :الملحق رقم 03

ويعتبر المؤتمران الاستناد على اصطلاح مدني لتحقيق الحقوق القومية لتركيا، وهما تمهيد للدولة الحديثة، وبهذا بدأت مساعيه لتحقيق أهدافه، و الاتفاق على الميثاق الوطني الذي يجعل تركيا جمهورية عاصمتها أنقرة[1].

وعلى الساحة الدولية استمر انعقاد مؤتمر الصلح حتى جانفي **1921م**، التي لم تتوافق فيها الدول الكبرى على بعض قراراته، والتي شهدت القيود على الدول الخاسرة لاسيما السلطنة العثمانية ،فبريطانيا و فرنسا ترغبان في تقسيم أملاك السلطنة، في حين تبنت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الانتداب التي لاقت الرفض من الدول الكبرى ،وقد خلص المؤتمر بتوزيع نظام الانتداب على الولايات العربية في آسيا بين كل من بريطانيا وفرنسا تطبيقا لمعاهدة سايكس بيكو **1916م** ، وتسليم فلسطين لليهود تطبيقا لوعد بلفور **1917م** وتقسيم العاصمة بين كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ،وعقد معاهدة سيفر التي فرضت عليها كعقوبة بموجب خسارتها في الحرب العالمية الثانية.

معاهدة سيفر

في **10أوت 1920م** تم توقيع معاهدة سيفر[2] ،التي كانت بين الحكومة العثمانية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ،والتي تم التحضير لها من قبل من خلال التآمر عليها ومحاولة تجزئتها فيما بينهم [3]،حيث أرغم السلطان ووزراؤه على توقيعها ولاقت اعتراضا كبيرا من قبل رجال الدولة بسبب بنودها المجحفة في حق السلطنة العثمانية ،نذكر منها :الإبقاء على استانبول عاصمة للسلطنة ،وحاولت حصر السلطنة داخل آسيا الصغرى فقط وجعل أوروبا كاملة مسيحية ،ومنح إقليم كردستان الاستقلال [4]،وتم فصل جميع الأراضي في البلقان وفي الدول العربية ،كذلك أرادت نشر النزعة القومية داخل السلطنة بوضع قوانين خاصة بالأقليات القومية والعرقية وعدم إلغاء الامتيازات الأجنبية التي ألغتها في عهد الاتحاديين ،فلم يكن أمام السلطان سوى الرضوخ للمطالب والتوقيع عليها من طرف الموفدين ،على عكس حكومة أنقرة التي رفضت بنودها [5].

أصبحت هذه المعاهدة سلاحا في يد الكماليين ضد الحكومة العثمانية في استانبول ،حيث استغلها في جمع الجماهير حوله ضد السلطان وحكومته ،على أنهم رمز للهزيمة ،ونجم عن ذلك وجود حكومتان في آن واحد ،بتشكيل مجلس وزراء في أنقرة بتاريخ **4ماي 1920م**،حكومة في استانبول ضعيفة يترأسها السلطان

[1]- ماري باتريك ميلز، المصدر السابق ، ص201.

2- سيفر :معاهدة عقدت بين السلطنة العثمانية والدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في فرنسا ،احتوت على 443بند ،للمزيد أنظر: عبد العزيز محمد الشناوي ، المرجع السابق ،ص198.

[3] -HR.SYS.2310/1.10.

[4] أحمد محمود علو السامرائي ،**معاهدة لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة** ،العدد14،مجلة مداد الآداب ،جامعة تكريت ،(د.س)،ص207.

[5] عبد العزيز محمد الشناوي ،المرجع نفسه ،ص207.

محمد السادس وهو الحاكم الشرعي ،يستمد شرعيته من حق توارث العرش العثماني ،وحكومة في أنقرة ذات سلطات واسعة ومدعمة من الرعايا يرأسها مصطفى كمال وهو الحاكم الفعلي ،وبهذا نشأ التمرد على العاصمة وجعلوا من المجلس الوطني الكبير حكومة فعلية عام **1921م**.

أقر المجلس الدستوري الجديد الذي خوله الاضطلاع على السلطة التنفيذية والتشريعية ،وقرر رفض كل المعاهدات التي أبرمنها حكومة استانبول ،وفي الوقت نفسه عقد مصطفى كمال اتفاقا مع روسيا ،اعترف بموجبه بالميثاق[1]وتوثق هذه المعاهدة من خلال الأرشيف :إن سياسة مصطفى كمال مع سراي القصر حتى وصوله مركز القوة كانت على أساس أنه يكافح القوات الأجنبية الغربية بغية إنقاذ الدولة من احتلالها ،وقامت سياسة مصطفى كمال مع

البلاشفة على أساس أنه يحاول إقامة سد الاتحاد السوفياتي ضد الإمبريالية الغربية[2]،وكان من نتاج المعاهدة التركية الروسية والاتفاق التركي الفرنسي ،وانسحاب القوات الإيطالية والفرنسية من الأناضول دعم مركز الكماليين سواء في الداخل اتجاه حكومة السلطان ،أوفي الخارج اتجاه اليونان وانجلترا ،حيث دعمت الحكومة الروسية الحركة الوطنية التركية بالسلاح ضد الحرب اليونانية[3] .

وبموجب هذه الاتفاقيات دعت انجلترا لعقد مؤتمر في لندن لإعادة النظر في معاهدة سيفر[4] ،ودعت لذلك حكومة استانبول وحكومة أنقرة لحضور المؤتمر ،لكن كمال اعترض استنكر دعوة رئيس الوزراء فريد باشا ،وإزاء ذلك تم عزله وكلف توفيق باشا بتشكيل الوزارة الجديدة ،بقيت هذه الوزارة في الحكم مدة سنتين خدمت من خلالها مصطفى كمال حتى قوى أمره في البلاد.

خاض الكماليين حرب التحرير ضد اليونان ودخلوا أزمير في **9سبتمبر1922م** وحققوا انتصارات عظيمة ،و أنهوا الحكم اليوناني في الأناضول كاسرين أطماعهم في تأسيس دولة جديدة[5] ،استطاع استرجاع إزمير وصحراء سقاريا ،حيث لاق هذا الانتصار صدى كبير داخل وخارج السلطنة ومن خلال هذا الإنجاز لقب بالغازي ،حيث ألف فيه الشاعر أحمد شوقي أبيات يمدحه فيها قائلا :

الله أكبر من الفتح من عجب يا خالد الترك جدد خالد العرب [6]

[1]- تيسير جباري ،المرجع السابق ،ص254.

[2]- أنظر الملحق رقم

[3]-عبد العزيز محمد الشناوي ،المرجع السابق ،ص209.

[4] O.A.HR.IM76.78/1.Zurk(3shf bos)

[5]- تيسير جباري ،المرجع نفسه ،ص254.

[6]- أحمد شوقي ،**شوقيات** ،تق :حسين هيكل ،(د.ط)،دار الكتب العلمية ،لبنان ،2012م ،ص55.

ثم يشبهه بصلاح الدين الأيوبي فيقول :

حذوت حرب الصلاحيين في زمن فيه القتال بلا شرع ولا أدب

صلح مودانيا

بدأت الدول الأوروبية في دعوة الحكومة التركية إلى عقد الصلح على إثر الانتصارات التي حققتها القوات التركية ،إذ عقد في 3نوفمبر 1922م،مثل جانب حكومة أنقرة عصمت إينونو ،وخلال ذلك لم يتوصلوا إلى حلول ترضي الطرفين ،خاصة فيما يتعلق بأمر المضايق ،واستأنفت مرة أخرى وفاز بها عصمت ،وعقدت الهدنة رسميا في 16نوفمبر 1922م التي نصت على عدد من البنود أبرزها :الاعتراف بعودة السيادة إلى استانبول ،واستعادة بعض المناطق من تراقيا[1] .

يعد صلح مودانيا إنهاء لمعاهدة سيفر المجحفة ، وتقوية مكانة الكماليين داخليا وخارجيا ،بتعزيز ثقة الوطنيين والتصدي للأطماع الدولية.

سمح نجاح الحركة الوطنية التركية في إخراج الاحتلال اليوناني ، وإخراج دول الحلفاء من العاصمة استانبول ،مما جعل حكومة أنقرة تتبوأ موقعا بين الدول الكبرى ،وهذا ما جعل هذه الأخيرة بدعوتها مع الحكومة التقليدية لحضور مؤتمر لوزان الذي سيعقد بسويسرا.

معاهدة لوزان ودورها في إعلان الجمهورية التركية

بدأ المؤتمر أعماله في 20نوفمبر 1922م ،ففي بداية المؤتمر لم يتوافق عصمت إينونو ممثل الحكومة التركية مع اللورد كرزون (g.nathaniel curzon) ممثل الحكومة البريطانية في شروط الصلح [2]،فقد دامت المفاوضات لمدة ثلاثة أشهر لم يخلص لأي نتيجة لتنتهي المفاوضات في فيفري 1923م إلى أنقرة ،ليتبادل مع كمال مستجدات المؤتمر والمطالب المطروحة ،والذي كان يعلق عليه آمالا كبيرة فإن فشله كفيل بإفساد كل انتصاراته الحربية[3].

فقد كانت نقاط الاختلاف في المؤتمر متمثلة في تسوية بنود معاهدة سيفر المجحفة، وتعديلها وفق ما يناسب كل طرف، فقد تمثلت المطالب في تقديم الاستقلال التام للأراضي التركية وإلغاء الامتيازات الأجنبية خاصة التي تتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد وهذه المطالب الأساسية التي طالب بها عصمت ،وأنه لن يوقع

[1]- أندرو مانجو ، المرجع السابق ،ص357.

[2]- أحمد علو السامرائي ،المرجع السابق ،ص373.

[3] - هـ.ج.أرمسترونج ،المصدر السابق،ص190.

أي معاهدة تقيد من الحرية الاقتصادية والقضائية ،وكانت هذه التعليمات تأتي من حكومة أنقرة ،والتي كانت تصله على شكل برقيات [1]،أما بالنسبة لنواب المجلس في الداخل فقد رفضوا مشاركة عصمت اينونو

المفاوضات بسبب عدم استشارتهم في المشاركة فقد كان الأمر سريا بين القائدين فقط ،وهذا يعتبر خرقا للدستور ،وكذلك بسبب توقف الزحف نحو العاصمة وتحريرها من التواجد الأجنبي وهو الهدف الأول لهذه الحركة .

في حين قام السلطان وحيد الدين **1922/1918م** بمغادرة العاصمة بقرار من المجلس الوطني الكبير ،الذي أقر بإلغاء الحكم الملكي ومحاكمة السلطان ووزراءه بالخيانة العظمى وإصدار الحكم بالإعدام في حقهم ،لكن السلطان استنجد بالإنجليز وهرب نحو مالطة هو وعائلته[2] ،في حين سمي كمال أتاتورك بأب العثمانيين من طرف فخري الذي يشتغل في كلية الآداب والفنون [3]

حاول إنشاء خلافة في بلاد الحجاز لكنه فشل ،وبذلك انتهى حكم السلالة العثمانية التي دامت لأكثر من ست مائة سنة ،وبقاء منصب الخلافة معنوي فقط لا يملك أي سلطة فعلية [4]،وانتخب الأمير العثماني عبد المجيد خليفة للمسلمين مدة عام ثم نفي مع أسرته إلى سويسرا[5].

عاد المؤتمر للاستئناف من جديد في **23أفريل 1923م** ،دائما مع نفس نقاط الاختلاف

والمتمثلة في قضية المضايق ومسألة الحدود ،وجلاء القوات المتحالفة من البلاد وكذلك قضية الموصل والعراق ،الأمر الذي أدى إلى انعقاد العديد من الجلسات التي كانت تنتهي كلها بعدم التوافق خاصة من الطرف التركي ،حيث صرح الجانب البريطاني "إن تسوية تلك المشاكل سيقود إلى تسوية مسألة الجلاء وبما يتناسب وجهة النظر التركية ".

ذهبت المفاوضات إلى لجنة ثانية تعالج المواضيع العالقة، ولعل أهم مشكلة تناولتها هذه اللجنة هي تكوين وطن قومي للأقلية الأرمينية التي رفضتها الحكومة التركية ،واعتبرتها تدخل في الشؤون الداخلية ،والتي تسببت في إثارة المشاكل والتعبير بقدرتها على حل القضايا الداخلية بنفسها ،إلا أن إصرار الدول الكبرى أرغم عصمت على توقيع معاهدات لحماية الأقليات ودخول تركيا في عصبة الأمم المتحدة [6]،ومشكلة تبادل

[1] -أحمد محمود علو السامرائي ،المرجع السابق،ص203.

[2] - ماري باتريك ميلز المصدر السابق ،ص204.

[3] -AOB-HR.IM76.78/1.ZURK(3ch boch).

[4] - ماري باتريك ميلز ،المصدر نفسه ،ص203.

[5] -م.م.رياض خليل حسين ،المرجع السابق ،ص231.

[6] أحمد محمد علو السامرائي ،المرجع نفسه ،ص362.

السكان, إذ تمت عملية تبادل السكان بصورة إلزامية وخطيرة بعد موافقة لجنة منتخبة من قبل عصبة الأمم المتحدة ،يخص يونان الأناضول وأتراك اليونان ،وبموجب ذلك ارتحل نحو مليون ونصف يوناني من تركيا إلى وطنهم وعاد أكثر من أربع مئة ألف تركي [1].

أما اللجنة الثالثة ،فقد تمثلت في المسائل المالية والشؤون الاقتصادية وبالأخص مشكلة الديون وضريبة الحرب إلا أن الرد العثماني كان حازما ، إذ أشاروا إلى وجوب إلغاء القيود التجارية ،وبدوره عزز مصطفى كمال موقفه باحتلاله شرقي ثريس (**thrace**) وقيامه ب تنظيم حزبه "**حزب الشعب**" ،وإرسال العديد من المذكرات الاحتجاجية إلى لوزان ضد الممارسات التي ارتكبها اليونانيين[2]،انتهت جلسات المؤتمر في 24جويلية 1923م ،وتم التوقيع عليها من قبل عصمت إينونو ذلك الفضل الذي قدمه له مصطفى ،تألفت المعاهدة من سبعة عشر وثيقة تتعلق بكافة ما تم مناقشته في المؤتمر من قضايا سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية .

قدمت المعاهدة الكثير من المكاسب: منها الحصول على السيادة الكاملة وألغت المحاكم الأجنبية، في حين حدت من الصلاحيات الدينية داخل تركيا.

أعلنت الجمهورية التركية مكان السلطنة العثمانية التي حكمت أكثر من ستة قرون بنظام عثماني إسلامي، بعدما أعلن المجلس الوطني الكبير في **29أكتوبر1923م**[3] ، تحكم بدستور جديد وبسيادة الشعب، وانتخب مصطفى كمال كأول رئيس للدولة وعصمت إينونو كأول رئيس وزراء للجمهورية.

قام مصطفى بإنشاء جمهورية تركية في **7نوفمبر 1923م** [4]وحدد ملامحها وفق التحديث و التغريب، وبتحريض من الدول الاستعمارية و اليهود قام بتفتيت شمل الأمة الإسلامية، حيث جاء القرار بإعلان مجموعة من الأسس الجديدة لبناء تركيا، وقد أقيمت الاحتفالات في جميع المناطق إلا استانبول التي رفضت القرار[5].

بدأ المخطط الأوروبي منذ عقد معاهدة كارلوفيتش **1699م** ولغاية القرن العشرين ،لاسيما أن السلطنة بدأت تتقلص بشكل مخيف ،أما المراحل النهائية من تقسيم السلطنة فكانت عند ضم النمسا للبوسنة والهرسك عام **1908م** و الحرب التركية الإيطالية **1911-1912م** ،واستمر ذلك مع الحروب الانفصالية **1912-1913م** ،ونهاية المطاف كان في مؤتمر لوزان **1922-1923م** الذي أكمل تفكيك السلطنة.

[1] ماري باتريك ميلز ،المصدر السابق ،ص203.

[2] أحمد علو السامرائي ، المرجع السابق،ص 346.

[3]- نفسه، ص346.

[4] AOB.HR.IM.22/90.

[5]- م.م.رياض خليل حسين ،المرجع السابق، 136.

المطلب الثالث: الأسس الجديدة لتركيا الكمالية و انعكاساتها

إلغاء الخلافة وعلمنة الدولة:

عمل مصطفى كمال على تطبيق بنود معاهدة لوزان التي نصت على عدة قرارات مقررة لإلغاء الخلافة و إبعاد الخليفة عن العاصمة استانبول، وهذا الأمر كان قد قرره قبل ذلك، فبدأ باتخاذ الخطوات التنفيذية لتغريب الدولة وجعلها على النمط الأوروبي، علمانية المبادئ ومحاولة طمس تاريخ السلطنة العثمانية الشرقية الإسلامية التي تتخذ الإسلام أساسا لتكوينها، وقطع كل ما يصلها بتراثها وهويتها الإسلامية.

ولعل توافق طموحات كمال أتاتورك مع أهداف الدول الغربية المسيحية واليهودية في إسقاط الدول الإسلامية التي تعتبرها منافسة لها منذ بداية الخلق والعداء بين الهلال والصليب، فاعتبر الخلافة الإسلامية هاجسا ضد التقدم الذي أراده، فكانت ثورته أولا قائمة على الدين والثقافة الشرقية وعلى التاريخ والعالم الإسلامي عامة[1]، فكانت ردود فعله موجهة إلى كل مظاهر الحياة الدينية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية والقضائية وغيرها...الخ، إلا أن أقوى رد فعل كان من الجانب الديني عندما قام كمال أتاتورك [2] بإلغاء الخلافة الإسلامية العثمانية، التي كانت تمثل البعد الروحي والمعنوي للمسلمين عامة والأتراك خاصة، وقد أراد بذلك أيضا فصل الأتراك عن العرب وكل ما يربطهم بالعالم الإسلامي[3] .

وبجلوس مصطفى كمال على كرسي الجمهورية التركية، وقد أزال معالم العهد القديم فلم يبقى أمامه إلا الخلافة، فبدأ بتمهيد إلغائها بطرح الأمر داخل المجلس الوطني الكبير، وكما عرف من قبل بدهائه في التخطيط ربط محاولة إلغائها بثورات الرجعيين الذي كان هو السبب فيها أصلا !، فبعد تلقي بعض جرائد استانبول خبر إعلان الجمهورية بفتور[4]، ومن بين هذه الصحف نذكر : جريدة " وطن" و " طنين"...الخ[5].

وهذه الحركة المعادية تلقت أيضا معارضة من رجال الدولة التقليديين ومن بينهم "لطفي فكري بك"، الذي أعرب عن دعمه للخليفة عبد المجيد الثاني **1922-1924م**، ومحاربة أي محاولة في التعرض له، لكن مصطفى كمال كان قد جهز لهذا الرد، بواسطة قمعه، ففي هذا المقام يقول عصمت إنونو:(إن الخليفة إذا

[1]- وجيه الكوثراني ،المرجع السابق ، ص757.

[2]- أتاتورك: هو لقب منح لمصطفى كمال بعد إلغاء الأسماء الإسلامية و معناه:" أتا": أبو، " تورك": الأتراك ، بمعنى " أبو الأتراك"، أنظر : محمد محمد توفيق، المصدر السابق، ص179.

[3]- م.م، رياض خليل حسين، المرجع السابق، ص 137.

[4]-م حمد محمد توفيق، المصدر السابق ، ص 137.

[5]- طنين: جريدة تركية، أسسها حسين جاهد في استانبول تناولت قضايا السلطنة ، عبرت عن رفضها لإعلان الجمهورية. للمزيد أنظر: أندرو مانجو، المرجع السابق، ص686.

قامت في ذهنه فكرة التدخل في شؤون البلاد، فإن صاحب الفكرة لا شك يقضى عليه، وإن كل من يفكر في إحداث انقلاب قد يؤدي إلى عودة السلطنة يعد خائنا، فقد كفى ما لقيته البلاد من وحيد الدين)[1] .

وفي المقابل تطورت الأحداث بسرعة فقد التف الشعب حول خليفته والذي بدوره اتخذ جميع السبل للحفاظ على رتبته ،أولا بجعل نفسه الرابط بين الأتراك والتاريخ العثماني الإسلامي فاستغل رموز السلطنة كحمل سيف محمد الفاتح1454-1481م،والتوجه للصلاة بموكب السلاطين الأوائل، وهذا لمعرفته أهمية منصبه وسلالته، وكذلك طلب من مصطفى كمال منصب سياسي، الأمر الذي جعله يتعجل في إلغاء الخلافة بالحد من صلاحياته ورد عليه قائلا:(ليعلم الخليفة والعالم أجمع أن الخليفة والخلافة أصبحت أمرا غير ذي معنى ولا وجود له...وفي النهاية أصبحت الخلافة بالنسبة لنا: ذكرى تاريخية...)[2] .

لاقت محاولة إلغاء الخلافة وإعلان علمانية الدولة معارضة أيضا من الزعماء المسلمين خارج الجمهورية التركية، حيث أرسل الهنديان "آغا خان" و"أمير علي" خطابا تناقلته الصحف التركية، خلاصته: ضرورة احترام مقام الخليفة والسلطنة لابد من أن تعود كما كانت من قبل[3] ، اعبر مصطفى هذه المعارضات رجعية وتدخل في شؤون الدولة الخاصة. وهنا تظهر النزعة القومية للكماليين، وأعلن أن "تركيا للأتراك"[4]،بمنع كل تدخل أجنبي، ويحكمها الأتراك فقط، حتى إنجلترا التي صنعت منه الرجل الزعيم !.

في **1مارس 1924**م عقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الكبير، فيخلص إلى ثلاث اقتراحات:

أولا: رغبة الأمة في صيانة الجمهورية حالا واستقبالا.

ثانيا: الرأي العام يطالب بوضع سياسة تعليمية موحدة[5].

ثالثا: لابد من تنزيه الإسلام وإعلاء قدره بإبعاده عن عالم سياسة.

وبموجب هذه الاقتراحات يعلن المجلس على الموافقة على المقترحات، وبذلك تصبح الخلافة ملغاة في تاريخ **03مارس 1924م**[6]، وتلغى وزارة الشريعة والأوقاف وبذلك تمحى كلمة الخلافة من التاريخ التركي.

[1]-محمد محمد توفيق ،المصدر السابق،ص137-138.

[2]- أحمد محمود علو السامرائي، المرجع السابق، ص368.

[3]- هدى درويش،المرجع السابق،ص257.

[4]- مصطفى كمال أتاتورك، المصدر السابق، ص7-8.

[5]-محمد محمد توفيق، المصدر نفسه، ص139.

[6]-.تيسير جباري، المرجع السابق، ص25

بلغ الخليفة عبد المجيد الثاني مساء ذلك اليوم وهو في قصره "دولمة باغجة" قرار المجلس الكبير بإلغاء الخلافة وإقصائه هو وعائلته إلى سويسرا[1]، قابل هذا القرار بهدوء قائلا:(لست خائفا...أنا وطني وأحب بلادي...)، وبهذا رحل آخر خليفة من آل عثمان وانتهت معه أكثر من ستة مائة من الحكم العثماني وأربع مائة عام من حمل لقب الخلافة، وهذا عند إرادة الشعب، واعتبر مصطفى هذا القرار فوزا آخر أحرزه وأنها عقبة زالت فزال معها تعصب الغرب[2].

هذا القرار أدى إلى رفض من طرف الإسلاميين من داخل تركيا أو خارجها بداية بإعلان بعض رجال الدولة استقالتهم، من بينهم **كاظم قره بكير باشا وفؤاد باشا**[3]، وتكوين جماعة ضد أفكار الكماليين العلمانيين، ليس حبا في الخليفة و الخلافة ولكن احتراما للتربية الدينية التي تلقوها في بداية مسارهم، كما ظهرت مقاومة مسلحة من طرف أسعد أفندي، الذي تناول نقاط ضعف الحكومة التركية الجديدة، وعمد على استمالة الجيش والرأي العام، إلا أن ذلك قوبل بقوة السلاح والقتل الجماعي للدراويش و رجال الدين ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في تركيا طوال سنوات حكم الكماليين[4] ، هذه المقاومة الكردية الكردية كانت فيها أيادي أجنبية انجليزية الذي اعتبرها كمال المحرك الأول لها، طمعا للوصول إلى بترول الموصل وبترول العراق[5].

وكرد على هذه الثورة أقرت الجمعية الوطنية وقف دستور (1921م) وتخويل كمال أتاتورك السلطة الكاملة لإنقاذ البلاد، وألغيت حصانة النواب ضد الاعتقال، وفرضت الرقابة الصارمة على الصحف، وصار أي إجراء أو نقد شفوي ضد الحكومة يعد خيانة عظمى تعاقب عليها محاكم الاستقلال بالموت فورا[6] .

وبالنسبة للدول العربية فهي بدورها أيضا عارضت هذا القرار، الذي كانت غايته معروفة وهي التصغير في رقعة العالم الإسلامي، فقد أصدر علماء الأزهر في مصر بيانا موقعا من طرف ستة عشر عالما من علمائه، تقرر فيه بطلان قرار إلغاء الخلافة، لأن البيعة

كانت من جميع مسلمي العالم[1]، كما قال الشاعر أحمد شوقي بذم قراره من خلال تنظيم مقاطع شعرية بعدما بعدما قام بمدحه قبل ذلك خلال نجاحه في حرب الاستقلال، قائلا:

[1]- تيسسير جباري، المرجع السابق، ص25

[2]-. ماري باتريك ميلز، المصدر السابق، ص204.

[3]-أنظر الملحق رقم:12.

[4]- م.م، رياض خليل حسين، المرجع السابق، ص232

[5]-هـ.ج، أرمسترونج، المصدر السابق، ص207.

[6]- نفسه، ص207.

ضجت عليك مآذن ومنابر وبكت عليك ممالك ونواح

الهند والهة ومصر حزينة تبكي عليك بمدمع سحاح

والشام تسأل والعراق وفارس أمحا من الأرض الخلافة ماح[2]

تفكك العالم الإسلامي بعد إلغاء الخلافة، وأصبح على شكل قوميات كل منطقة لها حدود خاصة، وهذا الأمر جعل القادة المسلمين يعقدون عدة مؤتمرات محاولين تعيين خليفة، لكن هذه المؤتمرات لم تصل إلى حل يذكر.

صار مصطفى كمال هو الحاكم يأمر في كل أنحاء البلاد، بعد أن تخلص من معارضيه جميعا واستكان الشعب التركي لحكمه، وتركزت كل سلطات الدولة في يده، وبات حزب الشعب الذي يرأسه هو المهيمن على الدولة.

من جهة أخرى، عرفت السلطنة العثمانية منذ تأسيسها سنة 1299م إلى غاية سقوطها اعتمادا على المؤسسات الدينية المتمثلة في المساجد والزوايا والتكايا، والتي تعبر عن الجانب الروحي والديني للفرد العثماني، لذا لجأ مصطفى كمال إلى ضرب هذه الفئة بيد من حديد مريد، بذلك فصل المجتمع عن ماضيهم وشخصيتهم وانتمائهم الروحي والإسلامي، فهذه المؤسسات مثلت دور التضامن الاجتماعي كمؤسسات خيرية وتربوية وتعليمية.

باشر مصطفى كمال بالهدم قبل بداية البناء بتمزيق الأفكار القديمة عن التركي الحديث وترسيخ أفكار جديدة تجعل من المجتمع يتوافق مع أفكاره[3] .

أصبحت السلطة العثمانية بعد إعلان الجمهورية مثلها مثل باقي الدول لخسارتها الخلافة، ولم تعد لها أهمية سوى لأهمية موقعها الجغرافي، وليس لها لا مركز علمي ولا اقتصادي[4].

عرف مصطفى كمال أن الشعب هو أساس التغيير، إما يدفع الجمهورية إلى المقدمة أو يعيدها إلى سابق عهدها ،وهذه المهمة قد تبدو سهلة نظريا ،ولكن في الحقيقة هي أصعب من التغيير السياسي نفسه ، لأن

[1]- تيسير جبارة، المرجع نفسه، ص258.

[2]- أحمد شوقي، المصدر السابق ، ص13؟.

[3]- هـ.ج. أرمسترونج، المصدر نفسه، ص211.

[4]- وجيه الكوثراني، المرجع السابق، ص 759.

الأفراد بطبيعة الحال قد تجسدت عندهم أفكار وعادات وتقاليد ذات طابع إسلامي عثماني ،حيث عرف أنها من التحديات الصعبة التي سيحاربها ،وعبر عن

ذلك بقوله:(لقد قهرت العدو وقهرت الدولة ،فهل أستطيع أن أقهر الشعب؟.

كانت الطرق الدينية منتشرة بكثرة في جميع أنحاء العالم ،والتي أخذت بها جميع طبقات المجتمع ،فكان لها تأثير خاص على أفكارهم ومعتقداتهم ،فاستغلوا الوضع بالتحريض وإثارة مشاعر الناس من خلال عقد اجتماعات سرية ضد الحكومة التركية الجديدة[1]،حارب مصطفى كمال هذه المؤسسات مباشرة بإلغائها ،فألغى وزارة الأوقاف ووظيفة شيخ الإسلام ،وعهد إلى شؤونها إلى وزارة المعارف في نوفمبر 1924م ،وألغى كل الطرق الصوفية ومشايخها تنحية ألقاب الدراويش ،وكذلك حضر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ ...إلخ ،وكذلك تم منع ارتداء الملابس التي تدل على تلك الطرق الصوفية ،باعتبار أنها تقوم بإثارة العصبية والرجعية ،وأغلق جميع المزارات وقبور السلاطين ،حتى المساجد لم يحترم مكانتها ولم تسلم منه ،حيث أصدر قرارات بغلق العديد منها ،وخص بذلك أكبر المساجد شهرة والمعروفة تاريخيا بمكانتها ،فمسجد آيا صوفيا أغلقه الصلات فيه وحوله إلى متحف ،ومسجد الفاتح وتحويله إلى مستودع وأخضع الخطب للرقابة وحد من مواضيعها ، حيث ترك تهم الخوض في شؤون الزراعة والصناعة وإجبارهم على مدحه على المنابر[2] .

استمر مصطفى كمال في طمس الثقافة العثمانية ،باستبدال التقويم الهجري الإسلامي بتقويم الميلادي المسيحي ،والذي كان يستخدم في تحديد المواقيت الإدارية والدينية وذلك لإجبارهم على ترك شعيرة الصلاة ،إضافة على ذلك غير العطلة الرسمية من يوم الجمعة والذي يعتبر يوم عيد للمسلمين والقيام بصلاة الجمعة في المساجد إلى يوم الأحد تقليدا للغرب المسيحي الذي يتخذه يوما للذهاب للكنيسة والصلاة [3] ،وبهذا رأى بعض رجال الدعوة الإسلامية في تركيا أن الإسلام قد انتهى من الحياة الرسمية في البلاد ،خاصة بعد إلغاء النص الدال على أن الإسلام دين الدولة في الدستور التركي القديم 1924م.[4]

شدد الكماليين على معاقبة أي رد فعل ضد هذه الإجراءات ، واعتبروا من يرفضها رجعي وهذه الطرق والمؤسسات تستخدم في إستغباء الناس وإلهائهم في أمور غير التطور والعمل في شؤون الدنيا[5].

[1] هنادي زعل مسعود الهنداوي ،محمد سعيد العثامنة ،المرجع السابق ،ص98.

[2] تيسير جبارة ،المرجع السابق ،ص259.

[3] م-م.رياض خليل حسين ،المرجع السابق ،ص101.

[4] هدى ،درويش ،المرجع السابق ،ص10.

[5] هـ.ج.ارمسترونج ،المصدر السابق ،ص113.

كتب شكيب أرسلان[1] على هذه الإجراءات: "بوصفه تركيا في عهد مصطفى كمال على أنها ليست حكومة دينية من طراز فرنسا وإنجلترا فحسب بل هي دولة مضادة للدين ... بل إن الدولة اللادينية في الغرب المعروفة بثوراتها لم تتدخل في حروف الإنجيل وزي رجال

الدين وطقوسهم الخاصة وتلغي الكنائس)[2] .

بعد أن قام أتاتورك بتغييرات جذرية اتجه نحو إعلان دستور جديد للبلاد يختلف عن بقية الدساتير[3] ،فتم إعلانه في 1914م ليكون دستورا خاصا بعهد الجمهورية التركية الحديثة ،احتوى الدستور على سعة فصول ،وتنقسم إلى مواد تعالج قضايا معينة ،فالمواد من (1-8)هي وظائف تشريعية ،والمواد(9-30)هي وظائف تنفيذية والمواد من (31-52)للسلطة القضائية والمواد من (53-67)للحريات المدنية للمواطنين الأتراك ،والمواد (68-88)هي مواد متفرقة [4]،هذا الدستور عين له عين له مجموعة من المختصين الأجانب في المجال القانوني لتدارك نقاط الضعف في الدستور القديم ،وإلغاء القوانين الخاصة بالسلطة والخلافة وكل ما هو ديني رجعي ،وهنا نستذكر الطرق التي جمع بها حوله مؤيدي الحركة الوطنية التركية بالذهاب إلى المساجد الزوايا واستعملها لإيصال صوته للرعايا والحصول على ثقة رجال الدين .

تصف بعض المصادر أن كمال أتاتورك جل ما فعله من انتصارات وإعلان الجمهورية والدستور، هو من أجل الوصول إلى مرحلة إلغاء الإسلام لتنفيذ مخططات الانجليز والصهاينة.

علمنة المجتمع و التعليم

بعد الانتهاء من التغيير في النظام السياسي بأكمله وهدم الكيان القديم ،كان لابد من أن يغير تفكير الناس وعاداتهم وتقاليدهم وحياتهم الاجتماعية التي تربطهم بالتنشأة الشرقية ،والتوجه نحو المدنية الغربية ،فتشكلت بما يسمى بالثورة الاجتماعية الكبرى .

استغل المواد المنصوص عليها في الدستور المدني ، من خلال تغيير هندام الناس لقتل جذور الأمة التركية،فهاجم أولا اللباس العثماني التقليدي المتمثل في الطربوش والعمامة والقفطان والجلباب والعباءة ،فمثلا الطربوش اتخذ حجة أنه فرض على المجتمع العثماني في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839)م والذي أخذه بدوره من اليونان وثاروا عليه لاعتباره مظهرا من مظاهر النصرانية ،فكيف يثورون لخلعه؟ هكذا

[1]- أنظر الملحق رقم :12.

[2]سفر عبد الرحمان الحوالى ،**العلمانية نشأتها وتطورها في الحياة الإسلامية المعاصرة** ،(د.ط) ،(د.د.ن) ،1987م نص573.

[3]هـ.ج.أرمسترونج ،المصدر السابق ،ص115.

[4]محمد عباس اللعيبي ،المرجع السابق ،ص757.

عبر الكماليين عن وجهة نظرهم ،وأما العمامة فهي من آثار حاخامات اليهود ،وهذه الأخيرة تركت فقط للعلماء والأئمة [1]،قام بتوحيد لباس المجتمع التركي والمتمثل في لبس القبعة للرأس واللباس الإفرنجي للبدن ، عمل تطبيقه أولا على نفسه ثم على حراسه وموظفي الدولة ثم راح نحو

تعميمه على الجميع ،كانت سياسته في ذلك هو ارتداء تلك الملابس والتجول بها في جميع المقاطعات على سبيل الإقناع ،وكل شخص يمتنع عن لبسه يعاقب .

ربط الشكل الخارجي بتقدم أو تخلف الفرد بقوله:(إننا إذا لبسنا ملابس تختلف عن الغرب ضللنا متأخرين ...إلخ)[2]،وكما تسبغ التركي بالمدنية الإسلامية التي لم عليها أصلا فلا يكون مستحيلا التخلي عنها .

قوبل هذا العمل بالرفض من طرف الدراويش ورجال الدين ،واعتبروا حكومة أنقرة كافرة فقاموا بمظاهرات في الشوارع باللباس التقليدي وحاملين شعارات الإسلام ،تعرض المتظاهرون للسجن وغرامات مالية ،وهكذا كانت تتعامل الحكومة مع أي رفض ،وأبرزت لهم القوانين التي نص عليها القانون ،وهو عدم رفض التحديث الذي يؤدي بالدولة إلى مجرى الدول المتقدمة ،ومع قدوم عام 1926م فرض السفور[3]،ومنع الحجاب وفرض ارتداء الفساتين ،بقرار أصدرته المجالس البلدية وألزم لبس الفستان الأوروبي وإلا قدم أزواجهن وأقرباؤهن للمحاكمة[4].

ولتشجيع هذا السفور ونبذ الحجاب ،اصطحب زوجته لطيفة هانم ،وطاف بها أرجاء البلاد ،وهي ترتدي أحدث الأزياء الغربية ،الاختلاط مع الرجال .

جعل غايته هي تغيير عقول الناس ،بداية بمحو أفكارهم القديمة وعاداتهم وأزياءهم وأساليب حياتهم ،وأدق الدقائق التي تربطهم بنشأتهم الشرقية وماضيهم [5] ،وبمقتضى نص قانون المدنية الذي شارك في انجازه

[1] – محمد محمد توفيق ،المصدر السابق ، ص158.

[2] – النفسه،ص ص42-43.

[3] – السفور:يعني كشف المرأة نقابها عن وجهها ،مفرد سافر ،للمزيد أنظر كريم سيد محمد محمود ،**معجم الطلاب الوسيط** ،دار الكتب العلمية ،لبنان ،1971م ،380.

[4] – هنادي زعل مسعود الهنداوي ،محمد سعيد عثامنة ،المرجع السابق ،ص10

[5] هـ.ج.أرمسترونج ،المصدر السابق ،ص213.

غربيين والمستند أقلا من التشريعات السويسرية ،منع تعدد الزوجات ،و"نظام الحريم"[1] ،وتقرر المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق والواجبات أكما حصلت على حق الانتخاب[2].

ولعل هدف مصطفى كمال من فكرة تحرير المرأة هو جعلها تخرج من البيت والتمرد على أسرتها ،أو تكوين شخصية تعتمد عليها والمشاركة في نشاطات الأمة جنبا إلى الرجل

وتشجيعهن على الدراسة بموجب قوانين تلزم البنات من اللحاق بالمدارس ،وتعلم كل العلوم ،ووضع بين يديها حرية تغيير دينها ،وكون الجمهورية التركية تعتمد على مبدأ الديموقراطية ،فهي بذلك تعترف بحقوق المرأة.

بعد بضعة أعوام من تطبيق القوانين الغربية على المجتمع ،أصبح غربي في مظهره مظطرب الهوية ،وأصبح يسمى بأسماء تركية خالصة وإبعاد الأسماء العربية الإسلامية حيث بدأ بنفسه فأطلق على نفسه "**أتاتورك**"، وعلى رئيس وزراءه عصمت إنونو ،والمرأة تسمى (بايان فلانة)بدلا من (فلانة هانم)،والرجل يسمى (باي فلان) بدا من (فلان أفندي)[3] ،وألغى كل الألقاب المتداولة مثل "باشا"و"بك".

لاق هذا التغيير في المظهر الخارجي داخل المجتمع التركي الرفض في بداية تطبيقه ،لكن بعد مرور الزمن أصبح الكل يرتدي الزّي الغربي ،الأمر الذي أثر على التجار الذين يمتهنون بيع العباءات والطربوش بالإفلاس وغلق محلاتهم ،وبالنسبة للدول الغربية فقد أيدا هذا التغيير لرؤية نجاح مساعيهم ضد الإسلام والمسلمين .

وبالمقابل جعلت سياسة مصطفى كمال من المجتمع التركي يتخبط في وسط جديد أجبر على الخوض فيه والانتقال ممن الثقافة الإسلامية العثمانية إلى ثقافة غربية حاربها سلاطينهم

لعدة قرون، حيث عمل على تحديث التعليم ،فقد كان التعليم في العهد العثماني متمركزا في المدارس الدينية لتلقي مبادئ الدين وقراءة القرآن ،وبعد إدخال المدارس الأجنبية بفضل الإصلاحات والتنظيمات التي قام بها السلاطين أدخل التعليم الغربي على النمط الأوروبي ،والتي أخرجت فئة جديدة مثقفة بثقافة غربية مشجعة على التفتح والأخذ بكل ما هو غربي .

فبدأ أولا بفصل المجتمع التركي عن تراثه الإسلامي الذي كان مكتوبا باللغة العثمانية مستخدمة الحروف العربية ،فسار بخطوات منظمة لتغريب البلاد فأمر بتغيير الحروف العربية والفارسية سنة **1923م** بالحروف

[1] نظام الحريم:يقصد به "الحريم السلطاني"، الذي كان يعيش وراء الأسوار العالية البعيدة عن العالم الخارجي ،للمزيد أنظر :عبد العزيز محمد الشناوي ،المرجع السابق ،ص435.

[2] كارل بروكلن ،**تاريخ الشعوب الإسلامية** ،تر:نبيه أمين فارس ،البعلبكي منير ،ط5 ،دار الملايين ،1968م،لبنان،ص699.

[3] محمد محمد توفيق ،المصدر السابق،ص-ص165-166.

اللاتينية [1] ،وكذلك استبدالها بكلمات من لغة التتار القديمة التي اعتبرها أصل اللغة التركية ،وهذه الحركة تظهر من خلالها نشر النزعة القومي وتحقيق هدفه أن "**تركيا للأتراك**"[2] ،فقد أمر من لجنة متخصصة بنزع كل ما هو عربي واستبداله إما بالحروف اللاتينية أو الحروف التركية الأصلية ،وكان يقوم بنفسه مراقبة العملية ،ونقول هنا أنه فشل نسبيا في ذلك لأن بعض الكلمات العربية بقيت إلى يومنا هذا ،ويدل ذلك إلى صعوبة طمس تاريخ مجتمع في فترة وجيزة.

عمل على تقريب تركيا من أوروبا ثقافيا فصادر كل المطبوعات التي كتبت بالحروف العربية من كتاب القرآن والفقه والتفسير ...إلخ إلى مصر وبلاد الفارس والهند ،وتنفيذا لهذا القرار تم إلغاء التعليم العثماني [3] ،عمل على توحيد المدارس والاختلاط بين الإناث والذكور عن طريق إغلاق المدارس الدينية ومدارس الوعظ والإرشاد ،مما أدى إلى العلوم الإسلامية ،وبالتالي اختفت المدارس والجامعات العثمانية ،وحل محلها نظام تعليمي مدني واحد يتمثل في مدارس وزارة المعارف التي لا تدرس في برامجها العلوم الإسلامية[4] ،ولكي يكون التعليم الديني العالي تحت رقابة الجمهورية ،صدر مرسوم بإنشاء كلية للإلاهيات تابعة لجامعة أنقرة لتدريس الدين والعلوم الإسلامية [5] ،والتي حدت من منهاجها حتى لا تأتي بتيارات إسلامية معارضة .

أصبحت مسألة تعليم القرآن الكريم وأمور الدين للأولاد مسألة شخصية قوبلت في عهد الكماليين بالمنع الرسمي ،وكذلك ضمن سياسته ترجم القرآن ورفع الآذان باللغة التركية[6] ،الذي أفقده كل مدلولاته ومعانيه.

أدى تنقية اللغة العثمانية من الكلمات العربية ،وتحديد صلاحيات العلماء في التدريس إلى التأثير على حياتهم الشخصية أولا بإبعادهم عن دينهم وثانيا فقدان مناصبهم ومنازلهم.

اعتبر الكماليون الحروف العربية صعبة التعلم ،واتخذوها ذريعة لاستبدالها وللتقليص من

حدة المعارضة ، حيث يتطلب قراءتها قراءة صحيحة الإحاطة بقواعد اللغة العربية ، و استحالة القراءة بها قبل ثلاث سنوات من التعلم ،واعل اللغة التركية أسهل منها ،فلماذا يتحمل المتعلم كل هذا التعقيد في حين أنها ليست من تراث آبائهم الأصلي[7] ،فقام بتأهيل مجموعة من الأتراك كمدرسين للغة التركية الجديدة كلغة أساسية

[1] وجيه الكوثراني ،المرجع السابق ، ص757.
[2] هـ.ج.أرمسترونج ،المصدر السابق ،ص215.
[3] هدى درويش ،المرجع السابق ،ص10.
[4] -نفسه،ص11.
[5] – ماري باتريك ميلز ،المصدر السابق ،ص205.
[6] – هدى درويش ،المرجع نفسه ،ص85.
[7] – محمد محمد توفيق ،المصدر السابق ،ص183.

أساسية والتاريخ والجغرافيا التركي ،ومعظم المواد الدراسية باللغة التركية ،فأعيد كتابة التاريخ التركي القديم من أجل إبراز انتمائه القومي.

أتاحت خطوات مصطفى كمال الجريئة لدعاة التغريب في العالم الإسلامي ،أن ينفذوا إلى السلطة وإتباع أساليبه في علمنة دولهم ،فقد وجد له مناصرين في مصر وكتبوا عن تحديثاته في صحفهم التي كانت تحت نفوذ الغرب[1]،فلقد بررت له أعماله بعدم إتباع كتاب قديم كتبت قواعده خلال العصور الغابرة ،ويقصد ذلك على "**القرآن الكريم**" ،وهذا الرأي جاء صادما للإسلام .

ومن مؤيدي كمال بمصر محمد محمد توفيق[2] الذي مجده واعتبره أعلى مستوى من البشر العاديين ،ولم يهبط لمستواهم إلا في يومين يوم زواجه ويوم وفاة أمه زبيدة ،وجعل منه

شخصا يفوق كل زعماء العالم فهو حارب مؤامرات دولية متحالفة ضده ومجتمع محطم مهمش ،وعمال عبثوا بالدولة فاستطاع أن يظفر بهم بسهولة وساعدته موارد بلاده وثقافتها ،قام ضد حكومته وخليفته وسلطانه ،وقام برسم الخطط وتنظيم الدفاع ثم الهجوم ،وخطيبا يأثر في النواب والجماهير[3]،لكن في المقابل كان هناك حركات مناهضة لذلك ،ولعل أبرزها هي الحركة التي قام بها الشيخ بديع الزمان النورس ،وتلاميذه من بعده ،حيث قام بمقاومة سلمية استعمل فيها قلمه بكتابة العديد من الرسائل الإسلامية تحت عنوان "رسائل النور "في سبيل التوعية الإسلامية ومقاومة مبادئ الكماليين والعلمانية ،حيث حاول أتاتورك استمالته واستنكار دعوته للناس إلى الصلاة مدعيا أنها تثير التفرقة ومضيعة للوقت ،لكنه لم يستجب لذلك فقام بسجنه ونفيه عدة مرات بتهمة المؤامرة على الحكومة ،إلا أن دعوته استمرت سرا بين صفوف الجامعيين ومعسكرات الجيش[4].

لقد عمل مصطفى كمال كل ما بوسعه لإخراج العادات والتقاليد من المجتمع التركي الحديث والذي أراده أن ينشأ على الطرق الغربية متجاهلا كل ما هو إسلامي فلا ريب أن هذا قد يكون نتاج لكل الأحداث التي أدت إلى سقوط السلطنة والسؤال المطروح هنا كيف تنكر مصطفى لتكوينه الديني الذي تلقاه في بدايات مشواره العلمي ؟.

[1] – فتحي بشير البلعاوي ،المرجع السابق ،ص42.

[2] – أنظر الملحق رقم 12.

[3] محمد محمد توفيق ،المصدر السابق ،ص184.

[4] إيريك زوركر ،المرجع السابق ،ص526.

التغريب الاقتصادي و القانوني

بعد ما تمكن مصطفى كمال أتاتورك من إخضاع السياسة والدين والمجتمع لصالحه تفرغ للسياسة الإصلاحية في المجال الاقتصادي والقضائي التي ترفع من الجمهورية التركية لمنافسة القوى الغربية ،فقام كما هو معروف بتغيير جذري في مؤسسات وقوانين تسييرها

وفق مشروعه المتمثل في تحديث وتغريب تركيا.

قام بإبراز أهمية الزراعة والصناعة والتجارة وهذه القطاعات لا تنجح إلا بالعلم وتطوير أساليب الإنتاج، بتموينها بنسبة كبيرة من رأس المال في كل مؤسسة تجارية، ملكا للأتراك[1]، وطبق عليها قوانين التتريك بجعل كل مراسلاتها وحساباتها بالتركية، وإقصاء الغير أتراك من مهن الطب والمحاماة وبعض الصناعات، فخلال المراحل الأولى للجمهورية قام بتشجيع المنتوج المحلي[2]، بفرض الحواجز الجمركية ومقاطعة البضائع الأجنبية التي تنتج محليا، إلى درجة استخدام البابونج المحلي بدلا من الشاي الذي يستورد من الخارج، حيث قام بإشراك المزارعين والتجار والعمال والصناعيين خلال افتتاح المؤتمر الاقتصادي في أزمير سنة 1923م، مؤكدا فيه على استقلال الاقتصاد الداخلي.

لكن هذه السياسة فشلت لعدم قدرة الدولة بالتكفل التام لهذه الصناعات، فأدخلت عليها

الاستثمار بقيود منها :أن لا يرتبط ذلك بقيود سياسية واقتصادية ظهرت نتائجها فيما بعد، أصبحت تصنع مستلزماتهم محليا مثل الملابس والأثاث، وكذا العتاد العسكري يصنع في المصانع التركية وحتى الطائرات والبواخر وقضبان السكك الحديدية وجودة تنافس المنتوج الأوروبي[3].

عمل أتاتورك على تطوير القطاع الصناعي بسبب الحرب وكذا التطور الكبير في أوروبا الذي حد من إنتاج السلطنة التي كانت تستورد أغلبية احتياجاتها بسبب الامتيازات التي تحصلت عليها خلال عدة محطات تاريخية، وتزامن هذا الإصلاح مع الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة **1929م**، لكن بعد ذلك اتبع طرق أخرى بفتح المجال وتحريره من التحكم الأجنبي[4].

وعلى صعيد الزراعة، اتخذت الحكومة التركية عدة إجراءات لتشجيع رأس المال الخاص بالريف، ألغت ضريبة العشر سنة **1925م**، وقامت بتوزيع الأراضي على المزارعين الذين ليست لديهم أراضي بموجب القوانين

[1]- هـ.ج.أرمسترونج، المصدر السابق، ص216.

[2]- د. هنادي زعل مسعود الهنداوي، محمد سعيد عثامنة، المرجع السابق، ص12.

[3]- محمد محمد توفيق، المصدر السابق، ص179.

[4]- محمد عباس لعبيي، المرجع السابق، ص179.

التي صدرت في **1927م**، ودعمتهم بالوسائل الحديثة، وإنشاء التعاونيات للائتمان الزراعي وتسهيل تسويق منتجاتهم، وجاءت هذه التغيرات لتفرض على تركيا نمط التنمية والتطوير الذي يربطها بالغرب[1] ، أدت هذه الإصلاحات إلى تطور الإنتاج فقد شهدت الأسواق الأوروبية توفر المنتجات المحلية التركية من خضر وفواكه ومن المواشي التي بيعت في أسواق موسكو ولندن وباريس، وحتى في مجال التجميل فقد برعت النساء في تركيب صبغات جديدة تفوق الصبغات الألمانية الشهيرة[2].

أما بالنسبة للمجال القانوني فلم يكن من الصعب لا على الدولة أن تطبق قوانين وضعية غربية، ولا على المجتمع بتطبيقها فقد سبقت هذا الوقت بتطبيقها خلال عصر التنظيمات، فقد هاجم مصطفى كمال الجانب الديني المتبقي، والمتمثل في المحاكم الشرعية. وبتطبيقه علمانية الدولة، ألغى بموجبها مجلة الأحكام العدلية، وأصدر مكانه قانون مستمد من القانون المدني السويسري احتوى على 448 مادة عالجت موضوعات حقوق الأشخاص والطلاق والنفقة والميراث ، هذا القانون استهدف أحكام الشريعة، فقد عمل على إطلاق الحريات للأفراد على حساب تقاليدهم[3].

نستنتج مما عرضناه أن مصطفى كمال أتاتورك وبمشاركة أيادي أجنبية ، قام بمهاجمة الإسلام والمسلمين وتجسيد مبادئه من خلال العملية الإصلاحية التي قام بها كما يسميها أتباعه، فنلاحظ في الكثير من المصادر: أن جل ما فعله من انتصارات وإعلان للجمهورية والدستور هو من أجل الوصول إلى مرحلة إلغاء الإسلام وطمس معالمه، تنفيذا لمخططات الإنجليز و الصهاينة.

وصلت التغيرات التي طرأت على المجتمع التركي في جميع جوانب الحياة ،والتي كانت نسخة مشابهة لتجربة البلدان الأوروبية مع إعادة السيطرة التامة للحاكم دون تحقيق أهداف بنود الدستور حول سيادة القانون والبرلمان والمشاركة السياسية للشعب .

[1]- محمد عباس اللعيبي،المرجع السابق، ص26.

[2]- محمد محمد توفيق ،المصدر نفسه، ص26.

[3]- هنادي زعل مسعود الهنداوي، محمد سعيد عثمانية، ص100.

الخـــاتمـــة

خاتمة: في ختام دراسة موضوع الدولة العثمانية من نظام السلطنة الى نظام الجمهورية ،نقول أن القرن التاسع عشر مثل منعطف تاريخي سياسي فكري للدولة العثمانية حمل مجموعة من التحولات والتحديات التي هيأت الأرضية للإنتقالها من نظام إلى نظام ،من خلال هذا توصلنا إلى النقاط التالية:

انجّر عن إصلاحات وتنظيمات الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر تسرب فكري غربي في المجتمع العثماني ،مما نتج عنه تشكل تيارات فكرية جديدة بمناهج أوروبية،تنظر إلى النظم الغربية على أنها السبيل الوحيد للتحديث مدعية تصاعد تدريجيا نفوذ النخبة الفكرية الجديدة في مؤسسات الدولة العثمانية مما أدى إلى إنحدار الطبقة التقليدية العثمانية ودخول هذه الأخيرة في صراع نتيجة رفضهم للنظم الجديدة ، لكن بتولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم حاول التصدى إلى هذه التحديات من خلال القيام بإنغلاق فكري عن كل ماهو غربي و توجيه السلطنة إلى كل ما هو عثماني إسلامي لتأصيلها والحفاظ على شرعيتها و محاولة الجمع بين الخلافة والسلطنة،

ان السياسة ضمنت إستمرارية الدولة العثمانية من خلال التخفيف من حدة الأزمات وتأجيل خطط القوى الغربية لإقتسام أراضي الرجل المريض لمدة ثلاث عقود ، خلال هذه الفترة تحولت التيارات الفكرية إلى تنظيمات ليبرالية تتهم السلطان بالحاكم الرجعي و المستبد ،واهم من مثل هذه التيارات جمعية الإتحاد والترقي.

نشطت جمعية الإتحاد والترقي بشكل سري خلال العهد الحميدي ،وبدعم من الماسونية قامت بحشد الرعايا والقيام بالإنقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني ثم بعدها خلعه ، أخذت تسيطر على الحكم لتنفذ بذلك مشروع يهود الدونمة

خلال حكم الإتحاديين دخلت الدولة العثمانية مرحلة جديد من التحديات حيث نشطت التيارات الماسونية والطورانية ، وبدأت تسير شؤون السلطنة وفق ما يخدم مشاريع الماسونية التي كانت تسعى إلى محاولة إحداث قطع تاريخي وتجريد التركي من عثمانيته عن طريق دعم الحركة القومية الطورانية، وهذا كان أكبر محفز لثوران بقية القوميات على السلطنة العثمانية بعد أن إعتمد الإتحاديين على سياسة التتريك التي كانت عنصرية محضة خاصة مع العرب ، فبعد ماكانوا يدعمون زعماء الإتحاد والترقي في البداية أخذوا يشكلون حركة قومية عربية تندد بالإنفصال عن الدولة العثمانية.

نجحت الماسونية اليهودية في تقويض الدولة العثمانية نتيجة سيطرتها الشبة التامة على إقتصاد الدولة ،هذا ما مهد إلى فقدان ما تبقى من السيادة ونهاية نظام السلطنة الفعلية .

في خضم كل هذه التحديات التي أخذت تنخر كيانها، إنضمت إلى الحرب العالمية الأولى كحليفة لألمانيا ،التي انتهت باحتلال أراضيها وإرغامها على التخلي عن كامل ممتلكاتها خارج آسيا الصغرى، ومع تزايد الأطماع والهجمات على ماتبقى من السلطنة برز مصطفى كمال باشا كقائد عسكري ورجل سياسي يقود الحركة نضالية الوطنية لتحرير الارض وتخليص أكبر قدر ممكن منها .

عمل مصطفى كمال باشا على تنسيق جماعاتها وبلورة أهدافها ثم قادها إلى التحرر بعد تقديم العديد من التنازلات .

صعد مصطفى كمال أتاتورك إلى الحكم و بدأ في وضع الأسس الجمهورية التركية الحديثة ، حيث عمل على ترك كل ما له علاقة بأسس النظام القديم، وتركيز على أسس حديثة العلمانية محضة ، فكان إلغاء الخلافة العثمانية وإعلان قيام الجمهورية التركية، أول خطوةٍ اتخذها مصطفى كمال في طريق علمانية الدولة وانفتاحها على الغرب.

وفي الختام المشكل ليس في تعرض الدولة العثمانية لتحديات لأن الشعوب والدول التي لاتتعرض لتحدي هي خاملة وغير فعالة في الوسط الدولي ،فشيء إجابي تعرضها لتلك التحديات دليل على دورها الحيوي في السياسة الدولية آنذاك ،و ليس المشكل في تغير نظامها المشكل في طريقة إستحابتها لهذه التحديات كانت سلبية ،في البداية تمثلت في رفضها وجود تحديات مثلا مشكل الأقليات الطائفية القومية لم تطرحه الحكومة كقضية تهدد كيان الدولة إلا في وقت متأخر ،والأعظم أنها لما إستجابت في فترة متأخرة كانت أيضا سلبية بالنظر لضرورة تشكيل الجمهورية التركية كوطن قومي لحماية الوجود أن الجمود الفكري الذي تعيشه الدولة هو سبب أزماتها و تراجعها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر الشرعية

القرآن الكريم

حديث النبوي الشريف

- مصادر الأرشيف

الأرشيف العثماني

-osmanli arşıvı Beo : OSMANL ARŞIVI BEO

1. O.A.B-DH.ŞFR101\19-22
2. O.A.B-DH.ŞFR101\19-159
3. O.A.B-HR.SYS2636\34
4. O.A .B- HR,SYS 2310\1. zurk (1shf boş)
5. O.A.B-MV.217\203-
6. O.A.B-DH.ŞFR640|62-
7. O.A.B- DH.ŞFR100/203
8. O.A.B- HR.SYS2467\52-
9. O.A.B-HR.IM76.78\1- zurk (3shf boş)
10. O.A.B-HR.IM22\90.
11. O.A.B-DH.SFR660\113
12. O.A.B-DH.SFR644\66

-المصادر العربية:

الكتب العربية

1. أتاتورك مصطفى كمال ، **مذكرات الغازي مصطفى كمال باشا**، تع: عبد العزيز أمين الخانجي، مكتبة الخانجي،1926م.

2. أحمد نيازي رسنه، **خواطر نيازي "صحيفة من تاريخ الانقلاب العلماني الكبير"**، تغريب ولي الدين يكن، مطبعة على سكر، مصر، 1909.

3. أرسلان شكيب ،**السيرة الذاتية** ،ط1 ،الدار التقدمية ،لبنان ،2008م

4. أرمسترونج هـ.ج، **الذئب الأغبر مصطفى كمال**، تر: سامي صلاح،ط:8، دار الهلال، العدد 16، القاهرة.مصر 2009.

5. أوغلي عائشة عثمان : **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**،تر.صالح السعداوي ،ط1، دار البشيرللنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 1991م.

6.البستاني سليمان، **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تحق: خالد زيادة، ط 1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.

1. حسن كلشي، **الوجه الآخر للاتحاد والترقي**، ت محمد الأرناؤوط، قدسية للطباعة والنشر إربد، 1990م .

2. حوراني ألبرت ، **الفكر العربي في عصر النهضة (1798–1939)**، تر: كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.

3. الخالدي محمد روحي، **أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة**، تحق: خالد زيادة، د ط، مطبعة المنار الجماميز، مصر، 1326هـ.

4. شوقي أحمد ،**شوقيات** ،(د.ط) ،دار الكتب العلمية ،لبنان ،2012م.

5. ضابط تركي سابق، **الرجل الصنم مصطفى كمال أتاتورك**، تر: عبد الله عبد الرحمان، الأهلية، ط1، عمات الأردن،2013.

6. –عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني**، ت: محمد حرب، ط 3، دار القلم، دمشق، 1991.

7. فريد بك محمد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، ط2، دار النفاس بيروت لبنان، 1983.

8. كرد علي محمد ، **خطط الشام**، ج3، دار النوادر، دمشق، 1952

9. المحامي فريد بك ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح :إحسان حقي، دار النفاس،ط:12، لبنان،2012م.ا

10. توفيق محمد محمد ،**كمال اتاتورك**، دار الهلال، مصر، 1936.

11. **المشيخة الإسلامية الجليلة**، المجلة، ط3، مطبعة الجوائب بالأستانة العلية، 1305هـ.

12. باتريك ميلز ماري، **سلاطين بني عثمان**،ط:1، مؤسسة عز الدين للنشر والطباعة، بيروت لبنان 1986م.

13. مصطفى طوران، **أسرار الانقلاب العثماني**، ت :كمال خوجة، ط4، دار السلام، بيروت، 1985

المصادر **الاجنبية**

1. Jaques ancel, **Manuel historique de le question d'orient** (**1792–1923**), librairie de la grave, séd, paris, 1923.

2. Maryam jamelah, **western imperiation menaces muslims**, 1st ed, Mohammad yusuf khan and sumat nagarn, lahare pakistan, 2000Berand Marius, **Turquie d'europe et d'asie de salonique à Herusalem**, paris, 1899.

المراجع :

الكتب العربية

1. -اتيلخان جواد رفعت، **الخطر المحيط بالإسلام "الصهيونية وبروتوكولاتها"**، ط 1، مطبعة الجاحظ بغداد، 1965م.

2. -الأحمد محمد علي ، **سقوط الخلافة عرب بلاد الشام والدولة العثمانية**، ط1، دار الإسراء، عمان، الاردن، 2006،- أرمغان مصطفى ، **السلطان عبد الحميد والرقص مع الذئاب**، ت: مصطفى حمزة، ج 2، ط 1، الدار العربية للعلوم، أبو ظبي،ب.د.س.

3. -ألبرت حوراني وفيليب س خوري وآخرون، **الشرق الأوسط الحديث**، ج 1، ت:أسعد صقر، ط 1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1996م.

4. -أنيس محمد، **الدولة العثمانية والمشرق العربي (1514 – 1914)**، دار الأنجو المصرية، القاهرة، 1963.

5. -أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد حياته وأحداث عهده**، ط4، بيوجامعة استنبول تركيا، 2008.

6. -أوغلو إكمال الدين إحسان ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، م 1، ب ط، مركز الابحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية، استنبول، 1999.

7. -الباروني زعيمة سليمان ، **صفحات خالدة من الجهاد**،ب.ط، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، 1964.

8. بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر:نبيه أمين فارس، البعلبكي منير،دار العلم للملايين، لبنان 1948م.

9. بكراكي علي ابراهيم ،بكراكي وسيم ابراهيم ، **نهاية الحكم العثماني في جزيرة كريت وهجرة المسلمين**، جمعية أولي النهى، لبنان، 2014.

10. الشناوي عبد العزيز ، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ط2، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1986م

11. بني المرجة موفق، **صحوة الرجل المريض**، ط 1، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع، 1984م.

12. جبارة تيسير، **تاريخ الدولة العثمانية (1280–1924)م**، دب د، جامعة القدس المفتوحة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، 2015.

13. الجندي أنور ، **العالم الإسلامي والإستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي**، ط2، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، لبنان، 1983.

14. الجميل سيار، **العرب والأتراك الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997.

15. الحبذي خالد عبد القادر، **الأقليات الدينية في الدولة العثمانية**، IKSAD Publishing Houseأنقرة، تركيا، 2020.

16. حرب محمد ، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار**، ط 1، دار القلم، 1990.

17. حرب محمد، **المثقفون والسلطة–تركيا أنموذجا**–، ط 1، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، 2017م .

18. -الحسن عيسى ، **الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الإنهيار**، دار الأهلية، عمان، الأردن، 2009.

19. الحوالي سفر عبد الرحمان، **العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة**، د.ط،د، 1986م.

20. الخالدي محمد فاروق ، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام**، ط 1، دار الراوي، المملكة العربية السعودية، 2000،

21. الخراشي سليمان بن صالح، **كيف سقطت الدولة العثمانية**، ط 1، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1420هـ.

22. درويش هدى,**حقيقة يهود الدونمة في تركيا وثائق جديدة**، ط 1، معهد الدراسات الآسيوية، جامعة الزقايق، 2003 .

23. درويش هدى ، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648**، إلى نهاية القرن العشرين، ج 1، دار القلم دمشق، 2002

24. الداقوقي ابراهيم ، **فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية**، د.ط،العلاقات العربية التركية، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

25. رامزور أرنست، **تركية الفتاة وثورة 1908**، ت: صالح أحمد العلي، تدق نيقولا زيادة، د ط، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت- نيويورك، 1960.

26. رضا محمد رشيد ، **سعي الصاحب المنار للتأليف بين العرب والترك**، ج 2، مجلة المنار، المصدر السابق، 1916.

27. زغروت محمد ، **دور يهود الدونمة في إسقاط الخلافة العثمانية**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1991.

28. زوركر اريك ، **تاريخ تركيا الحديث**، تر: عبد اللطيف حارس، ط1، المدار الإسلامي، ليبيا،2013 .

29. زيادة خالد ، **المسلمون والحداثة الأوروبية**، ط 1، رؤية للنشر والتوزيع، 2012.

30. السديري توفيق عبد العزيز ، **الإسلام والدستور**، ط 1، وكالة المطبوعات والبحث العلمي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، 1425هـ.

31. سلمان محمود عصفور ، **العثمانيون الجدد وأفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها**، مجلة ديالي، ع 49، 2011.

32. السيد سيد محمد، **دراسات في التاريخ العثماني**، ط1، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1996م.

33. الشناوي عبد العزيز ، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ط2، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1986م.

34. الشاذلي محمود ثابت ، **المسألة الشرقية** ط 1، مكتبة وهبة القاهرة، 1989.

35. النعيمي أحمد نوري، **يهود الدونمة، دراسة في الأصول والعقائد والمواقف**، ط01، مؤسسة الرسالة، 1995.

36. الحوالي سفر عبد الرحمان، **العلمانية نشأتها وتطورها وأثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة**، د.ط ، د.ن.ن، 1986.

37. شعيب علي ، **كمال أتاتورك**، ط 1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992م.

38. الصافوري مجدي عبد المجيد، **سقوط الدولة العثمانية وأثره على الدعوة الإسلامية**، ب ط، دار الصحوة، 1980.

39. العزاوي قيس الجواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2003.

40. عودة عبد الله ماجد ، الخطيب ابراهيم ياسين، **تاريخ العرب الحديث**، الأصلية عمان، الأردن، 1989.
41. قاسمية خيرة ، **النشاط الصهيوني في الشرق وصده 1908م – 1918م**، مركز الأبحاث بيروت، 1973م .
42. الأقدرحي هشام محمود، **معالم الدولة القومية الحديثة** ،(د.ط)، مؤسسة شباب الجامعة، (د.م) ،2008م.
43. الكوثراني وجيه، **الفقيه والسلطان**، ط1، دار الطليعة، لبنان، 1990م.
44. كولن صالح ، **سلاطين الدولة العثمانية**، ط 1، دار النيل، القاهرة، مصر، 2014.
45. لكيلاني جمال الدين فالح، **التاريخ العثماني "تفسير جديد"**، تق ومر:عماد عبد السلام رؤوف، (د.ط)، (د.ن) ، (د.س).
46. لجراد، محمد خلف، **تركيا بين الطورانية والعثمانية الجديدة**، مجلة الفكر السياسي، مج 17، ع 57، 2016.
47. –مؤمن علي ، **الفقه والدستور**، ط 1، دار روافد، بيروت، لبنان، 2018.
48. –المدني سليمان ، **تركيا اليهودية**، ط 1، دار الأنوار، 1998م،
49. –مسعود جمال عبد الهادي محمد ، رفعت وفاء محمد جمعة وآخرون، **أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، ط 1، دار الوفاء للطباعة والنشر المنصورة، مصر.
50. –مسعود جمال عبد الهادي محمد وآخرون، **المجتمع الإسلامي المعاصر**، ب د، مطابع الوفاء المنصورة، 1994.
51. – مصطفى أحمد عبد الرحيم ، **في أصول التاريخ العثماني**، ب ط، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1998.
52. المطيري حاكم ، **الخلافة العثمانية ودورها في التجديد الديني وظهور الحركات الإصلاحية**، ب د، دار السوائح، استنبول، 2019.
53. –المنصار علي علي ، **مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية**، ط 1، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت والسيد رماح بشينة، ليبيا، 1970.
54. –مونتران روبير ، **تاريخ الدولة العثمانية**، ت: بشير السباعي، ج 2، ط 1، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، 1992 .
55. –نجم زين العابدين شمس الدين ، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010 .
56. –هشام سوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث (1516–1918) من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010 .
57. –الوردي علي ، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الجديد من 1876م إلى عام 1914م**، ج 3، بغداد، 1972.

المراجع الأجنبية

1. Robert E.WORD, and Donkuvart Ruston, **political hedernisation in japan and turkey**, 1 Ed, princeton legay librairey, 1964
2. A. L. Macfie, **the easterm question (1774-1923),** Routledge 2 park square, New york, USA, 2014,
3. Stanford. T.shaw and Ezel Kural shaw: **History of the ottoman empire and modern turkey**, Cambridge university press. 1977. Vol 2

المقالات العلمية:

1. أوغلو، خليل سائحي: **قانون نامه آل عثمان**، "مجلة دراسات"، مج 13، ع 4، الجامعة الأردنية.

2. السامرائي علو أحمد محمود، **مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة**، "جامعة تكريت"، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد 14، مجلة مداد الآداب.

3. الهنداوي هنادي زعل مسعود، محمد سعيد عثمانة، **اصلاحات مصطفى كمال(تركيا بين التحديث والتغريب)**، "مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية"، مجلد 07، ع 25، الأردن، 2023.

4. الواتلي طاهر يوسف، **معاهدة التحالف الألماني العثماني عام** 1914، "مجلة كلية الأداب"، جامعة بغداد، ع 63، العراق، 2002.

5. بوعبدلي لمهدي ، **دور جمال الدين الأفغاني في يقظة الشرق ونهضة المسلمين**، "مجلة الأصالة"، ع 44، الجزائر، 1977.

6. البلعاوي فتحي بشير ، **الصنم بحث علمي يتناول حياة مصطفى كمال أتاتورك ودوره في هدم الخلافة الإسلامية**، "الجامعة الإسلامية"، غزة المحاصرة، 2008م.

7. جواد سنان صادق ، **يهود الدونمة نشأتهم وأثرهم في الدولة العثمانية حتى عام** 1909،" مجلة ديالي"، 55، 2012.

8. حسن الحلاق، **التجربة الدستورية العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني(1876–1909)**،" مجلة journal societe culture".

9. م.م. رياض خليل الحسين، **موقف الحركة الكمالية من الدين الاسلامي في تركي 1923/1938م**، "مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية"، م07، ع 20، جامعة السمراء، 2020م..

المعاجم

1.سيد محمد محمود كريم، **معجم الطلاب الوسيط**، دار الكتب العلمية، لبنان، 1971.

المواقع الإلكترونية

https:/www.aljazeera.net.30.7.2016.10

الملاحق

الملحق رقم1 :برقية من مديرية بدليس إلى محافظة بدليس تنبها إلى خطورة نشاطات مصطفى كمال باشا ورؤوف بك أنها ستعرض الوطن إلى الخطر .



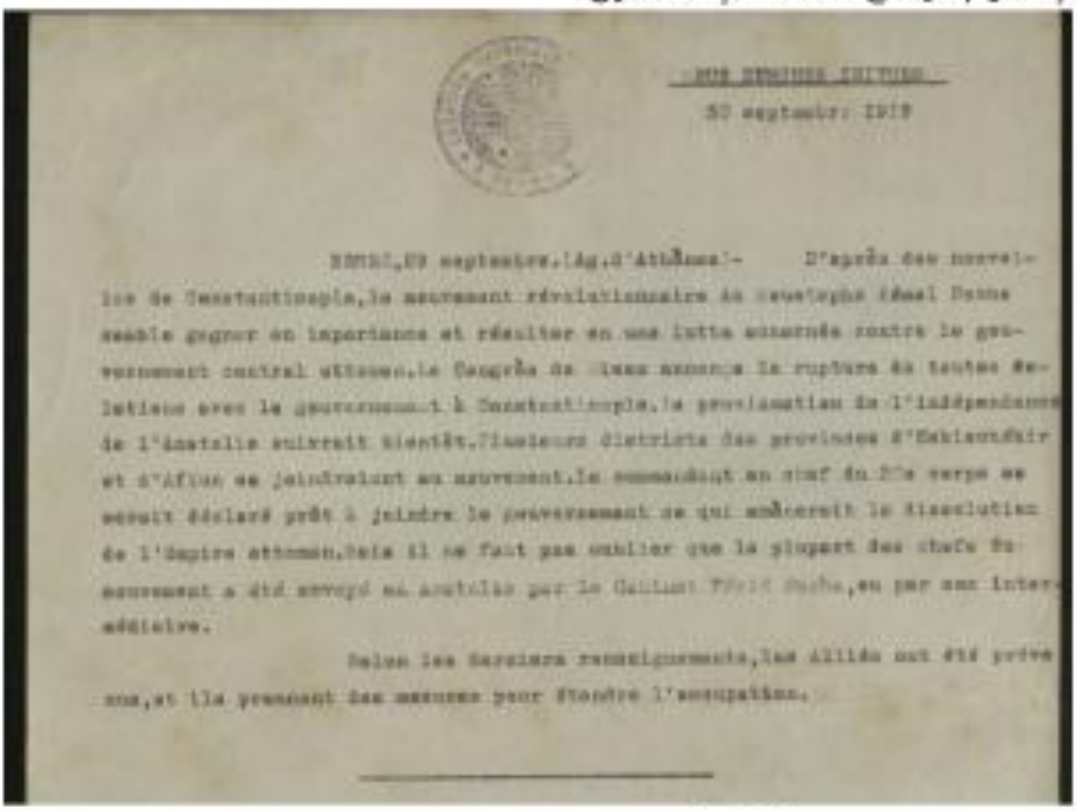
-O.A.DH.ŞFR101\19-22

الملحق رقم02: رسالة من الداخلية بقلم محسوس(مخصوص) إلى حاكم سيفاس(sivas)عن رفض أعمال مصطفى كمال باشا ورؤرف باي بأنه يجب عليهم تتبع مصالح البلاد ،وتنبيه حاكم سيفاس أنه لاينبغي أن يشارك أولئك الذين ليسوا مسؤولين عن شؤون الدولة ولاينبغي أن تشارك الحكومة ة الأفعال المخالفة لقواعدها وأحكامها القانونية ولوائحها الوطنية .



- O.A. DH.ŞFR101\19-159 -

الملحق رقم 03: وثيقة من جريدة Neue zuricher Zeitung النسخة الفرنسية بقلم برلينر تاجبلات يتناول فترة الهدنة بالنسبة للعملية الثورية التي بدأها مصطفى كمال باشا ومؤتمر سيواس كما يشير إلى الصراع بين الحكومة المركزية العثمانية والحركة الكمالية صادرة من أثينا بتاريخ 30سبتمبر1919م موجهة إلى الحلفاء لإعلامهم لأوضاع السائدة في الاناضول

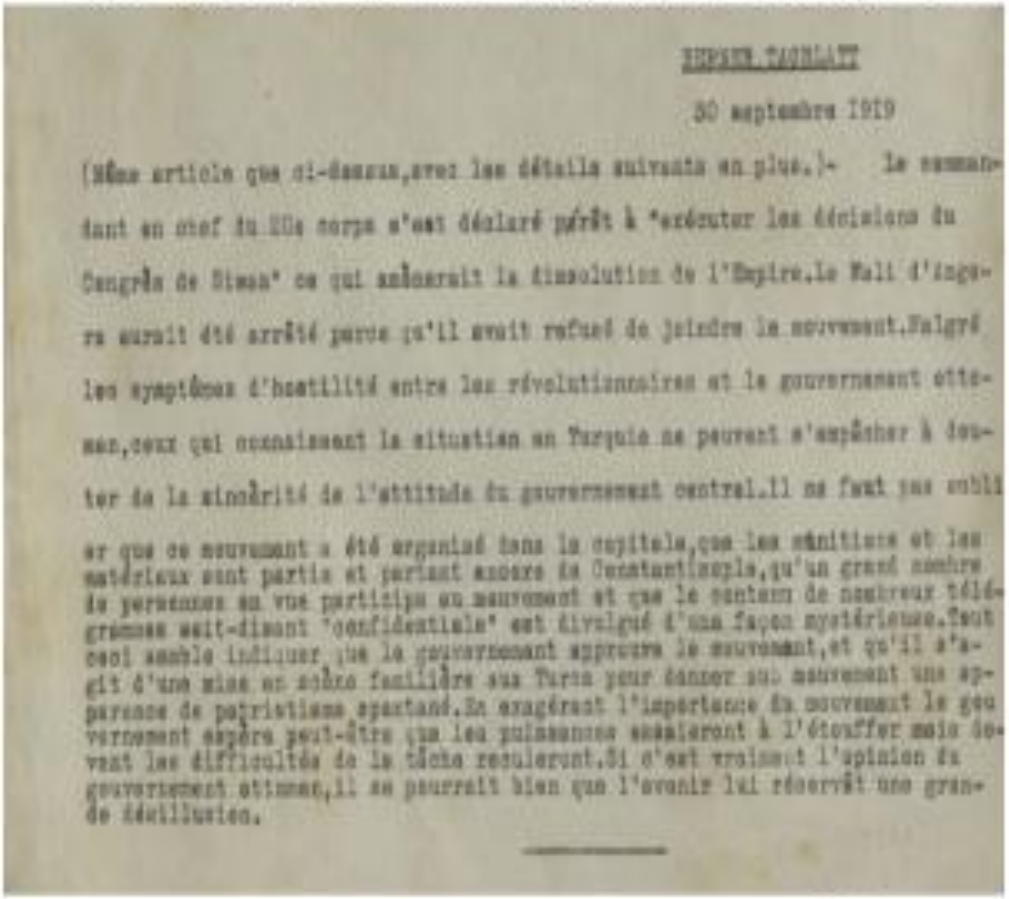


تعريب مضمون الوثيقة:

وفقا للأخبار الواردة من إستنبول (في الوثيقة ذكرت بإسم constantinople) ، تكتسب الحركة الثورية لمصطفى كمال باشا أهمية ويبدو أنها أدت إلى صراع شرس مع الحكومة المركزية العثمانية .أعلن مؤتمر سيواس قطع جميع العلاقات مع الحكومة في إستنبول ، وسوف يتبع إعلان إستقلال الأناضول قريبا. انظمت العديد من المقاطعات منها مقاطعتي إسكي شهر و أفيون إلى الحركة النضالية.كان القائد الأعلى للفيلق 20قد أعلن أنه مستعد للإنضمام إلى الحكومة التي من شأنها أن تؤدي إلى حل الدولة العثمانية (في الوثيقة ذكرت الدولة العثمانية بـl'empire ottoman تعني الإمبراطورية العثمانية)يجب ألا ننسى أن معظم قادة الحركة أرسلوا إلى الأناضول من قبل مجلس الوزراء فريد باشا أو من خلاله وفقاً للأحداث والمعلومات .يتم تحذير الحلفاء ،وهم يتخذون خطوات لتوسيع الإحتلال

-O.A,.HR.SYS2636\34

الملحق رقم04: وثيقة تابعة للملحق 03 تبين شك الطرف الغربي في أن الحكومة العثمانية في الحقيقة لم تعارض الحركة النضالية بقيادة كمال باشا بل تظاهرت



30 septembre 1919

(Même article que ci-dessus,avec les détails suivants en plus.)- Le commandant en chef du IIIe corps s'est déclaré prêt à "exécuter les décisions du Congrès de Sivas" ce qui amènerait la dissolution de l'Empire.Le Wali d'Ingora aurait été arrêté parce qu'il avait refusé de joindre le mouvement.Malgré les symptômes d'hostilité entre les révolutionnaires et le gouvernement ottoman,ceux qui connaissent la situation en Turquie ne peuvent s'empêcher à douter de la sincérité de l'attitude du gouvernement central.Il ne faut pas oublier que ce mouvement a été organisé dans la capitale,que les militaires et les matériaux sont partis et partent encore de Constantinople,qu'un grand nombre de personnes au vue participe au mouvement et que le contenu de nombreux télégrammes soit-disant 'confidentiels' est divulgué d'une façon mystérieuse.Tout cecî semble indiquer que le gouvernement approuve le mouvement,et qu'il s'agit d'une mise en scène familière aux Turcs pour donner au mouvement une apparence de patriotisme apartant.En exagérant l'importance du mouvement le gouvernement espère peut-être que les puissances essaieront à l'étouffer mais devant les difficultés de la tâche reculeront.Si c'est vraiment l'opinion du gouvernement ottoman,il se pourrait bien que l'avenir lui réservât une grande désillusion.

تعريب الوثيقة:

أعلن القائد العام للفيلق العشرين أنه سينفذ قرار مؤتمر سيواس sivas، مما يؤدي إلى تفكك الدولة (l'empire) . وبحسب ماورد تم القبض على والي أنغورا لرفضه المشاركة في الحركة .المطلعين على الوضع في تركيا .على الرغم من مظاهر العداء بين الثوار والحكومة العثمانية .لايمكن لأي شخص مطلع على الوضع في تركيا إلا أن يشك في صدق موقف الحكومة المركزية.وهذا لأن التنظيم الحركة الثورية تم في العاصمة و بقاء الذخيرة والمواد ومازالت تغادراستنبول(القسطنطنية).وأن عدد كبير من الناس في الأفق يشاركون في الحركة الثورية، وأن محتويات بعض مايسمى بالبرقيات (de nombreux télégrammes)"سرية "يتم الكشف عنها بطريقة غامضة.هذا هو كل شئ عن المشهد أن الحكومة العثمانية توافق على الحركة الثورية .وإعطاء الحركة نوعا من الوطنية العفوية هو معروف لدى محبي الوطن .

قد ترغب الحكومة في السلطة لمحاولة قمعها .لكن إذا كان هذا هو رأي الحكومة العثمانية حقا.نظراً لصعوبة المهمة الرجعية .فقد يضمن المستقبل خيبة أمل كبيرة لها

-O.A.,HR.SYS2636\34

الملحق رقم 05: تقرير وزير الخارجية العثماني صافا باي sefa bay حول إجتماع نظم لصالح معاهدة سيفر بتاريخ 23ديسمبر1920م



تعريب مضمون الوثيقة :

حضرة الوزير،

حضرت الليلة الماضية اجتماعا نظمته اللجنة "الفرنسية الإسلامية "في هيروشيم لصالح تعديل إتفاقية سيفر

تحدث نائب الوزير السابق رينود ،الذي ترأس هذه الجلسة ،عن جهود هذه اللجنة لإنشاء إقتراح رأي صالح التعديل ،أظهر تراجع النفوذ الفرنسي في الشرق وطالب بالعدالة للأتراك ،لكنه أصدر تحذيرا للقوميين الذين هاجموا القوات الفرنسية في كيليكيا عندما كانت فرنسا مستعدة لإخلاء هذه المقاطعة ،ويقول أن فرنسا مستعدة للتفاوض على قدم المساواة مع أنقولا لكنها لن تنهزم أبداً وتذهب إلى هناك .

كان الدكتور رشاد تهاد بك ،الذي تحدث بإسهاب عن تطلعات تركيا ،والأسباب المميتة التي جرتنا إلى الحرب ،والدور الأخلاقي المخصص لفرنسا في تركيا ، تم الإشادة به كثيراً .

سارع نائب فكلوز (إقليم فرنسي)السيد دالادييز daladier ،في خطاب بالتصفيق ، أن فرنسا المنتصرة بقوة لن تسمح

O.A . HR,SYS 2310\1, zurk (Ishf boş)

الملحق رقم 05 قرار من مجلس المبعوثان بتاريخ 6كانون الأول عام1338هـ ، ينص على العفو على مصطفى كمال باشا وإعفاءه من الخدمة العسكرية ومنحه ميداليات بعد أن تم طرده من مفتشية الجيش .


مجلس وكلاء

تاريخي

صادر داخلي

قرارى

O.A,MV.217\203

الملحق رقم 06: رسالة عبر التلغرام (برقية) من ولاية أرضروم إلى المركز لإعلامه بأن مصطفى كمال باشا و رؤوف بك في تحرك ضد قرار الحكومة



الملحق رقم15: قرار من الباب العالي بقلم محسوس مسؤول الداخلية إلى محافظة سيواس بإقالة مصطفى كمال باشا من وظيفته



-O.A,DH.ŞFR640/62
-O.A, DH.ŞFR100/203.-

الملحق رقم07: وثائق تدل على طلب تعديل معاهدة سيفر من مصطفى كمال باشا رفض مصطفى كمال باشا قرارات معاهدة سيفر حيث لم يقبل وجود الجنود اليونانيين والبريطانيين الذين هم من أنصار اليونانيين، وأن القرارات التي صدرت عن معاهدة سيفر تجاه إسطنبول خاطئة.



-وهذه الوثيقة هي بيان من signor artoms view رئيس الوزراء الإيطالي حول قرارات معاهدة سيفر مع الإشارة إلى أهمية الحفاظ على سلامة الدولة العثمانية .وضرورة تقييد الحدود الألبانية ومنح الحكم الذاتي لجزيرتي فالونا valona و ساسينا Sassen



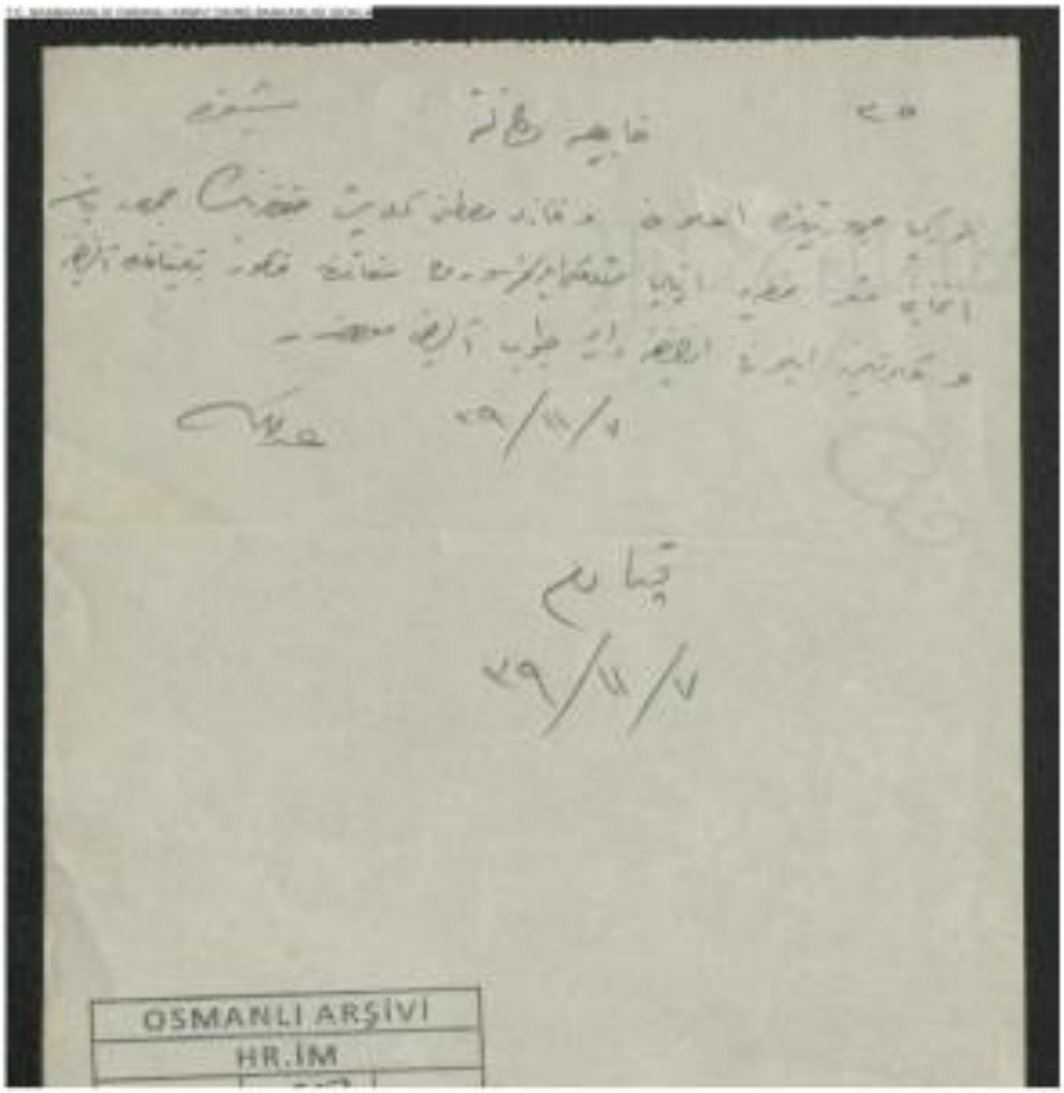
-O.A, HR.SYS2467\52

الملحق رقم 08: وثيقة تبرز إطلاق الأستاذ فخري من كلية الأداب والفنون إسم أب العثمانيون



-O.A,HR.IM76.781 . zurk (3shf boş)

الملحق رقم09: مذكرة إعلان الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال باشا بتاريخ 07نوفمبر 1923م



-O.A.HR.IM22\90.

الملحق رقم 10: الدستور العثماني1876م

القسم الأول	القسم الثاني	القسم الثالث	القسم الرابع	القسم الخامس	القسم السادس
ممالك السلطنة العثمانية	حقوق تبعة السلطنة العثمانية العمومية	وكلاء السلطنة	المأمورين	المجلس العمومي	هيئة الأعيان
يضم 7 مواد نذكر منها المادة 03: السلطنة العثمانية هي دولة الخلافة الإسلامية المادة 04: السلطان حسب مبادئ الخلافة هو حامي الدين الإسلامي	يحوي 19 مادة من (8 - 26) من مواده نذكر: المادة 11: دين السلطنة العثمانية هو دين الإسلام مع المحافظة على حرية جميع الأديان المعروفة في السلطنة والامتيازات الممنوحة شرط أن لا تخل براحة الناس ولا آداب العامة	يحوي 12 مادة من (27 إلى 38) ينظم هذا القسم أوضاع المسؤولين في السلطنة في مقدمتهم منصب الصدر الأعظم وشيخ الإسلام	يحوي 03 مواد من (39 – 41) ينظم هذا القسم أوضاع المأمورين المنتخبين من تعيين وعزل وما يتعلق بذلك	يحوي 20 مادة من (40 – 59) ينظم عمل المجلس العمومي المكون من هيئتين: -هيئة الأعيان -هيئة المبعوثان	يحوي 05 مواد من (60 – 64) يحدد عدد أعضاء الهيئة وشروط العضوية ومرتبات وأعمال الهيئة

-عبد العزيز السديري، الإسلام والدستور ص 163 – 16

تابع الملحق رقم10: تابع الدستور العثماني 1876م



-حسن الحلاق، التجربة الدستورية العثمانية.....المرجع السابق، ص 3 - 6.

الملحق رقم11: التعديل الدستور 1908م

نص تعديل مواد دستور ١٨٧٦م
« المشروطية الثانية » ١٩٠٨م[1]

وقد أجريت قبيل الانقلاب القضاء (١٣ أبريل ١٩٠٩) وتحمله وصدق عليها من السلطان في ٢٨ آب، أغسطس ١٩٠٩:

المواد ٧، ٢٧: بينما كان السلطان قبل التعديل حق تعيين وإقالة جميع الوزراء لم يعطه التعديل سوى حق تعيين الصدر الاعظم وشيخ الاسلام، أما الوزراء فيختارهم الصدر الأعظم ويصدق السلطان على تسميتهم.

المادة ٤٣: أصبح المجلسين: الأعيان والمبعوثين الحق ان يبحثا بدون دعوة من السلطان بينما لم يكن بامكانهما فيما سبق أن يفعلا ذلك إلا بدعوة منه.

المادة ٤: بينما لم يكن في السابق لاحد غير السلطان الحق في دعوة المجلس العمومي (أي مجلس المبعوثين ومجلس الاعيان مجتمعين) لدورة استثنائية أو لتمديد اجتماعه أو مد أجل انعقاده، أصبح هذا الحق في يد الأكثرية البرلمانية المطلقة أيضا ما عدا تمديد مدة الاجتماع التي أعطيت بدلا.

المادة ٧٧: كما فقد السلطان حق تعيين رئيس مجلس المبعوثين من بين الثلاثة نواب ــ من المبعوثين الذين يختارهم هذا المجلس في اقصى التعديل قد يكتفي المجلس بأعلام الحضرة السلطانية بأسماء الرئيس ونائب الرئيس.

المادة ٥٣: اقتضى التعديل الجديد أن يكون لكل وزير أو عضو أعيان أو مبعوث حق اقتراح سن القوانين وتقديم المشروعات بينما حصر الدستور قبل تعديله هذا الحق بهيئة النظار ولم يترك المجلس المبعوثين والأعيان سوى الحق بأن يطلبا لتمديد قانون ما أو تعديل القوانين الموجودة ومبدئذ يستأذن بذلك من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم فان سمحت كان به وإلا فلا.

المادة ٥٤: قبل التعديل لم يكن لمشاريع القوانين التي يصدق عليها مجلس المبعوثين ثم مجلس الاعيان أن تصبح دستورا للعمل إلا بعد تصديق السلطان عليها أما التعديل فقد نص على أن مشاريع القوانين يجب أن تصدق أو تعاد إلى مجلس المبعوثين لاعادة النظر فيها في مدى شهرين وفي حالة اعادتها غير معدلة لا يكون الاقتراح عليها صحيحا إلا اذا استول أكثرية الثلثين لكن الدستور سكت عن حالة رفض السلطان مرة ثانية التصديق عليها.

المادة ٣٠: بينما كان الدستور قبل التعديل قد نص بعبارات عامة على مسئولية النظار من الأحوال والاجراءات المتعلقة بأمورهم دون الاشارة إلى شيء من التفريعات بحثهم إلا أن التعديل الجديد قد نص على مسئولية النظار متضامنين أمام مجلس المبعوثين فيما يخص السياسة العامة للحكومة أما فيما يخص وظائف وصلاحيات كل نظر بما يتعلق بنظارته فالمسئولية فردية.

المادة ٣٨: اذا صوت المجلس بسحب الثقة من أحد النظار إلا يجبر على الاستقالة أحد اخر سوى الوزير صاحب العلاقة أما إذا صوت بسحب الثقة عن الصدر الأعظم وجب استقالة مجلس النظار برمته.

المادة ٣٥: اقتضى التعديل الجديد أيضاً أن يحرم السلطان من حق حل مجلس المبعوثين في حالة خلافه مع مجلس النظار وكان هذا الحق مطلقا دون قيد أو شرط في السابق. أما الآن فلم يعد بامكان السلطان أن يحل المجلس إلا في حالة واحدة محددة بدقة أي حينما يختلف مجلس المبعوثين ويرفض المشيخ قرار هذا الأخير ويستقيل ثم يتبنى مجلس النظار الجديد وجهة نظر سلفه عندئذ فقط يستطيع السلطان حل المجلس ولكن بعد موافقة مجلس الأعيان مع تمديد مدة ثلاثة

---

[1]-موفق بن المرجه ،المرجع السابق،ص (447-448).

أهم الشخصيات الواردة:

ابراهيم السيانشي: (1826-1871)شاعر ومسرحي وصحفي ،من أبرز رواد الأدب التركي ،المعلم الخاص لنامق كمال ،عمل كاتبا في مستودع الأسلحة ،نشر في 1860مصحيفة الخاصة الناقدة للحكومة.

إبراهيم تيمو: ولد عام 1865م، من أصل ألباني، درس في المدرسة الإعدادية الطبية العسكرية، تأثر بالمؤلفات السياسية، أنشأ رفقة رفقائه جمعية الإتحاد والترقي 1889م[1] Ittihad veterkki cemiyeti.

ابو الهدى الصيادي: (1866-1909م) محمد بن حسن رادي بن علي بن خزام الصيادي الرفاعي الحسين، من علماء الدين، تولى منصب شيخ مشايخ السلطنة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد كما تولى نقابة الأشراف.

أحمد رضا بيه(1859-1930م):درس الزراعة بفرنسا من جماعة الإتحاد والترقي، صاحب جريدة مشورت، عرف بحملته ضد السلطان عبد الحميد الثاني، تقلد عدة مناصب منها : عضو في مجلس الشيوخ[2].

أحمد جودت باشا(1822-1895م): باحث ورجل دولة، جاء إلى استانبول عام 1839، كتب قواعد عثماني حديث، عمل في الكثير من الوظائف التعليمية، عين وزير عدل السلطنة، من أشهر إصداراته كتاب" تاريخ جودت" الذي يغطي سنوات(1774-1826م).

اسحاق سكوتي: من مؤسسي جمعية الإتحاد والترقي، قام بطبع عدة منشورات ضد السلطان عبد الحميد الثاني.

اللورد كرزن(G.Nathaniel Curzon): سياسي بريطاني ممثل الحكومة البريطانية في مؤتمر لوزان، من حزب المحافظين، شغل منصب الحاكم العام للهند (1919-1924م)[3].

أنور باشا: رجل سياسي وعسكري من جماعة الإتحاد والترقي، قاد الإنقلاب ضد السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1908م، اشترك في حرب طرابلس 1911م والحرب البلقانية، تقلد منصب وزير الحربية، كان سبب في دخول السلطنة العثمانية للحرب العالمية الأولى (1914-1918)م[4].

بديع الزمان النورسي (1876-1960)م أحد رجال الدين على الطريقة الناقبشندية عمل كداعية ،اختلف مع الوطنيين بسبب سياستهم العلمانية .

توفيق باشا: (1845-1936م) .آخر صدر أعظم عثماني، تقلد منصب الصدارة مرتين، كان من حلفاء إنجلترا.

[1]- للمزيد أنظر :فتحي البشير البلعاوي ،المرجع السابق،ص14.

[2]- للمزيد أنظر:إريك زوركر ،المرجع السابق ،ص51.

[3] للمزيد أنظر :أحمد علو السامرائي،المرجع السابق،ص373.

[4]- للمزيد أنظر :محمد محمد توفيق ،المصدر السابق ،ص28

جمال الدين الأفغاني:(1839-1897)م من أسرة أفغانية ،تعلم العربية والفارسية ودرس العلوم السلامية ،من مؤلفاته العروة الوثقى ،وأم القرى ،لخص فيها أفكاره الإصلاحية.

جمال باشا:أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي ،عين في عدة مناصب عسكرية ،تولى قيادة الجيش في سوريا أثناء الحرب العالمية الأولى نهرب بعد نهاية الحرب إلى ألمانيا واغتيل على يد احد الأرمينيين في 1922م،أنظر أندرو مانجو ،المرجع السابق ،ص567.

حسين عوني باشا من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي أسس رفقة أحمد حجي لجنة مركزية جديدة ومدرس في مدرسة (نمومه ترقي مكتبي).

خير الله أفندي :مؤرخ عثماني ،درس الطب والعلوم والتربية من عائلة علمية ،له عدة مؤلفات منها "مسائل حكمت" .

خليل إينالجيك مؤرخ تركي ولد حا1916م باسطانبول، درس في عدة جامعات تركية وأمريكية، له عدة مؤلفات، منها:" تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار".

خليل غانم :(1864-1907)م عربي مسيحي من بيروت ،مثل سوريا في مجلس المبعوثان العثماني عام 1878م،انخرط في النشاط السياسي ضد السلطان عبد الحميد الثاني ،مؤسس الجمعية السورية التركية المعارضة [1].

رضا رشيد :(1865-1935)م ولد بلبنان ،من رواد الإصلاح الإسلامي ،صحفي وكاتب وأدبيا لغويا من تلاميذ الشيخ محمد عبده.

سعيد أفندي (سعيد بيران)،كردي ،عضو في لجنة المجلس الكبير ،رفض إلغاء الخلافة قام بثورة ضد الكماليين ،ل.

سعيد باشا (1870-1926)م رجل دولة تولى منصب الصدر الأعظم ثماني مرات في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ،ترأس الاجتماع الخاص لمجلس المبعوثان سنة 1909مالذي قرر خلع السلطان ،عرف بتنفيذ برنامج بناء المدارس[2] .

شرف الدين المغمومي :من قادة جمعية الاتحاد والترقي ،من مناهضي حكم السلطان عبد الحميد الثاني ،ألقي القبض عليه رفقة تسع مائة من رفقائه وتم نفيهم إلى أماكن متفرقة .

شكيب أرسلان :أمير من جبل لبنان ،ولد في 25ديسمبر 1869م من دروز لبنان ،عمد على الارتحال لاكتساب المعارف ،تقلد عدة مناقب في الدولة ،عارض سياسة مصطفى كمال في علمنة الدولة توفي في 1946م[3].

[1]- للمزيد أنظر: نادية ياسين ،المرجع السابق ،ص178.

[2]- للمزيد أنظر: أندرو مانجو ،المرجع السابق ،ص579.

[3]- للمزيد أنظر: شكيب أرسلان ،**السيرة الذاتية** ،ط1 ،الدار التقدمية ،لبنان ،2008،ص43.

ضياء بك:(1876-1924)م أديب وشاعر ،من أنصار حزب تركيا الفتاة ،قام بإنشاء أشعار محرضة ضد السلطان عبد الحميد الثاني.

ضياء صفت :من أصل يهودي عينه مصطفى كمال على رأس سكرتارية حزب الشعب .

ضياء كوكب آلب (1876-1924)م ولد في ديار بكر ،تعلم الفرنسية ،درس في المعهد البيطري من أعضاء تركيا الفتاة ،كتب لمجلة الأقلام الشابة ،انتخب عضوا في البرلمان عام 1923م .

طلعت باشا: رجل سياسي وعسكري من جماعة الإتحاد والترقي ،تقلد منصب الصدر الأعظم خلال الحرب العالمية الأولى[1].

عبد الرحمان الكواكبي:ولد في حلب خلال منتصف القرن التاسع عشر ،من أصل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ،تعلم اللغة التركية وأحد رواد النهضة العربية ،اشتهر بكتاب "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" عباس محمود العقاد .

عبد المجيد الثاني :(1868-1941)م آخر خليفة آل عثمان (1922-1924)م ابن العزيز لم دعم الوطنيين خلال حرب الاستقلال عزل ونفي نحو سويسرا سن 1924م ،عرف بموهبة الرسم .

عبد الله جودت :(1869-1932)م كردي تخرج من مدرسة الطب العسكرية ،من أعضاء تركيا الفتاة له عدة مؤلفات منها "العثمنلي" و"تاريخ جودت" ،نشر مجلة الاجتهاد عرف بدعمه للعلمنة .

عزت باشا: ألباني تقلد عدة مناصب إدارية وعسكرية منها صدرا أعظم في أعقاب هدنة مدروس ،ثم ناظرا للداخلية في حكومة توفيق باشا ،رفض دخول السلطنة للحرب.

عصمت إينونو:رجل سياسي وعسكري لقب بإينونو نسبة للمنطقة التي حررها من اليونان ،ترأس فرع أدرنة أثناء الحركة القومية التركية تم رئيسا للمجلس الوطني الكبير ،خلف مصطفى كمال أتاتورك كرئيس للجمهورية التركية[2]

علي باشا :(1815-1871)م تدرب في المحكمة العليا وتقلد عدة مناصب سياسية منها سكرتيرا للسفارة العثمانية في فيينا عام 1835م ،اختير سبع مرات سفيرا للشؤون الخارجية عام 1846موخمس مرات صدرا أعظم ،عمل على برنامج الإصلاح مع فؤاد باشا .

فؤاد باشا :ولد عام 1230هـ ابن الشاعر كجمي زاده ،دخل إلى المكتب الطبي العسكري وتخرج جراحا ،تقلد عدة وظائف سياسية داخليا وخارجيا ،وضع مع جودت كتاب "القواعد العثمانية"[3].

فؤاد باشا:رجل عسكري ،مفتش الجيش الثاني في قونية أثناء الحرب العالمية الأولى ،رفض إلغاء الخلافة .

[1]- للمزيد أنظر :محمد محمد توفيق ،المصدر السابق ،ص43.

[2]- للمزيد أنظر :نادية ياسين ،المرجع السابق ،295.

[3]-مللمزيد أنظر :حمد روحي الخالدي ،المصدر السابق ،ص22.

كاضم قره بكيرباشا:رجل عسكري من جماعة الإتحاد والترقي شارك في الحرب العالمية الأولى ،قاد الجيش العثماني في الولايات الشرقية ،للمزيد أنظر محمد محمد توفيق ،المصدر السابق ،141.

محمد جاويد:(1875-1926)م من يهود الدونمة ،من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي عمل كمحاسب في الحكومة ووزير لعدة وزارات عدم عام 1926م لمشاركته في مؤامرة ازمير.

محمد رشاد :محمد الخامس ،السلطان 35 تولى الحكم من عام (1910-1918)م أخ السلطان عبد الحميد الثاني ،دخلت السلطنة في عهده الحرب العالمية الأولى لم تكن له أي سلطة فعلية توفي قبل أشهر من انتهاء الحرب[1] .

محمد السادس :(وحيد الدين) عاش من (1861-1829)م السلطان 36والأخير ابن عبد المجيد ،أيد الحلفاء في دخول العاصمة ،عارض الاتحاديين ثم الوطنيين ،هرب من السلطنة نحو مالطا وتوفي في سان ريموا .

محمد روحي الخالدي :باحث ومؤرخ فلسطيني ولد بالقدس عتم 1864م ،أتقن اللغة العربية والتركية والفرنسية عين في عدة مناصب ،له عدة مؤلفات منها أسباب الانقلاب وتركيا الفتاة .

محمد عاكف (1873-1936)م درس العربية والفارسية والفرنسية ،تخرج كجرتح بيطري ،اهتم بالأدب ونشر القصائد بعد ثورة 1908م،عضو في أول مجلس وطني ومؤلف للنشيد الوطني الجديد 1921م،عارض توجهات الجمهورية توفي عام 1936م.

محمد عبده (1849-1905)ناضل ضد الاستعمار الإنجليزي بمصر ،تلميذ جمال الدين الأفغاني ،مؤسس جمعية إحياء العلوم العربية لنشر المخطوطات .

محمد فريد (1853-1923)م ألباني ،لقب بدماد صهر السلطان عبد المجيد ،أسس حزب الحرية والاتفاق عام 1911م شكل خمس حكومات بعد هدنة مدروس عارض المقاومة التركية ،توفي بالمنفى بفرنسا .

محمد محمد توفيق:مصري ،صحفي وأديب دافع عن وجهة نظر مصطفى كمال ومن مؤيدي الجمهورية التركية ،من مؤلفاته كمال أتاتورك [2].

مصطفى رشيد باشا(1799-1857)م تقلد عدة مناصب ،عين سفير للسلطنة العثمانية في باريس ولندن ،أخذ مبادرة الاتفاقية التجارية عام 1838م والمنشور الإصلاحي 1839م ،عين لست مرات صدرا أعظم.

مصطفى فاضل :ولد في القاهرة 1830م وحصل العلوم الجديدة ،أخ الخديوي إسماعيل وابن ابراهيم باشا المصري ،خدم في مصر ثم عين ناضرا في استانبول ،مؤسس حزب تركيا الفتاة 1865م .

[1]-للمزيد أنظر : هدى درويش ،المرجع السابق ،ص ص44-45.

[2]- للمزيد أنظر :محمد محمد توفيق ،المرجع السابق ،ص09.

ناظم بك: (1870-1926)م من أعضاء تركيا الفتاة ،ومشارك في تأسيس جمعية الإتحاد والترقي في باريس 1895م ساعد في دمج الجمعية الثورية المحلية مع جمعية سلونيك، عاد إلى تركيت بعد حرب الاستقلال ،أعدم عام 1926م لمحاولته إحياء الجمعية [1].

نامق كمال :(1840-1888)م عمل في مكتب الترجمة في الباب العالي ،أحد مؤسسي حركة تركيا الفتاة عام 1865م هرب نحو أوروبا وعمل كرئيس تحرير لصحيفة المعارضة "حريت" عرف بقصائده الثورية [2].

نديم باشا :محمود نديم باشا عين واليا ثم ناظرا للبحرية ،تقرب من السلطان عبد العزيز، عين صدرا أعظم عرفت السلطنة في عهده كثرة الإسراف .

[1]- للمزيد أنظر :أندرو مانجو ،المرجع السابق ،58ص4.

[2]- للمزيد أنظر:إريك زوركر ،المرجع السابق ،ص523.

الفهرس:

المحتويات	صفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
المقدمة	1
المبحث الأول: السلطنة العثمانية في العهد الحميدي بين التحدي والمواجهة	
أولا: الصراع بين القوى الجديدة والقوى التقليدية	8
– النخب السياسية "التيارات الفكرية "في القرن التاسع عشر	8
– انحدار القوى التقليدية وصعود الطبقة الجديدة	11
– الطبقة الجديدة بين الموروث الإسلامي والتحديث الغربي	13
ثانيا: أزمات السلطنة العثمانية	16
– الأزمة القومية الطائفية	17
– الحركات الانفصالية	19
– الاختراق الأوروبي والإستدانة العلمانية	21
ثالثا: السلطنة العثمانية بين القوانين الإسلامية والقوانين الوضعية	25
– ماهية التشريع الإسلامي والقوانين الغربية	25
– الدستور العثماني من القوانين العثمانية إلى القوانين الأوروبية	27
– آثار إعلان الدستور العثماني على اسلطنة	30
رابعا :السياسة الإسلامية للسلطان عبد الحميد	33
– السياسة الحميدية الداخلية	33
– السياسة الحميدية الخارجية	37
– مشروع الجامعة الإسلامية	39
المبحث الثاني: السلطنة العثمانية والتيارات المناهضة لها 1908–1912م	
أولا: ثورة الإتحاديين	45
– نشأة ونشاط جمعية الإتحاد والترقي	45
– الإنقلاب الدستوري 1908م	52
– الإنقلاب الثوري 1909م	55
ثانيا: الحركة القومية التركية	60

الفهرس:

- أصول الحركة القومية التركية	**60**
-مجالات سياسة التتريك	**62**
ثالثا:التيار الفكري اليهودي	**67**
-يهود الدولة العثمانية	**67**
-اثر يهود الدونمة على السلطنة العثمانية	**69**
المبحث الثالث:الحركة الكمالية وإعلان الجمهورية التركية	
أولا: الحركة الكمالية ومؤسسها	**73**
1شخصية مصطفى كمال أتاتورك	**73**
- مولده ونشأته	**73**
- مرجعيته السياسية والعسكرية	**74**
-2أسس الحركة الكمالية	**74**
- تأسيس حزب الشعب	**78**
- المبادئ الأساسية للحركة	**78**
ثانيا:إلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية التركية	**80**
-السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى	**81**
-معاهدة سيفر	**81**
- معاهدة لوزان وإعلان الجمهورية التركية	**85**
ثالثا:الأسس الجديدة لتركيا الكمالية و إنعكساتها	**87**
- إلغاء الخلافة وعلمنة الدولة	**90**
- علمنة المجتمع والتعليم	**90**
- التغريب الاقتصادي والقانوني	**95**
الخاتمة	**103**
المصادر والمراجع	**107**
قائمة الملاحق	**115**
الفهرس	**131**